

جامعة الركنوري نارس بالمرية  
كلية الآواب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية  
قسم علوم الإعلام والاتصال

## حرية التعبير و أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر

مركرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في علوم الإعلام والاتصال

تخصص: اتصال و علاقات عامة

إشراف الأستاذة:  
بلعالية فاطمة الزهراء

من إحصواو الطالبان:  
فوقة مصطفى  
عمزة شلغوم

السنة الجامعية: 2010 / 2011

# تشكر



قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

لله من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسرى إليكم معروفا فكافئوه، فإن لم تستطيعوا  
فأوعوا لله

نشكر الله ونحمده حمدا كثيرا مباركا على هذه النعمة الطيبة والنافعة، نعمة العلم  
والبصيرة

يشرفنا إن نتقدم بحزير الشكر إلى أستاذتنا الفاضلة المشرفة على هذا العمل بلعليا زهرة  
على مجهوداتها التي بذلتها والتوجيهات التي قرمتها والثقة التي وضعتها فينا للإتمام  
هذا العمل المتواضع.

والى كافة أستاذة جامعة الركتور يحيى فارس بالمرية وعلى رؤسهم أستاذة قسم علوم  
الإعلام والاتصال

والا ننسى أن نقدم امتناننا وتقديرنا إلى كل من قدم لنا ير العون من قريب أو  
بعير، وحفزنا على إتمام هذا العمل.

# إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الله فأما الزبر فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض

إلى اللؤلؤتين اللتين تلالئان في فضاء الفضيلة والإخلاص

إلى الشفاه التي أبت أن تنبس إلا بالحكمة إلى القلبين الذين كانا سكنا للمشاعر الطيبة

إلى الولدين الكريمين... رمز المحبة والأياء... رمز العطاء والسخاء.

إلى كل من علمني حرفا فصرت له عبدا.

إلى كل عاشق للحرف معانق للكلمة

إلى السادة المؤطرين الذين شروا على أيادينا وأوصلونا إلى بر الأمان.

أرفع إليهم تحية إجلال وتقدير وعلى رأسهم زهراء بلعالية.

إلى كل الإخوة والأخوات الذين اجتمعوا تحت سقف واحد يتقاسمون القليل والكثير...

الحلو والمر... السعة والضيق...

إلى كل الأعمام والعمات الأخوال والنخالات.

إلى كل أصدقاء الدرب براية من الحي الجامعي وصولا إلى زملاء وزميلات الدراسة في

الجامعة.

إلى الروح الطاهرة للفقيه صديقنا مصطفى في شني وروح الأستاذ الفضيل زوقاري

الجيلاني راجين من المولى أن يتغمدهما برحمته في فسيح جنانه.

إلى كل هؤلاء أهري عملي هذا. وأهريه إلى كل من وسعهم فأكرتي ولم تسعهم منكرتي

مصطفى



## إهداء

برأنا فأكثر من يروقاسينا أكثر من هم وعانين الكثير من الصعوبات وها نحن اليوم  
الحمد لله نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلصة مشوارنا بين وفتي هذا العمل  
المتواضع .

إلى منارة العلم والإمام المصطفى ، إلى الأسي الذي علم المتعلمين إلى سبيل الخلق ، إلى  
رسولنا الكريم سيرنا محمد صلى الله عليه وسلم .

إلى الينبوع الذي لا يعل العطاء ، إلى من حانت سعاوتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى  
والدتي العزيزة .

إلى من سعى وشقى الأنعم بالراحة والهناء الذي لم يخل بشيء من أجل وفعي لطريق  
النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر ، إلى والدتي العزيزة  
إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معانحو النجاح والابراج . إلى من تكتفنا يرا بير  
ونحن نقطف زهرة وتعلمنا إلى أصدقائي وزملائي .

إلى من علمونا حروفا من فوهب وكلمات من ورر وعبارات من أسمى وأجلى في العلم  
إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح .  
إلى أستاذتنا الكرام

إلى الروح الطاهرة للفقيه صديقنا مصطفى شنيني وروح الأستاذ الفاضل زوقاري  
الجيلاني راجين من المولى أن يتغمدهما برحمته في فسيح جنانه .



## خطة البحث:

مقدمة عامة

### الإطار المنهجي

الإشكالية

أهمية الدراسة

أسباب اختيار الموضوع

أسباب ذاتية

أسباب موضوعية

أهداف الدراسة

الدراسات السابقة

المنهج المستخدم وأدوات الدراسة

مجتمع البحث وعينة الدراسة:

مصطلحات ومفاهيم الدراسة

صعوبات الدراسة

### الإطار النظري

#### الفصل الأول: ماهية حرية التعبير

تمهيد

المبحث الأول: حرية التعبير من وجهة النظر الفلسفية

المبحث الثاني: مفهوم حرية التعبير وشروط ممارستها

المبحث الثالث: نظرية المسؤولية الاجتماعية

المطلب الأول: حرية التعبير والديانة المسيحية

المطلب الثاني: الرؤية الإسلامية لحرية التعبير

المطلب الثالث: دور الطباعة في بروز الفكر الحر

المبحث الرابع: حرية التعبير في العصور الوسطى

المبحث الخامس: حرية التعبير في ظل النهضة الأوروبية والعصر الحديث

المطلب الأول: حرية التعبير والفكر الأخلاقي عند الفلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر

المطلب الثاني: الأخلاق والحرية مع بداية العصر الحديث

الفصل الثاني: النظريات الفكرية السياسية في الإعلام وإشكالية حرية التعبير

تمهيد

المبحث الأول: النظرية التسلطية ( الاستبدادية )

المبحث الثاني: النظرية الليبرالية ( الحرة )

المبحث الثالث: نظرية المسؤولية الاجتماعية

المبحث الرابع: النظرية الشيوعية

الفصل الثالث : أخلاقيات المهنة الإعلامية، المفهوم والمبادئ

تمهيد

المبحث الأول: تعريف أخلاقيات المهنة الإعلامية

المبحث الثاني: التجارب العالمية الأولى حول أخلاقيات المهنة الإعلامية

المبحث الثالث: أخلاقيات المهنة من خلال المواثيق والتنظيمات الدولية

المبحث الرابع: أخلاقيات المهنة الإعلامية من خلال قانون 1982

المبحث الخامس: أخلاقيات المهنة الإعلامية من خلال قانون 07/90 والمرسوم الرئاسي

2008

## الإطار التطبيقي

### الفصل الرابع : الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

تمهيد

المبحث الأول: عناصر السلوك المهني والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثاني: الممارسة المهنية للصحفي في الجزائر

المبحث الثالث: السلطة والصحافة في الجزائر

نتائج الدراسة

خاتمة

المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

الفهرس العام

مقررة عامة

## مقدمة:

يخطئ من يصنف الصحافة ويجعلها سلطة رابعة، لأنه بمنه عليها بهذا اللقب مجاملة، إنما حقها يغمطها وينتقص من قدرها عوضاً من إكرامها، ذلك أن الصحافة في وجهها الأول - وجه رسالة الكلمة - إنما هي مصدر السلطة، لا مرتبة من مراتبها ليصح ترتيبها بين من اختارهم الشعب منقذين لإرادته حكماً ومشرعين وقضاة ... هذه العبارات قالها النقيب (روبير أبيلا) ليرد على أولئك الذين قالوا أن الصحافة سلطة رابعة، ولنفهم من كلامه أن للصحافة دوراً هاماً تلعبه على مختلف الأصعدة، فهي تعرض الحياة بكل صورها وتجلياتها وتبحث فما ينبغي أن يكون لازدهار الإنسان ورقية، ولعل هذا ما جعلها تستقطب حولها رأياً عاماً ازدهرت وتطورت وتعددت أنواعها بفضلها، فنحن لم نعد نسمع عن صحافة مكتوبة لوحدها بل أصبحنا نسمع عن صحافة مسموعة وصحافة مرئية وإلكترونية.

لكن هذا الانتشار والتعدد لم يكن للرأي العام فيه دور لولا وجود حرية التعبير التي لا تعتبر مجرد فلسفة م ثالية وحسب، وإنما هي ممارسات واقعية تحكمها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لهذا نجد أن كل الدساتير تقريباً تنص على حق الرأي العام في التعبير عن رأيه وعلى معتقداته بمختلف الوسائل والإمكانات.

كل هذا المتاح جعل البعض يستغل حرية ال تعبير ليمرر عن طريقها أفكاراً أو ممارسات تضر المجتمعات وتسيء إلى حرمتها، من خلال تعرضها للأشخاص والرموز و المقومات التي تستند عليها الدول لتبقى، كما تدعو إلى التطرف والعنف والجنس، مبتعدين بذلك عن الخدمة الإعلامية الهادفة البناءة، وهذا بعدم احترامهم للت نوع الثقافي والاجتماعي الذي تجسده حياة وهموم وطموحات الشرائح الاجتماعية المختلفة بالإضافة إلى انتهاك بعض الحكومات لحق الفرد في الحصول وبكل حرية على المعلومات وهذا باحتكارها وسيطرتها على المصادر الهامة للإعلام، فضلاً عن التشريعات الرقابية والتدخلات السافرة التي تجعل الإعلام مجرد أداة تخدم مصالح فئة

دون أخرى، الأمر الذي دعا الباحثين والإعلاميين إلى دراسة هذه الوضعيات بصفاتها المختلفة مع التركيز على دور المرسل أو القائم بالاتصال في إطار المنظومة الإعلامية والقائمين عليها، خاصة من ناحية المسؤولية الملقاة على عاتق الإعلامي وواجباته اتجاه الجمهور المستهدف وطبيعة علاقته مع النظام السياسي القائم، كل هذه المعطيات تدخل في إطار واحد، وهو (أخلاقيات العمل الإعلامي)، يعني أن فهم حقوق وواجبات المرسل وعلاقته مع الجمهور والنظام السياسي لن تتم إلا إذا تعرفنا على المنظومة الأخلاقية التي يعمل في إطارها هذا الأخير.

و الإعلامي الجزائري على غرار إعلامي العالم حريص على الالتزام بمبادئ المهنة الإعلامية في إطار منظومة أخلاقية تساعده على التكيف مع المقتضيات المستجدة من حين لآخر على مستوى محيطه وعلى مستوى العالم، خصوصا إذا علمنا أن الإعلام في الجزائر لا زال في مراحله الأولى بالمقارنة مع الدول الرائدة في هذا المجال مثل : مصر، فرنسا، ...، لكن رغم هذا فقد لفت الانتباه من خلال معالجة للقضايا الحساسة واحترافيته في تناول المسائل التي لها علاقة مع القضايا العالمية (حرب الخليج الأولى والثانية، الحرب على أفغانستان مثلا ) وكذلك هامش الحرية الذي تتمتع به خاصة في مجال الصحافة المكتوبة.

مع هذا التطور الحاصل، التفت الإعلاميون إلى ضرورة العمل بمقتضيات أخلاقيات المهنة الإعلامية حتى يتم الوقوف في وجه بعض التجاوزات التي بدأت تلوح في الأفق من حين لآخر على مستوى الحياة الإعلامية الجزائرية.

و من هنا جاء تعرضنا للموضوع، إذ بناءً على اعتبار أن فكرة بروز أخلاقيات المهنة الإعلامية ما هو إلا نتيجة لاتساع هامش الحرية، فإننا حاولنا رصد أهم النقاط التي توضح لنا الطريقة التي يتعامل بها الإعلامي الجزائري مع أخلاقيات المهنة الإعلامية ومدى فعاليتها في تجسيدها والعمل بها في الميدان.

و قد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، الثلاثة الأولى منها تناولت الجانب النظري، أما الفصل الأول يتناول مفهوم الحرية بصفة عامة ثم حرية التعبير بصفة خاصة مع تقديم أهم شروط ممارسة هذه الحرية، أما الفصل الثاني فكان كله عرض لأهم

النظريات الفكرية والسياسية في الإعلام وكيف تجسدت حرية التعبير في ظلها مستهلين هذا الفصل بالنظرية التسلطية ثم نظرية الحرية وبعدها نظرية المسؤولية الاجتماعية والنظرية الشيوعية ترتيبنا لهذه النظريات وبهذا الشكل إستند إلى أفكار وك تبات بعض الباحثين الإعلاميين بالإضافة إلى السياقات التاريخية التي ظهرت فيها النظريات.

و مادام عنوان دراستنا "حرية التعبير وأخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر " فإن الفصل الثالث كان مخصصا لتقديم مفهوم أخلاقيات المهنة وظروف ظهورها في الإعلام لنتم هذا بذكر مختلف التجارب العالمية الأولى حول أخلاقيات المهنة وباستعراض أهم الدول السبابة إلى وضع الأسس الأولى لأخلاقيات المهنة، بالإضافة إلى تقديم وضعية أخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر من خلال قانون الإعلام 1982 في العهد الاشتراكي والخضوع للحزب الواحد وبعدها نتطرق إلى قانون 07/90 وظهور التعددية لنختم الفصل بالتطرق إلى المرسوم الرئاسي 2008 وهذا باعتبار أن الجزائر كغيرها من البلدان تولي اهتماما ولو بسيطا لمسألة أخلاقيات المهنة الإعلامية.

في حين جاء الفصل الرابع بعنوان " الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة " والذي يحقوي على عرض الجداول والنتائج المتحصل عليها، لنقوم بعد ذلك بتفسير هذه النتائج وتحليلها لننتهي بإثبات تحقق التساؤلات من عدمها.

و جاءت خاتمة بحثنا هذا لتجمع مختلف النتائج والاستنتاجات المتوصل إليها في الفصول السابقة الذكر ، وهذا لإعطاء صورة عامة للموضوع، مع ا لتأكيد على ضرورة أن تتجسد أخلاقيات العمل الصحفي في أي ممارسة صحفية سواء كانت مكتوبة أو مسموعة أو مرئية.

الله طار المنهجي



## الإشكالية

إن حرية التعبير حق إنساني لكل إنسان، كحقه في الحياة، وحقه في السكن والطعام ... والمجتمعات باختلاف مستوياتها تقر في دساتيرها هذا الحق وتنتجه بحرية الصحافة التي تعد الوسيلة الوحيدة التي تنقل مطامح الجمهور وتعبر عن آرائهم وأفكارهم، وتكون وسيطاً بينهم وبين القائمين على شؤونهم، إن الصحافة الحرة تولد حيث يكون هناك إيمان بأن الحرية هي حق ثابت للأشخاص ليعبروا عن ذواتهم بشتى الوسائل دون قيود.

و المعلوم أن وراء كل صحافة صحفيون أو قائلون بالاتصال أو مراسلون يلتزمون بمجموعة من المبادئ التي تؤهلهم للقيام بواجبهم على أكمل وجه، ف من واجبهم احترام الحق في الإعلام والتزام الصدق والشرف والأمانة وعدم نشر وقائع مشوهة أو مثيرة مع احترام الحرية في التعبير وخصوصيات المجتمع والأشخاص وغيرها من الواجبات، في الوقت نفسه هم مطالبون بالحصول على مجموعة من الحقوق مثل الحق في حرية الوصول إلى مصادر المعلومات والحق في استقائها وتبليغها ونشرها والحق في التعبير عن آرائهم والحفاظ على أسرار المهنة وآدابها وحقهم في الاستقلالية أثناء أداء مهامهم بعيدا عن التعسف والاضطهاد.

كل هذه المبادئ والالتزامات جمعها المختصون تحت اسم أخلاقيات المهنة الإعلامية والتي تحدد ما يجب وما لا يجب على الإعلامي أن يقوم به أثناء ممارسته للمهنة الصحفية.

و الإعلام الجزائري إعلام متميز صنعتها الظروف السياسية، وساهمت في تطويره الصيغة التعددية التي تميزت بها الخريطة الصحفية بعد 1990، بالإضافة إلى هامش الحرية الكبير الذي تتمتع به بعض وسائل الإعلام خاصة الصحافة المكتوبة، لكن الكثير من الدراسات التي أجريت حول الصحافة الجزائرية وكثير من آراء الباحثين المختصين والصحفيين كشفت أن الصحافة الجزائرية ورغم تجربتها القصيرة مع حرية التعبير والتعددية الإعلامية، إلا أنها عرفت عدة تجاوزات من قبل بعض الإعلاميين وكذلك من قبل السلطة التي كانت تريد أن يبقى وضع الإعلام غير واضح الملامح

وكانت -حسبهم- تتعامل مع الإعلام بناءً على التصورات والرؤى التي تحملها الحكومات المتعاقبة... الأمر الذي جعل بعض الإعلاميين الجزائريين لا يعيرون شأنًا كبيرًا لطبيعة مهنتهم كقائمين بالاتصال، ما أدى إلى خروجهم في كثير من الأحيان على الخط الذي يجب الالتزام به في أداء المهنة وهذا في ظل غياب نصوص تشريعية - قانون إعلام- واضحة تخص القطاع ووظائفه وعلاقته بالسلطة، وكذا غياب أطراف ومؤسسات -نقابات ومجالس مهنية- تحمي حقوق الصحفي.

و من هنا تحدثت مشكلة بحثنا وهي:

ما هو المفهوم العالمي لحرية التعبير وأخلاقيات المهنة الإعلامية، وما مدى التزام الصحفي الجزائري بأخلاقيات العمل الإعلامي من خلال ممارسة حقه في حرية التعبير؟.

#### تساؤلات الدراسة

نظرا للغرض العلمي الذي تسعى هذه الدراسة الوصول إليه ونظرا لطبيعتها وطبيعة الإشكالية المطروحة فإن دراستنا سوف تسعى للإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1 ما هو مفهوم حرية التعبير وأخلاقيات المهنة في العالم؟.
- 2 ما هو مفهوم أخلاقيات المهنة الصحفية في العالم ؟ وما هي العناصر المحددة للسلوك المهني؟.
- 3 ما هي حدود الممارسة الإعلامية للصحفي ومن يحددها القانون أم العرف المهني؟.
- 4 ما مدى التزام الصحفي الجزائري بأخلاقيات المهنة؟.
- 5 هل التشريعات الإعلامية في الجزائر تعكس المبادئ الأخلاقية للمهنة الصحفية؟.

## أهمية الدراسة

أهمية هذا البحث تنبع من أهمية موضوعه وهو أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر، فموضوع أخلاقيات المهنة من أهم الموضوعات المطروحة للنقاش على الساحة الإعلامية سواء الدولية أو المحلية وهذا لارتباط هذا الموضوع بالعديد من الرؤى والتصورات والأفكار والممارسات، فمن جهة يرتبط هذا الموضوع بحرية التعبير وحدود ممارستها، وأيضا بالتشريعات الإعلامية التي تكون إطارا يمارس فيه الإعلام، والتي تعكس بشكل مباشر مدى تمتع هذا الإعلام بالحرية، كما يعطينا صورة شبه واضحة عن السياسة الإعلامية المنتهجة في أي بلد.

من جهة أخرى نجده يرتبط بالنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المطبق في مجتمع ما، مرتبط بفكرة التنشئة الاجتماعية والسياسية للإعلاميين داخل المجتمع أو ما يسمى بالاستعداد النفسي للممارسة.

إن معالجة موضوع أخلاقيات المهنة الصحفية يحيلنا دائما إلى الكثير من المواضيع التي ترتبط بصفة مباشرة مع الصحافة بالإضافة إلى اعتبار أخلاقيات المهنة الأساس النظري لأي مهنة من المهن.

## أسباب اختيار الموضوع

### 1- أسباب ذاتية

اقتناعنا منذ دخول الجامعة وقسم علوم الإعلام والاتصال بأن من أوجب واجبات الطالب الباحث أن يقدم شيئاً جديداً يخدم رصيده المعرفي ويخدم الإعلام، فكانت البحوث المقدمة في إطار الأعمال الموجهة هي أولى الخطوات في هذا الميدان.

احتكاكنا المباشر بمهنة الصحافة والصحافيين أتاح لنا فرصة ملاحظة بعض التصرفات والتي أحالتنا إلى التساؤل : هل هذه التصرفات تدخل في النطاق المباح أو المحرم في المهنة الصحفية؟ فكان السبيل للإجابة عن هذا السؤال هو دراسة مسألة أخلاقيات المهنة الإعلامية، بالإضافة إلى التدريب والتحضير الذاتي لمواجهة ميدان العمل مستقبلاً.

### 2- أسباب موضوعية

- النقص الكبير للدراسات والبحوث الأكاديمية حول هذا الموضوع في الجزائر بصفة عامة وعلى مستوى قسم علوم الإعلام والاتصال بالمدينة.
- الغياب الشبه تام للدراسات التي تهتم بدور المرسل (الإعلامي) و أخلاقيات المهنة الإعلامية.
- محاولة جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول الموضوع وهذا لإفادة طلبة القسم الذين يعانون من النقص الكبير للمراجع التي تتناول أخلاقيات المهنة الصحفية، ونظراً أيضاً إلى غياب مقياس يعالج مسألة أخلاقيات المهنة بعيداً عن التشريعات الإعلامية.
- الجدالات والمناقشات الكبيرة التي تبحث من حين لآخر حول قانون الإعلام وأخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر بين الإعلاميين والقائمين على القطاع الإعلامي بصفة عامة في أغلب الأحيان.

## أهداف الدراسة :

- إثارة الانتباه لضرورة إعداد الصحفيين إعداداً مهنياً وهذا بالتخلي بأخلاقيات المهنة الصحفية وممارستها على أحسن وجه.
- إعطاء الإعلامي فرصة للتعرف على التجارب الدولية في مجال أخلاقيات المهنة الصحفية وهذا ليحاول مقارنتها مع واقع حال أخلاقيات المهنة على مستوى محيطه.
- تقديم التصور لطبيعة أخلاقيات المهنة الصحفية التي يجب أن تواكب تطور الإعلام في الجزائر.
- تحديد بعض المفاهيم مثل حرية التعبير وأخلاقيات المهنة الإعلامية وتقديم الإطار التاريخي لحرية الصحافة من خلال النظريات الفكرية والسياسية (السلطوية، الحرية، المسؤولية الاجتماعية، الشيوعية، الإسلامية.....).
- التذكير بأن الصحافة تنشأ وتتطور في سياق مرجعية فكرية وحضارية وثقافية تميز البلد الذي تظهر فيه، وإن احترام خصوصيات ومقومات الأمة الجزائرية يجب أن توضع في سلم أولويات الصحفي عند ممارسته للمهنة.
- محاولة إيجاد حلول للمشاكل المعقدة التي تتطلب إرساء ضمانات كافية وضوابط صارمة موضوعية، وهذا من خلال القانون وأخلاقيات المهنة الإعلامية.
- توضيح العلاقات التي بالإمكان أن تتجسد بين وسائل الإعلام الجزائرية والسلطة السياسية.
- كشف التقارب عن الممارسات اللاأخلاقية الصادرة من بعض وسائل الإعلام وهذا بهدف تجاوزها واقتراح بدائل ممكنة التجسيد.
- تسليط الضوء على دور التنظيمات المهنية الإعلامية في مراقبة وسائل الإعلام خاصة المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة.

## الدراسات السابقة :

إن البحث في موضوع أخلاقيات العمل الإعلامي في الجزائر يلقى مجموعة من العراقيل التي تعيق تقدمه نحو نتائج جيدة وذات فعالية، وأول هذه العراقيل عدم وجود دراسات سابقة ذات وزن معرفي كافٍ وهذا حتى في اللغات الأجنبية (إنجليزية، فرنسية) التي تتناول الموضوع بشكل مباشر، وحتى إن تناولته فإنها تخضع للميتافيزيقيات المرتبطة بالمجتمعات التي تدرسها (خاصة المجتمع الأمريكي) بالإضافة إلى بعض المذكرات التي أنجزت في هذا الإطار والتي تطلب منا التنقل إلى قسم علوم الإعلام والاتصال بالعاصمة وفيما يلي أهم الدراسات التي لها علاقة نسبية بموضوع دراستنا.

**الدراسة الأولى:** " الممارسة الإعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر " (1).

دراسة وصفية تحليلية، طرحت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

كيف يتفاعل الإعلامي الجزائري أثناء ممارسة مهنة الصحافة مع أخلاقياتها؟

و ما هو تصوره لأول وثيقة لأخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر؟.

و قد تفرعت هذه الإشكالية إلى مجموعة من التساؤلات طرحت حول مفهوم أخلاقيات المهنة الإعلامية وكيف تشكلت وظهرت في العالم، بالإضافة إلى التساؤل حول المصدر الذي يستمد منه الصحفي الجزائري أخلاقيات المهنة وكيف يجب أن تكون مدونة أخلاقيات المهنة التي يعتمد عليها؟.

أما المنهج المستعمل في الدراسة فهو المنهج (المسح الاجتماعي) الوصفي والتحليلي معاً، كما استعاننا بالدراسة بأدوات منها الاستمارة والمقابلة العلمية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- اعتبار الصحفيين لأخلاقيات المهنة الإعلامية ضرورة جداً ويجب أن تتبع من ذات الصحفي ومحيط عمله.

---

<sup>1</sup> محبر نبيلة، لبلى فريدة، الممارسة الإعلامية و أخلاقيات المهنة في الجزائر، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس)، جامعة الجزائر قسم علوم الإعلام والاتصال، دورة سبتمبر 1998.

## الدراسة الثانية: كتاب تحت عنوان " أخلاقيات العمل الإعلامي<sup>(1)</sup> .

للدكتور " حسن عماد مكاوي " تم في هذا الكتاب تناول الإطار الفلسفي لحرية التعبير وتطور الصحافة في المجتمعات المختلفة، كما يستعرض أشكال الرقابة الحكومية والرقابة الخاصة لوسائل الإعلام، ويتعرض لطبيعة العلاقات التي تنشأ بين الإعلام والحكومات، كما جاء في الكتاب إشارة إلى حقوق الإعلاميين في حماية أسرار المصادر وحقهم أيضا في الإطلاع على كل ما يدور على مستوى التنظيمات الحكومية ويتعرض في فصل من فصوله إلى حق المواطن في حماية الشرف من جريمة القذف وحماية الخصوصية الاجتماعية والآداب العامة وتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي وهذا لعرض أهم الاتجاهات النظرية والفكرية القديمة والحديثة في مجال حرية التعبير والصحافة، كما استخدم المنهج المقارن لاستعماله أثناء دراسة التشريع الأمريكي والمصري في مجال الإعلام ومدى إتاحة كلاهما لهامش الحرية في التعبير .

كما استعان الباحث بأسلوب دراسة حالة وهذا فيما يخص دراسة نماذج من الممارسات الإعلامية في الصحافة الأمريكية.

و خرجت الدراسة في الأخير بمجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي :

- أن وسائل الإعلام وتحت إغراء تحقيق الربح والمصلحة الخاصة فإنها تضحي بالجانب الأخلاقي.
- تحرير وسائل الإعلام من الرقابة الحكومية يؤدي إلى صدور ممارسات غير مسؤولة وغير أخلاقية من جانب وسائل الإعلام.
- تصادم من وسائل الإعلام في الحصول على الأخبار والمعلومات مع حق المجتمع في الحفاظ على آدابه العامة وحماية أسرار مواطنيه الخاصة.
- الرقابة تقزم العمل الإعلامي وتجعله بعيداً عن أهدافه التي من المفروض أن يقوم بها.

<sup>1</sup> احسن عماد مكاوي أخلاقيات العمل الإعلامي ، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية ، 1994 ص

الدراسة الثالثة: كتاب بعنوان " أخلاقيات الوظيفة العمومية "(1).

الأستاذ: سعيد مقدم، وهو عبارة عن دراسة نظرية تطبيقية تناولها من زاوية التأصيل والحقوق والالتزامات المهنية والنظام التأديبي للموظفين .

كما حاول الكتاب تعرف أخلاقيات المهنة والتأكيد على ضرورتها باعتبارها من المقتضيات لبناء دولة القانون ودعامة أساسية للتسيير العقلاني والمثالي للخدمة العمومية كما يتناول الكتاب حقوق وواجبات المؤتمنين على مصالح الدولة من موظفين وأعوان عموميين ويتناول أيضا الأحكام التأديبية التي ت شكل حجر الزاوية في تكريس وتجسيد أخلاقيات المهنة.

الدراسة الرابعة: هو كتاب تحت عنوان " أخلاقيات الصحافة "(2).

للكاتب الأمريكي جوب ل . هاتلنج ، وهو عبارة عن " مناقشة علمية للقواعد الأخلاقية للصحافة كما حددتها جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية وهو كما جاء في الفقرة متعلق بالممارسة الأخلاقية للصحافة الأمريكية، لكن ومن خلال مناقشته لبعض الحالات في الصحافة الأمريكية واقتراحه لبعض الوسائل التي تمكن الصحفي من الابتعاد عن التصرفات والممارسات اللاأخلاقية، فإن الكتاب يقدم لنا فرصة مقارنة ومقارنة ما هو حاصل على مستوى أخلاقيات المهنة الإعلامية في أمريكا وأخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر، الكتاب باختصار هو قراءة بالأمثلة وعرض بالحالات لبيان المبادئ الهامة الذي أملتة جمعية رؤساء تحرير الصحف الأمريكية.

لقد أتاحت لنا هذه الدراسات الفرصة للتقرب أكثر من مجال أخلاقيات المهنة الإعلامية وأخذ صورة ولو بسيطة عنها، سواء من حيث المفهوم والمبادئ أو الممارسة والتطبيق، كما تتضمن هذه الدراسات بعض المحاولات التي عكست صور وأشكال التفاعل المختلفة والمتنوعة بين الصحافة والواقع بمختلف أبعاده وتجلياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... من ذلك حالات الصدام التي تحدث من حين لآخر بين الصحافة والسلطة السياسية ... كما تلتقي هذه الدراسات حول فكرة أن المهنة الإعلامية

<sup>1</sup> سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العمومية، ط1، الجزائر، دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، جوان 1997.

<sup>2</sup> جون ل هاتلنج، أخلاقيات الصحافة، ، تر: كمال عبد الرؤوف، الدار العربية للنشر و التوزيع، 1993.



الصحيحة والفعالة هي تلك التي ترسى على أساس أخلاقي واضح ومتكامل، ينبع من وعي الصحافي بعبء المسؤولية الملقاة على كاهله اتجاه الجمهور وال مؤسسة التي يعمل بها والسلطة السياسية التي تحكم محيط.

و بناءً على ما تعرضت له الدراسات السابقة الذكر، فإن هذه الدراسة تحاول رصد ومناقشة الدور الذي يجب أن يلعبه الإعلامي في خدمة الجمهور، بالإضافة إلى إبراز أهم المشكلات المهنية التي يعاني منها الصحفيون الجزائريون ومحاولة تحديد الحقوق المهنية للصحفيين مع إعطاء أمثلة واقعية عن بعض الممارسات التي تتنافى مع مبادئ وأساسيات أخلاقيات المهنة، هذا التناول لم يستثني الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية السائدة في الجزائر ومدى تأثيرها على الإعلام وحرية التعبير وحقوق الإعلاميين ومسؤولياتهم.

## المنهج المستخدم وأدوات الدراسة

### 1- المنهج المستخدم

لكي يتمكن الباحث من الإحاطة بكل جوانب الموضوع الذي يريد دراسته، عليه اختيار المنهج الذي يتماشى وطبيعة بحثه قصد الوصول إلى نتائج موضوعية والمنهج في معناه العام هو " الأساليب التي يتملكن بها الباحث من تحقيق أو إنجاز الهدف "(1).

و بعد تحديد المنهج من المراحل الأساسية في البحث الإعلامي ووسيلة للوصول إلى الحقيقة بهدف الإجابة على التساؤلات المطروحة في بداية البحث ولهذا نجد مصير أي موضوع يتوقف على كيفية التطرق إليه ونوعية الأسلوب المستعمل لمعالجته والتعرف على حقيقته.

فعمد محاولتنا معرفة المراحل التي مرت بها حرية التعبير عبر كل الحقب والعصور ومحاولتنا فهم القوى الاجتماعية والسياسية الأولى التي شكلت الحاضر فإننا استعنا بالمنهج التاريخي في الجانب النظري، فنحن حينما ندرس ظاهرة حرية التعبير فإننا ندرس ظاهرة تمتد جذورها إلى الماضي والتطورات التي لحقتها، والعوامل التي يمكن استخلاصها من وراء تلك التطورات " فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع

<sup>1</sup> عبد المعطي الباسط، البحث الاجتماعي، " محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده"، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1993 ص 23.

وتكديسها ولكنه يقدم تصوره للظروف والمحيط الذي تحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها ... وهو يستهدف التعميم بعد استخلاص العلاقات الموجودة بين الظاهرة أو حادثة ما والوضعية أو الحالة أو الظرف الذي وجدت فيه <sup>(1)</sup>.

و انطلاقا من الهدف العام للدراسة في معرفة واقع ممارسة أخلاقيات الصحافة في الجزائر من خلال معرفة أهم عناصر السلوك المهني والعوامل المؤثرة فيه، وكذلك معرفة موضوع أخلاقيات المهنة الصحفية من خلال التشريعات الإعلامية الجزائرية وذلك بالتطرق إلى قانوني الإعلام 1982 و 1990 الساري المفعول وميثاق أخلاقيات المهنة الصحفية في الجزائر 2001، لجأ إلى استخدام المنهج الحسي باعتبار أن هذه الدراسة وصفية والذي يعني الطريقة العلمية التي تمكن الباحث من التعرف على الظاهرة المدروسة من خلال العناصر المكونة لها والعلاقات السائدة داخلها في الحيز الواقعي وضمن ظروفها الطبيعية غير المصطنعة من خلال جمع المعلومات والبيانات المحققة لذلك <sup>(2)</sup>.

حيث يقوم هذا المنهج برصد ومتابعة دقيقة لموضوع الدراسة بطريقة كمية ثم تحليل وتفسير البيانات المختلفة للوصول إلى تفسيرات كيفية تضاف إلى النتائج الكمية.

**2- أدوات جمع البيانات :** هناك أدوات مختلفة لجمع البيانات وقد رأينا أن أداة جمع البيانات المناسبة للدراسة بغية التعمق في تحليل الممارسة المهنية للصحافة في الجزائر هي استمارة الاستبيان.

و قد اعتمدنا أسلوب الاستبيان (الاستقصاء) على استمارة الاستبيان في جمع المعلومات " وهي عبارة عن شكل مطبوع يحتوي على جملة من الأسئلة موجهة إلى عينة من الأفراد حول موضوع أو موضوعات ترتبط بأهداف الدراسة <sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> أحمد بن مرسل، مناهج البحث في علوم الإعلام والاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 286.

<sup>2</sup> أحمد بن مرسل، مرجع سابق، ص 287.

<sup>3</sup> مورييس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر، بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصة، 2006 ص 62.

**الاستمارة:** تعتبر استمارة البحث أكثر أدوات جمع البيانات استخداماً وشيوعاً في البحوث الاجتماعية، يرجع ذلك للمميزات التي تحققها الأداة سواء بالنسبة لاختصار الجهد أو التكلفة أو سهولة معالجة بياناتها الإحصائية.

و استمارة البحث نموذج يضم مجموعة أسئلة توجه إلى المبحوثين من أجل الحصول على المعلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف يتم ملأها مباشرة وتسمى الاستبيان يطلب من المبحوثين الإجابة عنها مباشرة<sup>(1)</sup>.

و قد اخترنا استمارة الاستبيان من أجل ضمان تحكم أفضل في طرح الأسئلة إضافة إلى ضمان الحصول على إجابات منظمة توفر علينا الوقت والجهد وتضمن عدم خروج المبحوثين بعيداً عن أهداف الدراسة.

و تتضمن استمارة بحثنا مجموعة من الأسئلة تنظم في أربعة محاور هي:

**المحور الأول:** يتضمن بيانات شخصية خاصة بالمبحوثين وهي الجنس، المستوى التعليمي، الرتبة المهنية ومدى أقدمية الصحفي في العمل.

**المحور الثاني:** يخص عناصر السلوك المهني للصحفي والعوامل المؤثرة فيه.

**المحور الثالث:** الممارسة المهنية للصحفي.

**المحور الرابع:** السلطة والصحافة

و قد تنوعت الأسئلة الواردة في الاستمارة بين مغلقة ومفتوحة، مع غلبة طابع الأسئلة التصنيفية المفتوحة وذلك لتجنب سلبية الأسئلة المغلقة التي تفضي إلى إجابات عامة جداً في بعض الأحيان، إضافة إلى تجنب صعوبة تصنيف الإجابات المتعددة والمختلفة المحصلة عن الأسئلة المفتوحة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> جودة عزة معطوي، أساليب البحث العلمي، الدار الجامعية، عمان، 2000، ط2، ص 110.

<sup>2</sup> فضيل دليو، أسس البحث و تقنياته في العلوم الاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعة الجامعية، د.ت.ن، ص 77.

**مجتمع البحث وعينة الدراسة :** نقصد بمجتمع البحث مجموعة من الأشخاص أو المؤسسات أو الأشياء أو الأحداث التي نريد أن نصل إلى استنتاج بخصوصها<sup>(1)</sup> حيث أن دقة الباحث في اختيار العينة التي تمثل مجتمع الدراسة تؤدي إلى نجاح الدراسة فبقدر ما تكون العينة ممثلة للمجتمع الأصلي بقدر ما تكون النتائج صادقة، حيث يرى برلسون أن العينة الصغيرة التي تتفق بعناية سوف يترتب عليها نتائج صادقة تماما مثل تلك التي ترتبت على استخدام عينة كبيرة، بالإضافة إلى ما توفره من جهد ووقت<sup>(2)</sup>.

و لما كانت دراستنا تتمحور حول معرفة واقع ممارسة أخلاقيات مهنة الصحافة في الجزائر فإن عينة بحثنا تتكون من الصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة في الجزائر، وكانت هذه العينة مأخوذة من عدة جرائد هي " الوطن، " L'expression " " Le soir d'Algerie"، " الأحداث"، " اليوم " و" النهار"، وقد قمنا بحصر شامل لكل المفردات، حيث قدر حجم العينة بـ 40 صحفي، لهذا وزعنا 40 استمارة على جميع الصحفيين بهته المؤسسات.

---

<sup>1</sup> كارل منهيم ريتشارد ريتشي، طرق البحث في العلوم السياسية، تر : السيد عبد المطلب و آخرون، القاهرة، مركز البحوث والدراسات، 1996، ص 10.

<sup>2</sup> محمد عبد المجيد، مرجع سابق، ص 23.

## مصطلحات ومفاهيم الدراسة :

### 1- ميثاق الشرف الصحفي:

هو عبارة عن قواعد للسلوك المهني وآداب لمهنة الصحافة تهتم بتنظيم الجانب الأخلاقي لممارسة مهنة الصحافة، وهذه المواثيق تعد بمثابة توجيهات داخلية لقرارات المهني في مختلف المواقف والمعضلات التي يواجهها أثناء عمله، وتهدف إلى حماية واحداً وأكثر من الفئات التالية : القراء، الصحفيون، ملاك الصحف، معالجة قضايا المعلنين، ... والمواثيق قد يصوغها الصحفيون ويلتزمون بتنفيذها باعتبارها تنظيمًا ذاتيًا لهم، وقد تفرض عليهم من جهة أخرى ويكون لها في هذه الحالة درجات مختلفة من الفاعلية<sup>(1)</sup>.

- **التعريف الإجرائي:** هو وثيقة غير إلزامية يصادق عليها مجموعة من الصحفيين ينتمون إلى وسائل إعلام مختلفة، أو في قطاع متخصص واحد، بعد الاتفاق على أهم الواجبات والحقوق وقواعد السلوك الواجب مراعاتها أثناء ممارسة المهنة.

### 2- السياسة الإعلامية:

- هي التلخيص النوعي المتميز الذي يجسد الواقع الاجتماعي بصراعاته وتناقضاته وسياقه التاريخي مستخدماً وسائل الإعلام كوسائل للتعبير والتوجيه والضبط الاجتماعي وإذا كانت السياسة تكشف من خلال القوانين والتشريعات الإعلامية المدونة عن طبيعة السلطة الحاكمة من حيث انتمائها الاجتماعي وتوجهاتها السياسية، فإن نمط الملكية الإعلامية السائد ومدى تدخل السلطة في توجيه الأداء الإعلامي وتحديد المضامين الإعلامية يمثلان المعيار الحاسم في تحديد الإطار النهائي للسياسة الإعلامية<sup>(2)</sup>.
- **التعريف الإجرائي:** هو مجموعة من الأطر والعوامل التي تؤثر في الإعلام سواء من ناحية التشريع المرتبط بالإعلام ومدى علاقته بالسلطة، وكذا مدى تمتعه بهامش الحرية وطبيعة المضامين الإعلامية التي يقدمها.

<sup>1</sup> ليلي عبد المجيد، الصحافة في الوطن العربي، ط1، القاهرة، العربي للنشر و التوزيع، بدون سنة، ص 8-9.

<sup>2</sup> عواطف عبد الرحمن، هموم الصحافة و الصحفيين، ط1، القاهرة، دار الفكر ، 1995ص 39.

### 3- الصحفي:

هو الذي يمتحن الصحافة أو يتخذها مهنة وهي عمله الذي يتفرغ له ويكسب منه ... كما أن هذا المصطلح أصبح يطلق على العاملين في جلب الأخبار وتحريرها والتعليق عليها في الإذاعة، وأيضاً يطلق على المحررين ومعدّي البرامج في الراديو والتلفزيون<sup>(1)</sup>.

- **التعريف الإجرائي:** هو من يعمل في مؤسسة إعلامية سواء (صحيفة يومية أو دورية أو إذاعة أو تلفزيون، مجلة، وكالة أنباء ...) ويتقاضى من خلال نشاطه أجراً معيناً.

### 4- حرية التعبير:

هي حق الفرد في اتخاذ الآراء دون التدخل في التعبير عن رأيه، ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات من أي نوع ونقلها بغض النظر عن الحدود وذلك إما شفوية أو كتابة أو طباعة سواء كان ذلك في قالب فني أو بأي وسيلة أخرى يختارها<sup>(2)</sup>.

- **التعريف الإجرائي:** هي تلك القدرة التي يتمتع بها الأشخاص للتعبير عن ذواتهم بأي شكل من أشكال التعبير دون أي قيود أو ضغوط أو توجيه.

5- **ممارسة المهنة:** الممارسة هو مفهوم يدل على نشاط إرادي وفعال يقوم به الإنسان من أجل تغيير العالم المحيط به وإخضاعه لأهدافه<sup>(3)</sup>.

- **التعريف الإجرائي:** هي الطريقة التي يسلكها الصحفي في عمله من أجل الوصول إلى أداء مهني متميز يجعله يحظى بالاستحسان.

### 6- الأخلاقيات المهنية:

تعد بمثابة توجيهات داخلية لقرارات الإعلامي في مختلف المواقف والموضوعات التي يواجهها في العمل المهني<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، إنجليزي، عربي، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1989، ص 39، 206.

<sup>2</sup> أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1985، ص 73.

<sup>3</sup> غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، ط1، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1979، ص 311.

<sup>4</sup> لبلّى عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، القاهرة، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2000، ص 236.

• **التعريف الإجرائي:** مجموعة القواعد والواجبات المسيرة لمهنة ما، أو هي مختلف المبادئ الإيجابية التي يجب على الصحفي أن يلتزم بها أثناء أداء مهامه.

#### صعوبات الدراسة :

- نقص المراجع والبحوث المرتبطة بأخلاقيات المهنة، الأمر الذي اقتضى منا التنقل إلى قسم علوم الإعلام والاتصال بجامعة الجزائر.
- تشعب موضوع أخلاقيات المهنة الإعلامية وارتباطه بالعديد من المواضيع مثل حرية التعبير، التشريعات الإعلامية والقضايا السياسية والثقافية الراهنة.
- صعوبة الحصول على معلومات حول القضايا التي تمس أخلاقيات العمل الإعلامي من خلال المؤسسات الإعلامية، الأمر الذي حتم علينا التركيز والملاحظة.
- صعوبة توزيع وملاءمة الاستمارة بسبب تحفظ الصحفيين في الإجابة على الأسئلة وملاءمة الاستمارة مما حدا بنا إلى بذل مجهود مضاعف.

الإطار النظري



# الفصل الأول

## ماهية حرية التعبير

تمهيد

المبحث الأول: حرية التعبير من وجهة النظر الفلسفية

المبحث الثاني: مفهوم حرية التعبير وشروط ممارستها

المبحث الثالث: نظرية المسؤولية الاجتماعية

المبحث الرابع: حرية التعبير في العصور الوسطى

المبحث الخامس: حرية التعبير في ظل النهضة الأوروبية والعصر الحديث

## تمهيد:

إن نشوة التطور في نفوسنا أقوى جداً من شهوة الطعام أو اقتناء المال وإن هذه الشهوة تبلغ من نفوسنا حتى أننا نرضى بالقتل في سبيل إرضائها وأننا لا نقوى على إنكارها وضبطها، فالحياة دأبها التحول من أدنى إلى أعلى والتجدد باكتساب عناصر مما حولها وتتقية بعض ما فيها مما هي في غنى عنه - نقول بعبارة أخرى - " أن من دأبها التطور ... "(1).

و قد دأبت البشرية منذ زمن بعيد على جعل الإنسان يتجاوز إكراهات وضغوطات الواقع الطبيعي الذي يعيشه، كما سعت إلى جعل إرادته بعيدة عن القيود فاخترت له الحرية ليغير عن ذاته، ولتسخير جهوده ال ذهنية والعضلية لخدمة الإنسانية ودفع عجلة التقدم فيها، فتحول الأمر كله على كفاح وبحث مستمر عن الحريات سواء كانت في التعبير أو الدين أو السياسة والاقتصاد والاجتماع.

فضحى على مذبح الحرية الكثيرون، وهذا في سبيل نشر آرائهم الجديدة على الناس والتي عرضتهم للتكيل وكل أنواع العقاب الذي بلغ حد الموت. كما ولازالت بعض الحكومات في عالم اليوم تمارس ضغوطا على كل من سولت له نفسه نقد حكومة أو معادلتها ومعارضة مشاريعها (\*)، فيتعرض للاغتيال أو الإبعاد من المنصب أو السجن أو النفي تحت طائلة الاتهام (بالخيانة العظمى ) بينما في المقابل الآخر هناك إيمان بأن حرية التعبير تدعيم لعمل الحكومة وطريق مختصر لتلبية وتجسيد طموحات الشعب مع وضع أساس ثابت للمبدأ الديمقراطي، فلحرية التعبير لدى بعض الحكومات وظيفة الوسيط الإيجابي بين المحكومين والحاكمين لتسهيل عملية تبادل الأفكار والآراء.

<sup>1</sup> سلامة موسى، حرية الفكر وأبطالها عبر التاريخ، ط4، القاهرة، دار العلم للملايين، 1967، ص 13.

\* تعرض الصحفي الأمريكي (بيتر أونيت) العامل بقناة (أن بي سي) الأمريكية للإقالة بعد أن اعترف بفشل الخطط الأمريكية للتفزة العراقية في 30 مارس 2003.

## المبحث الأول: حرية التعبير من وجهة النظر الفلسفية

قبل الخوض في تعريف (حرية التعبير) يتوجب أولاً وقبل كل شيء تعريف الشق الأول من العبارة وهو (الحرية). لا يبدو أن ثمة تعريفاً واحداً للحرية وذلك لأن موقعها يختلف من نسق فكري وفلسفي إلى آخر.

فهي تكاد تتفرد بميزات خاصة تجعلها أساسية فهي تضم المطلق والمحدود والمعارية إلى الوضعية، والفردية إلى الاجتماعية وهي التي تجمع الفيزيقي إلى الميتافيزيقي والجسمي إلى النفسي والأخلاقي إلى السياسي والقانوني والاقتصادي، فهي بذلك تشكل المكانة المحورية من الإستراتيجية الفكرية لأية بنية فكرية سواء كانت مذهبية أو غير مذهبية<sup>(1)</sup>.

فالحرية تعني عند البعض تجاوز كل إكراه خارجي أو داخلي وهي القيمة الثابتة للشخص لأن يتحرك دون قيد أو شرط، وهي على النقيض تماماً من الحتمية والتي تعني خضوع الفعل الإنساني لشرط من الشروط يفسر حدوثه وفق مبدأ الع لم والمعلول، فهناك من نفاها باسم الحتمية ...، فقد صدرت في هذا الشأن كتب ونشرت فصول يتعذر حصرها.

فقد قرأنا عن محاولة (المعتزلة) إثباتها بواسطة الشعور فقالوا : أن الشعور بالحرية كاف لإثبات وجودها، وجاء ديكارت (1896 – 1950) اعتبرها هو أيضاً حالة شعورية، وأنها تدرك بلا برهان لأنها من خصائص الذات الشاعرة ومنهم من اعتبرها أساس الوجود الإنساني مثل (مين دوبران) وشعور الإنسان بذاته أثناء جهده الداخلي أو الفكري دليل على أن إرادته حرة وقادرة على التأثير في جسده ومقاومه لآلامه<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> جميل منيمة ، مشكلة الحرية في الإسلام، بدون طبعة، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1982.

<sup>2</sup> في هذا الصدد أنظر: - محمود يعقوبي، الوجيز في الفلسفة، ط3، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية، 1973.

- Jean Walil, Traite de métaphysique, Paris payot, 1969.

- عبد الله العروبي، مفهوم الحرية، ط5، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1993.

ثم جاء برغسون ( Bergson ) ( 1859 – 1941 ) رأى أن الحرية هي إحدى مسلمات الشعور ندركها بالحدس لكن أدلته لم تقنع العالم السلوكي الأمريكي واطسون ( Watson ) ( 1878 – 1958 ) والنمساوي فرويد ( Freud ) ( 1856 – 1939 ) حيث يرى واطسون تحت تأثير النزعة العلم ية التي سادت القرنين 18 و 19 بان أفعالنا خاضعة لنوع المثير وأنا نستطيع التنبؤ بسلوك الفرد لاحقا إذا وقفنا على أسبابها أما فرويد فيرى بأن الإنسان خاضع في سلوكه للدوافع اللاشعورية التي توجه سلوكه.

و هاهو جون ديوي ( John DIWI ) ( 1858 – 1952 ) يعتبر الحرية عملية نشيطة ،عملية لإطلاق المواهب و القدرات و تحريرها من كل ما يعوقها ويعطلها أو يقيدتها ثم جاء (جون بول سارتر ) JOHN PAUL SARTER (1905-1980) الفيلسوف الوجودي الفرنسي ليقول أن الحرية تساوي وجود الإنسان " هكذا حريتي دائما موضوع التساؤل في وجودي وهي ليست صفة مضافة أو خاصية من خصائص طبيعتي إنها تماما نسيج وجودي" وقد عنى بهذا (أن وجود الإنسان يساوي حريته أي انه هو حريته ذاتها ).

و يرى (فرانسيس فوكوياما) أن تطور الحرية هو المحرك الأساسي أو الرئيسي للتاريخ، كما اعتبر هذا المفكر الحرية شرطا ليتطور البحث العلمي، وصرح "أن البحث العلمي لا يمكن أن يتم إلا في جو من الحرية والتبادل المفتوح بين الأفكار ..."<sup>(1)</sup>

في الحقيقة اختلفت تعريفات الحرية من مفكر إلى آخر ومن عصر إلى آخر ومن لغة إلى أخرى، فنحن حينما ننظر مثلا في المعاجم الفرنسية نرى أن المصطلح اللغوي للفظـة (حرية) يتخذ المعاني الآتية " حرية أخلاقية أولا، كما تعتبر من وجهة النظر الأخلاقية مدعمة للحرية الطبيعية، وهذه الأخيرة هي حرية الفكر وحرية الشعب أو الناس وعدم خضوعهم لأي سيطرة أجنبية أو استبداد أو استعمار ".

<sup>1</sup> فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ و الإنسان الأخير، بدون طبعة، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1993، ص 130.

و نجد للفظـة الحرية أيضا معنى موسوعي يعطيها الصيغة العامة، فهناك نوعان من الحرية (خارجية وداخلية) الداخلية هي قوة الاختيار بين أمرين متضادين أو بعبارة أخرى هي حرية الإرادة، والحرية الخارجية = حرية طبيعية ومدنية، سياسية جسدية، فكرية وحرية دينية، تنتشعب منها حرية العبادة، وهناك حرية فردية وحرية صناعية وتجارية<sup>(1)</sup>. إذاً تعريف الحرية يحمل وجوها كثيرة لا يمكننا الوقوف عندها بسهولة، في الوقت ذاته نشير إلى ما يحدث حتى الآن في الحلقات الفكرية و الاجتماعية من نقاشات حامية الوطيس بين مدافع عن مبدأ الحرية ومعارض لها.

و جاء في قاموس (لاروس الفرنسي) أن الحرية أضحت تعرف بأنواعها المختلفة كحرية العقيدة، وحرية التعليم، وحرية التعاقد، وحرية الحياة الخاصة، كما ظهر ما يسمى بالحریات العامة : وهي مجموعة من الحقوق المعترف بها للأفراد (أفراداً وجماعات) اتجاء الدولة وسلطتها.

مهما يكن من أمر فالجميع مقتنعون في هذا السياق أن الشخص الذي يسعى طوعاً نحو مصيره كي لا يتنكر لمعتقداته يقدم أروع مثال على الحرية الإنسانية، غير أن البلد الذي لا يمتلك إلا التتكيل كوسيلة لترسيخ معتقداته لا يعتبر في نظر رجال القانون متمتعاً بأية حرية ذلك أن الحريات العامة تتموضع على هذا الصعيد لأنها تستلزم اعتراف الدولة بحق الأفراد في ممارسة عدد من النشاطات المحددة بمعزل عن أية ضغوط خارجية<sup>(2)</sup>.

و قد أقرت كل الدساتير مبدأ الحرية في الممارسة السياسية والفكرية وتضمنت فصولاً تحت عنوان، الحقوق والحريات العامة، ومن بين ما تقره حرية المعتقد وحرية الرأي والتعبير وما إلى ذلك ... وقد تم التركيز على حرية التمييز في أغلب الدساتير بحكم أنها عماد كل الحريات، لكن بقي أن فعالية هذه الحرية تختلف من بلد إلى آخر حسب النظام السياسي والنظريات الإعلامية المتبعة فيه.

و سنأتي فيما بعد على ذكر أهم النظريات الإعلامية التي كانت حرية التعبير والرأي فيها هي ميزان أو ترمومتر لقياس الديمقراطية.

<sup>1</sup> المعلم بطرس البستاني، دائرة المعارف، المجلد السابع، بيروت، مطبعة المعارف، 1982.

<sup>2</sup> جان مورانج، الحريات العامة تر: وجيه البعيني، باريس، بيروت، منشورات عويدلت، ص 2.

و سنتناول فيما يلي مفهوم حرية التعبير مع تعداد الشروط التي تجعل منها قيد الممارسة، ونشير إلى أهم المحطات التي مرت بها، وكذلك إلى أهم المفكرين الذين تناولوها ودافعوا عنها في مختلف الحقب والعصور .

## المبحث الثاني: مفهوم حرية التعبير وشروط ممارستها

من الناحية الفلسفية حرية الكلام وحرية الصحافة هما النتيجة الطبيعية لحرية الاعتقاد ولكن ما هي حرية الاعتقاد؟ إنها حرية التفكير والإيمان بما ترى أنه الحقيقة أنها الحرية التي تجعلنا لا نضطر إلى اعتناق آراء نعتقد أنها خاطئة، أن حرية الاعتقاد هي أولى الحريات لأنها تختلف وتحدد جميع الحريات الأخرى<sup>(1)</sup>.

و يرى الدكتور سلامة موسى في كتابه ( حرية الفكر وأبطالها عبر التاريخ ) أن التفكير لا يكون حراً طليقاً حتى نستطيع البوح والإفشاء به إلى غيرنا، فحرية الفكر إذن هي حرية البوح بالقول...<sup>(2)</sup>.

و لا يمكننا أن نتحدث عن حرية التعبير دون الكلام عن حرية الصحافة هذه الأخيرة أصبحت في المجتمع المعاصر أداة لا يستغنى عنها لحكم الشعوب، وكما تمت الإشارة من قبل، فإن الدساتير متباينة تمام التباين تؤكد رسمياً حريتها، ولكن لا يوجد أي نظام سياسي يتفق مع غيره على مفهومها.

الحرية إذن وبصفة عامة تبيح التصرف غير الخاضع للإكراه، خاصة من قبل السلطة أو الحكومة، فبقدر ما يكون المواطن مستقلاً يكون حراً.

هذا لا يعني عدم تدخل الدولة في بعض الأمور لكن لها وحدها يعود أمر تأمين الحرية للمواطن ويعود لها أيضاً حق فرض القانون، والحكومة ليست وحدها من يحول دون انطلاق حرية التعبير، فهناك الفقر والجهل والجوع وغير ذلك من الظروف الاجتماعية التي تحيط بالفرد والتي قد تكون عبئاً على حقه في ممارسة حرية التعبير<sup>(3)</sup>.  
و تبقى القيود التي تفرضها الدولة على حرية التعبير من خلال البنية القانونية وكذا النظام السياسي، أهم الأخطار التي تهدد الحرية بصفقتها العامة.

<sup>1</sup> خليل صابات ، الصحافة رسالة و استعداد و فن و علم، ط2، القاهرة، دار المعارف، ص 260.

<sup>2</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص 15.

<sup>3</sup> حسن عماد مكاوي، أخلاقيات العمل الإعلامي، مرجع سابق، ص 31.

و نعود فيما يلي إلى ما أسلفناه في عنواننا وهو أن لحرية التعبير مجموعة من الشروط سنحاول إيرادها بشيء من التفصيل.

**أولاً:** الإيمان الراسخ بالعقل الذي يألف المناقشة والحوار والجدل<sup>(1)</sup>.

هذا لأن الناس مطبو عين على الكسل والاستئامة إلى ما ألفوه من العادات الفكرية والعملية... فإذا ابتدع أحد بدعة جديدة في اللباس أو الطعام أو الغناء أو الشعائر الدينية أو حتى الأسلوب الكتابي فإنه يصدمننا لأول وهلة ويكلفنا تفكيراً وجهداً كنا في غنى عنه لولا بدعته التي ابتدعها<sup>(2)</sup> فلأجل هذا وغيره يجب على الفرد أن يؤمن بأن العقل طاقة بإمكانها أن تبدع وتفكر وتجادل وتحاور وتناقش وتخترع وليس شيئاً جامداً تنتهي وظيفته فقط في التلقي الأصم.

**ثانياً:** أن الشرط الثاني لممارسة حرية التعبير هو وجود بيئة يسود فيها التسامح واحترام الرأي والرأي الآخر، و النظر للنقد والاعتراض على أنهما حقان ثابتان للفرد مثلها مثل الحق في الحياة والتأييد والمساندة .. وغيرها.

و الإنسان ليس معصوماً من الخطأ فهو معرض له في كل حين وقد كان الشاعر والكاتب اليوناني (سوفوقليس)<sup>(\*)</sup> قد قال ( كثيرة هي عجائب الدنيا وأعجبها الإنسان ) فلا يمكن فهم ما يريد الإنسان أو ما يختلج فكره وما يمكن أن يصدر عنه من تصرفات ويوما ما سئل الفيلسوف اليوناني (ديوجين الكلبى) ما يصنع بمصباحه في وضح النهار قال ( أفتش عن إنسان ) وجاء كلام الله سبحانه وتعالى في هذا السياق حيث قال : " ولقد صرفنا في هذا القرآن للراس من كل مثل، وكان الإنسان أكثر شيء جدلاً "<sup>(3)</sup>.

ننتقل إلى الشرط الثالث إذ ليس مما نرومه في هذا العرض البحث في مفهوم الإنسان، لكن الهدف هو التأكيد على أن الإنسان هو رأس الحربة في كل عملية اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية....

<sup>1</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 32.

<sup>2</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص 16.

\* مؤلف مسرحيات (أوديب ملكا) و (أوديب في كولونا) و (الكترا) في القرن الخامس ق.م.

<sup>3</sup> القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 45.



**ثالثاً:** المستوى التعليمي لدى أفراد المجتمع حتى يتسنى لهم معرفة حقوقهم وواجباتهم والدفاع عنها، كذلك الجهل قد يجعل الأفكار العلمية الجديدة التي تظهر مجرد (بدع) لا يهتم لها الأفراد إلا بالقدر الذي يخدم مصالحهم.

و يسوق لنا سلامة موسى مثالا عن هذه الحالة حيث يقول : " والذي يجهل اللغات الأوروبية من شيوخوا يكره كل من لا يقول بأن اللغة العربية أفصح اللغات وأشرفها ولا يمنعه من الاضطهاد إلا عجزه "

**رابعاً:** ضرورة توفر المساواة بين أفراد المجتمع الواحد مهما كانت مكانتهم الاجتماعية سواء كانوا حكاما ومحكومين، علماء وجاهلين، فالمساواة تذيب سلطة القوي على الضعيف والحاكم على المحكوم " إذ ليس الصواب أو الخطأ حكرا على فرد دون غيره أو جماعة دون غيرها والعقل قد يصيب ويخطئ " (1).

---

<sup>1</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص 16.

### المبحث الثالث: حرية التعبير في الحضارات القديمة

الكفاح من أجل حرية التعبير نمت جذوره منذ العصور القديمة، فهو كفاح ضد الاستغلال وضد القيم البالية وضد الحياة السياسية السائدة، والمعروف سلفاً أن الأنظمة الأخلاقية في أي مجتمع، وكذلك مجموع القيم والقواعد التي ترشد سلوك الإنسان نحو بواعث الخير والشر والصواب والخطأ في الحياة هي التي تحدد مقدار حرية التعبير السائدة في أي بيئة اجتماعية وكلماً تطورت القيم والقواعد والثقافة داخل المجتمع كلما تطورت حرية التعبير.

و تمتد جذور الفكر الأخلاقي إلى حكيم الصين **كونفوشيوس (551 - 479 ق.م)** إذ كان يرى أن المعرفة تعني الحكمة ...، وأساس الفكر الأخلاقي عنده هو المواءمة أو الملاءمة، فما يقبله المجتمع من تصرفات فهو صحيح وما يرفضه فهو خطأ وهذا ما اختصره في حكمة قالها " ما لا تحب أن يحدث لك لا تفعله مع الآخرين " وفي اليونان خلال القرن الخامس قبل الميلاد عرفت المدينة أثينا وسبارتا الديمقراطية لكن كانت في حقيقتها لونا من الأرستقراطية، لأن هذه المدن كانت تتألف من عدد كبير جداً من الرقيق المحرومين من كل حق، وعدد قليل من الأحرار وهؤلاء هم من يمثل الشعب، فلم تعش الديمقراطية فترة طويلة، غير أن الناس ظلوا متمسكين بحريتهم في اختيار ما هو مناسب لهم في جميع الميادين<sup>(1)</sup>.

و أما السوفستائيين الذي احترفوا الفلسفة وفن الخطاب \* فقد ساهموا في تحريك دواليب المناقشات العامة والأحاديث في السياسة، فاعتبروا بحق رواد علم الأخلاق، إذ كانوا السباقين إلى مقارنة الإنسان بالكون أو قياس درجة الإنسان حيال هذا الكون الشاسع.

كما أقروا بأن الإنسان هو مقياس لكل شيء فما يراه صواباً فهو كذلك وما يراه خطأً فهو خطأ.

<sup>1</sup> عماد عبد الحميد النجار، الوسيط في تشريعات الصحافة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1985، ص 43.

و يرجع الفضل إلى الحكيم اليوناني سقراط (470 - 399 ق.م) الذي وضع حرية التعبير فلسفة ونظاماً وجعل منها حقاً يعلو على حق الحياة، وفقد حياته راضياً لإعلان هذا الحق فداءً لهذه الحرية التي تسمو على كل شيء<sup>(1)</sup>.

فسقراط يعتبر أبو المنهج الجدلي، أو أسلوب الأسئلة والإجابات (الديالكتيك) في الوصول إلى المعرفة وقال بخلود النفس، وأن ضمير الإنسان الخفي هو معيار كل الأشياء أو يجب أن يكو كذلك، كما كانت له فكرة عن العلم والجهل، فبالأول تأتي الفضيلة والثاني تأتي الرذيلة، وإن من بين ما كان يعتقد سقراط هو أن ما يتغير لا بد وأن يكون باطلاً. أما الحقيقة فهي ثابتة راسخة على مر العصور دون أن يطرح عليها تبديل. و قد دافع سقراط عن الحرية دفاعاً مجيداً، وما زلنا نحن في حاجة لأن نسمع مثله قال " ليس على الأرض إنسان له الحق في أن يملي على الآخر ما يجب أن يؤمن به أو يجرمه من حق التفكير كما يهوى " لأجل كل هذا اعتُبر سقراط مؤسس علم الأخلاق العلم الذي يحاول دائماً فهم المبادئ الأخلاقية المطلقة الأساسية التي يقيم عليها المجتمع البشري نظامه الأخلاقي البحث عن الفضيلة والابتعاد قدر المستطاع عن الرذيلة ورأى أن الإنسان لا يمكنه أن يعيش كما ينبغي إلا إذا حقق عملياً القاعدة المكتوبة على معبد DELPHES: إعرف نفسك بنفسك ... والإنسان وحدة من يجب عليه أن يقيس الرذيلة والفضيلة، قال سقراط: " مادام الإنسان على وفاق مع ضميره فإنه يستطيع أن يستغني عن رضا أصدقائه وأن يستغني عن المال والعائلة والبيت، ولكن بما أنه لا يمكن لأي إنسان أن يصل إلى نتائج صحيحة بدون أن يفحص المسائل مالها وما عليها فحسباً تماماً فإنه يجب أن يترك الناس أحراراً لهم الحرية ال تامة في مناقشة جميع المسائل بدون أن تتدخل الحكومة في مناقشتهم "<sup>(2)</sup>.

لكن الساسة بحثوا عن سبيل إلى قتله عن طريق فلسفته، هذا ما دفعه إلى الفرار وعقد له مجلس مؤلف من 500 قاض لمحاكمته على كفره بالهتهم.

(\*) يزعمون أن المعارف الإنسانية ترجع في النهاية إلى إقناع الآخرين بما نريده بواسطة البلاغة والفصاحة.

<sup>1</sup> عماد عبد الحميد النجار، مرجع سابق، 44.

<sup>2</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص 32.

و عاد بعدها ثم طلب له المجلس الكف عن تقديم دروس العقل لتلاميذه فرفض ولم يقتل ولكنه تجرع السم بين تلاميذه ومات.

ثم جاء أفلاطون ( 428 - 348 ق م ) ووضع أول طوبة معروفة في التاريخ مثل فيها السعادة الإنسانية في نظام عمراني يختلف عن النظام الذي كان يعيش فيه وهو من تلاميذ سقراط وأستاذ لأرسطو، إذ كان يلتقي في منهجه الفكري مع معلمه الأول، في أن الوصول إلى الدراسة العلمية للأخلاق يتم عن طريق تحديد قيمة خاصة بالسلوك الإنساني ويرى أفلاطون: "إن شهادة الحس على الحقائق غير صحيحة لأنها دائمة التقلب معرفة الحقائق يجب أن تصدر عن الفكر لا عن الحواس " أي أن ما ندركه عن طريق الفضيلة هو الفعل الصحيح الذي يقبله إدراكنا العقلي لما يقال أنه خير.

و رأى أفلاطون أن النفس البشرية تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي : النفس الشهوانية والنفس الغاضبة والنفس العاقلة ، ولكل نفس من هذه الأنفس فضيلة، فالأولى فضيلتها العفة وكظم الغيظ والثانية فضيلتها الشجاعة والإقدام والثالثة فضيلتها الحكمة والعقل. و تجتمع هذه الفضائل لتبرز فضيلة أخرى نعتها بالعدالة، في هذا الشأن يقول أفلاطون: " إن الشخص العادل لا يسمح لأي جزء منه أن يفعل شيء " (1) خارج عن طبيعته، ولا يقبل أن يتعدى أي جزء من أجزاء النفس الثلاثة على وظائف الجزأي ن الآخرين وإنما هو شخص يسود ذاته نظام تام .

و من هنا كانت العدالة هي إعطاء كل ذي حق حقه (2).

و قد وصف أفلاطون في محاوره الجمهورية الشكل المثالي للحكومة التي يعم فيها الخير والجمال والحقيقة، ومع ذلك فقد كان أفلاطون واقعيا على عكس سقراط الذي كاد يكون مثالي في كل أفكاره، بأن يدرك بأن الأشخاص الذين يحالفهم الحظ في الوصول إلى سدة الحكم لن تكون لديهم الرغبة الكافية في أن يجعلوا سيادتهم عرضة للمناقشات والجدالات وذلك " لأن للسلطة نشوة تعبت بالروؤوس " كما قال غوستاف لوبون.

<sup>1</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص 33.

<sup>2</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 35.

و رغم أن أفلاطون واجه تهمة إفساد الشباب مثل معلمه سقراط إلا أن فكرة إدارة الحكومة من خلال الشعب وحرية الكلام والتعبير التي صاحبته لم تمت، بل أن كتابات أفلاطون منحت ميلاداً جديداً متجدداً لفكرة حرية التعبير وللحرية بصفة عامة على مر السنين وهي أنه " يمكن الوصول إلى الحقيقة من خلال المناقشة الحرة "(1).

ثم جاء أرسطو طاليس ( 384 - 322 ق م ) معلم الإسكندر وهو عالم لا يشوب ذهنه شيء من الصوفية على عكس سقراط وأفلاطون، بل هو أول من فصل الأدب عن العلم عندما ألف كتاب التاريخ الطبيعي وآراؤه تتلخص من حيث النظر العلمي فيما يلي:

- 1 المادة دائمة غير مخلوقة وهي تغنى.
  - 2 أصل المادة أربع عناصر هي الماء والهواء والتراب والنار.
  - 3 الأرض كرة وهي مركز الكون.
  - 4 النجوم والكواكب تدور حول الأرض والكون محدود ...، ويرى هذا الفيلسوف أن كل سلوك بشري يهدف إلى غاية ما، يكون في أغلب الأحيان الخير ويرى أن الغايات الأعلى تكون دائماً أكثر قيمة من الغايات الدنيا التي تتدرج تحتها، ويشير إلى أن أعلى غاية هي الخير المطلق والخير المطلق هو السعادة، فالسعادة هي أقصى خير يطمح إليه الإنسان(2).
- و يرى عماد مكاوي أن أفكار أرسطو ليست غريبة عن الإعلاميين اليوم الذين يستشعرون الحس المهني عند أداء رسالتهم ف ينقل الواقعة بدقة وأمانة والقيام بدور التنوير لصالح المجتمع.

<sup>1</sup> Holsinger, Ralphe, media law, n.y: Random house 1987, P2.

<sup>2</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص 37.

### المبحث الرابع: حرية التعبير في العصور الوسطى

إن الدين هو الإطار الوحيد الذي يمكن للناس أن يعيشوا فيه محققين حلاً لمتطلباتهم الاجتماعية من حياة آمنة سعيدة في ظل تعاون إنساني وحب وإخاء ومساواة . فالدين هو الذي يوفق بين الدوافع الذاتية للفرد والمصالح الاجتماعية العامة وهذا حل جذري لمشاكل الناس يقدمه الدين لهم<sup>(1)</sup>.

### المطلب الأول: حرية التعبير والديانة المسيحية

ظهرت المسيحية والتف حولها الكثير من الناس واعتنقوا تعاليمها رغم وجود ديانات أخرى معاصرة لظهورها، وهناك مجموعة من الأسباب وراء كل هذا:

**أولاً:** الديانة المسيحية هي ديانة الر والتسامح والغفران (في ذلك الوقت ) وهذه كلها فضائل يقدرها الفقراء أكبر تقدير وقد كان الفقر نصيب 9/10 من سكان الإمبراطورية الرومانية، لذلك انتشرت بينهم المسيحية.

**ثانياً:** عدم ارتياح الناس للآلهة المعبودة في روما أو الإغريق، فنشأ لديهم استعداد للإيمان بإله واحد.

**ثالثاً:** كان بالإمكان أن يؤمن الناس باليهودية دون المسيحية لأن لكل منها إله واحد، إنما امتازت المسيحية على اليهودية من حيث أنها تقبل جميع الناس بخلاف اليهودية التي كانت تقتصر الدين الموسوي على اليهود وكأنهم شعب الله المختار .

**رابعاً:** بقيت الكنيسة ضعيفة حتى انتقلت عاصمة الإمبراطور من روما إلى القسطنطينية فانفرد البابا في روما بسلطان كبير لم يكن له مدة وجود الأباطرة في روما<sup>(2)</sup>.

فانتشرت المسيحية واندست الطريق أمام حرية التعبير والرأي، وساد مذهب تبرير السلطة المطلقة للملوك أو إلى تفسير مشروعية السلطة واستغلال سذاجة الناس أو غيرتهم على الدين، لذلك كانت العصور الوسطى في أوروبا عصور للظلم

<sup>1</sup> أحمد الحصري، الدولة وسياسة الحكم في الفقه الإسلامي، ج2، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1988، ص 13.

<sup>2</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص 42.

والاضطهاد والتعسف فحالت المسيحية دون بروز المبادرات الخلاقة والأفكار الجديدة والاتجاهات المختلفة، فكانت تواجه كم لهذا بسلطة السيف والطغيان . فقد تم فرض المسيحية عنون على المواطنين وأرغمت الحكام على استئصال الإلحاد من رعيته، وإلا جردتهم الكنيسة من كل سلطان، فاستخدم الملك (فريديريك الثاني ) في عام 1220 (الخازوق) لمعاقبة الملحدين ومن يظهر أنهم يرفضون المسيحية . وظهرت محكمة التفتيش ( وهي أول منظمة للعقاب ظهرت في المسيحية ) والتي تتدخل في أخص خصوصيات الناس حتى في أماكن خلوتهم، كما منح للمفتش سلطات غير محدودة .

إذا بعد القرن الرابع نجد أمامنا نحو ألف عام سادت فيها الكنيسة المسيحية وزالت النزعة العلمية وانقاع البحث في العلوم والسياسة والأدب واقتصر الدرس على التوراة والإنجيل وعلى قليل جداً من الكتب الإغريقية وعلى كثير من الكتب اللاتينية ويعتقد الدكتور سلامة موسى أن الكنيسة ليست مسؤولة وحدها في إخماد حركة الذهن الإنساني في القرون الوسطى وأضاف: " إن غارات القوط والوندال والمجر والبلغار والهون كانت سبباً آخر لهدم كيان الإمبراطورية ونشر الفوضى فيها "(1).

### المطلب الثاني: الرؤية الإسلامية لحرية التعبير

جاء الإسلام ليضمن حرية الإنسان حتى تتحقق إرادته، ولذلك فقد أطلق حرية الناس، وحماها من العبث والإكراه سواءً من عقائد، وهي الأساس لأي مجتمع إنساني كامل، ففي مجال الحرية الدينية ما سمعنا بأن الإسلام أكره أحداً على ترك دينه وما سمعنا باضطهاد لأصحاب الديانات الأخرى من أهل الكتاب، و فوق هذا فقد صان حقهم في التعبير والمناقشة والمجادلة وضمن حدود العقل والأدب والمنطق .

و قد أشار القرآن الكريم إلى كل هذا حينما قال عز وجل : " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي "(2) وقال أيضاً: " أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة

<sup>1</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص 48.

<sup>2</sup> القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 256.

وجادلهم بالتي هي أحسن <sup>(1)</sup> ويزيد الإسلام في ضرب الأمثال للناس في تمجيد لحرية التفكير والرأي، قال تعالى في محكم تنزيله: " أنظروا لما في السماوات والأرض " وقال أيضاً: " كذلك يبين لكم الآيات لعلكم تعقلون " وقال جل شأنه " وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر <sup>(2)</sup> وقال تعالى أيضاً " لا يكلف الله نفساً إلا وسعها <sup>(3)</sup> .

و إذا كان الإسلام قد أطلق حرية التفكير فإنه من الطبيعي أن يتبعها بحرية التعبير عن هذا التفكير بشتى أنواع التعبير، أي سواء كان تعبيراً باللسان أو بالقلم وهذا ما سمي بحرية الرأي <sup>(4)</sup> .

و في مجال الحرية السياسية والمدنية فقد أطلق الإسلام الفكر السياسي إذ أن التلويح الإسلامي حافل بالأحداث التي تثبت أن الحرية المدنية والسياسية كانت شرطاً واضحاً في خلافة أمور المسلمين، ولعل أبرز مثال هو ما حدث في بيعة أبي بكر بالخلافة، فلم تباعه فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا زوجها علي بن أبي طالب ورغم ذلك لم يكرههما أباً بكر ولا غيره على البيعة، ولم يبايع سعد بن عبادة رئيس الأنصار لا أباً بكر ولا عمر بن الخطاب، لاعتقاده أن الخلافة له لأنه سيد الأنصار ...

ثم ظهرت الفرق الإسلامية من بينها فرقة جاهرت برفضها لخلافة علي بعد أن بايعته فسميت بالخوارج، لكن أبداً ما عمل الخليفة على إكراههما أو مضايقتهما.

و كان الإسلام سباقاً في إقرار حق المسلمين في أن يشاركوا في اختيار حاكمهم عن طريق البيعة وإقرار أهل الحل والعقد . فلقد كانت حرية الرأي للمسلمين ومراقبة الحكام ونقدهم أمراً مقررأ في الإسلام، ولم يسمح الإسلام بأي تقييد لحرية الفرد إلا للمصلحة العامة. كما تجلت حرية الرأي في حرية الاجتهاد في الأمور التي لا نص فيها ولذا فالتعبير الحر لكل مواطن سواءً بالكتابة أو بالخطابة، وحرية الصحافة ضمن هذه

<sup>1</sup> القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 125.

<sup>2</sup> القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية 29.

<sup>3</sup> القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 28.

<sup>4</sup> أحمد الحصري، مرجع سابق، ص 149.



الحريات المكفولة، لكن يجب أن لا تستخدم للتحريض على الاستخفاف بالشرعية أو نبذها أو لإثارة الشغب أو للدعوة إلى الرذيلة أو الاستهتار بالآداب العامة<sup>(1)</sup>.

إذاً نطرح السؤال مع محمد الغزالي : " ما قيمة المرء إذا عاش بذهن كاسد معطل وما قيمة الأمة إذا عاش ملايينها الكثيفة في معزل عن تمحيص الأمور وإدراك وجوه الحق فيها ؟... ! " .

ذلك أن حرية الرأي هي حارس العدالة في الشعب والسياس الذي يكف الحاكم أن يستبد بأمور الناس، ولا قيام لحكم الطاغية إلا على الذهان الممسوخة والأفكار الراكدة البلهاء والحجر على ذوي الرأي أن ينظروا إلى الأمور إلا من الزاوية التي يراها لهم الطاغية<sup>(2)</sup>.

### المطلب الثالث: دور الطباعة في بروز الفكر الحر

عرفت الصين حوالي عام 800 بعد الميلاد ضرباً من تقنيات الطباعة المعقدة غير أن تلك التقنية القائمة على الحروف المعدنية المتحركة، ظهرت على يد الألماني (جوهان غوتنبرغ 1455 م) الذي اخترع نظاماً فريداً لإنتاج الأحرف حقق قفزة نوعية حاسمة في تاريخ الإنسانية الاتصالي<sup>(3)</sup>.

لقد لقي اختراع غوتنبرغ نجاحاً كبيراً خاصة بع أن قام بطبع الإنجيل في طبعات متقنة باه أغلبها للأغنياء ولأول مرة أصبحت الأناجيل متوفرة بلغات غير اللاتينية، هذا ما أفقد الكنيسة الرسمية احتكارها المطلق للكتاب المقدس، وخلق حالة من التحدي للسلطات اللاهوتية ولتأويلات وتفسيرات (روما) وما في مجال الفقه الديني، وهكذا فإن وجود وسيلة اتصالية جديدة فتحت الطريق أمام حركات معارضة تتاوىء البنيات الاجتماعية والدينية التي كانت قائمة<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> أحمد الحصري، مرجع سابق، ص 160.

<sup>2</sup> محمد الغزالي، جديد حياتك، ط1، الجزائر، دار الرحاب، 2002، ص 161.

<sup>3</sup> فريال مهنا، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، ط1، (بيروت، دمشق)، دار الفكر المعاصر، 2002، ص 20.

<sup>4</sup> M.I.Defleur S.J. Ball-Rockeach, theories of Mass communication.5 Ed longman pulilidhing group

new York, 1989, P36 - فريال مهنا، المرجع نفسه، ص21

و قد أتاحَت الطباعة الفرصة أمام الأفراد لتعلم القراءة وتوسيع المدارك والقدرات الفكرية للمجتمعات، كما ظهر (مارتن لوثر) (1483-1546) وهو ألماني الدم والمنشأ والوطن بدأ حياته راهباً ثم صار أستاذاً للفقهِ المسيحي في جامعة (جونبرغ) وفي سنة 1517 جاء المدينة راهب يبيع الغفرانات فأعلن لوثر أن هذا العمل يناقض المسيحية، إثر هذا أذاع البابا منشوراً سنة 1520 يحد فيه آراء (لوثر) فأخذ لوثر هذا المنشور وأحرقه على الملأ في (جونبرغ)، بعد هذا ظهرت البروتستانتية وقام لوثر بالزواج من راهبة وتحدى الفكر المسيحي الجامد السائد في تلك الفترة إلى أن مات.

ثم جاء (أرازموس) (1466-1536) كان يمثل النزعة الثقافية وكان يدعو إلى التسامح وقد ألف كتاب (مدح الجنون) الذي صرح فيه أن العالم مليء بالأغلاط والمساوئ وأن يحسن بنا أن نتسامح لأنه ليس لأحد منا أن يعتز بعمله أو معرفته ويفتخر بها، فيمكنها أن تحمل الخطأ " فكلنا معرض للخطأ " . كما كانت الكنيسة تحرم ظهور النزعة العلمية، لكن كانت الطباعة الطريق الوحيد الذي من خلاله ظهرت إلى النور هتة النزعة، فتجراً لكثيرون من علماء تلك الحقبة إلى إشهار اختراعاتهم وطرقهم العلمية في هذه الظروف ظهر (رابليه) (1490-1553) الذي نزع نزعة علمية، فأخذ يُدرس التشريح فضررب الكنيسة في الصميم . هذه الأخيرة كانت تحظى الروح العلمية لما فيها من نزعة التجربة وإيثار حكم الواقع على حكم التقاليد أو الموروث، كما تجرأ (بفضل الطباعة) وراح يبت من خلال مؤلفاته إلى " أن الأصل في طبيعة الإنسان طيبة العنصر وصدق النظر وصحة الحكم، وأنه لا يفسده سوى التقاليد والقيود التي يضعها الدين "(1). ثم ظهور (فوستوس سوزيني) ودعا في أهم كتبه (تعليم راكوف) إلى التسامح " فلندع كل إنسان حراً في الحكم على دينه، لأنه هذه هي القاعدة التي يبسطها لنا (العهد الجديد)\* ... إننا نستوي جميعاً في الحرية وفي علاقتنا بالمسيح ".

ثم في سنة 1600 (روما) ظهر رجل راح يكتب مقالات في المسيح والله والقيام فهذا الرجل هو (برونو) إيطالياً، والذي كان ينكر الإنجيل كله ويجاهر بعدم ربوبية

<sup>1</sup> سلامة مصطفى، مرجع سابق، ص 158.

\* يقصد عهد الانعتاق من التعاليم الدينية والولوج إلى عصر النهضة الفكرية والعلمية.

المسيح وكان يختلف عن من سبقوه من رجال الحرية الفكرية من حيث الجرأة والغلو . واستشهد من أجل حقه في الحرية الفكرية وفي أن يعتقد ما شاء.

و إنه من الأجدر بنا في هذا المقام ونحن نستعرض ما أنتجته الطباعة في الفكر الخاص بالعصر الوسيط أن نشير إلى منظر آخر لفكرة حرية التعبير لكن بطريقة شبه معكوسة، إذ من إيطاليا ظهر رجل يعزى له الفضل الكبير في تكسير الفكر القديم ورفض مفاهيم الكهنة واختراع (التلسكوب) وأخذ في دراسة الفلك، وغير بعض المفاهيم في النهضة العلمية وظهر بفضل (الميكروسكوب والترموتر)<sup>(1)</sup>.

غاليلو هو بطل المرحلة الأخيرة من عصر الانحطاط والظلام، غير أن الظريف في طريقة تعامله مع حرية التعبير والرأي أنه كان سري ع الإنكار لأفكاره إذ كان يتقي غضب الكنيسة باللفظ ولكن يعتمد على التدليل العلمي في الإقناع، إذا للطباعة دور كبير وفعال في ظهور الحركة الفكرية خلال عصور الفكر التسلطي المسيحي الذي ساد فيه الجمود الفكري الامتثالية الدينية لدين الكنيسة وليس لدين المسيح، وقد يلاحظ القارئ أننا استفضنا في الحديث عن المفكرين الذي تحدوا واضطهدوا هذا ربما كان نتيجة منطقية لتبرير التعريف الخاص بحرية التعبير الذي قدمه الدكتور (خليل صابات) في أنها ليست إلا امتدادا طبيعيا لحرية الاعتقاد.

<sup>1</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص 159.

### المبحث الخامس: حرية التعبير في ظل النهضة الأوروبية والعصر الحديث

حتى بداية القرن 17 م كانت طريقة التفكير والبحث في المسائل المتعلقة بالحرية والأخلاق لا تزال قاب قوسين أو أدنى بسبب سيادة التفكير بالروح الدينية والمسيحية ومع ذلك فمنذ بدأ القرن 17 م قد استشعر بعض الفلاسفة شكاً عميقاً نحو تلك الطريقة التي تفهم لها الخلاق في التعاليم المسيحية<sup>(1)</sup>.

و يعود هذا الشك وهذه الحرية نحو الابتعاد في الروح الدينية إلى جملة من الأسباب منها تناقض النصوص الدينية المسيحية والذي أدى إلى تناقض في الفلسفة المبنية أو المشيدة على الدين بالإضافة إلى سبب آخر يتعلق بتطور وتقدم الأبحاث في المجال الاجتماعي وظهور أفكار وآراء جديدة عند بعض الأخلاقيين.

### المطلب الأول: حرية التعبير والفكر الأخلاقي عند الفلاسفة القرنين السابع عشر والثامن عشر

يعد كتاب سبينوزا المسمى ( Theologico Politus ) خير مثال لهذه الروح الجديدة فالفيلسوف الهولندي ( بينيديكت سبينوزا ) ( 1632 – 1677 ) تحدث عن الحرية، حيث طرحها كمسألة أخلاقية قبل كل شيء، فحسبه الناس يرون الحرية في القيام بالأعمال التي يرغبون فيها، فإذا كانت هذه التصرفات لا تؤدي إلى النتائج الغير مرغوب فيها فإن الإنسان حر، ولكن قد تؤدي هذه التصرفات في ظروف معينة إلى نتائج سلبية في هذه الحالة يكفي نشاط الإنسان على أن يكون حراً<sup>(2)</sup> كما حاول سبينوزا إنكار المعجزات بصراحة وردها إلى الطبيعة باعتبارها أن لكل فيها سبباً طبيعياً نشأت عنه والناس به جاهلون، ورأى في مسألة القضاء والقدر والحرية وقال: " إن الناس ليظنون أنفسهم أحراراً وإنهم ليحلمون وعيونهم مفتوحة إن الإنسان ليس البتة دولة في داخل دولة إنه ليس مركزاً للكون كما تصور له سذاجته ... إن كل ما يحدث ليس إلا نتيجة

<sup>1</sup> أندريه كارسون، المشكلة الأخلاقية والفلاسفة، تر عبد الحليم محمود أبو بكر زكري، ط2، دار الكتب الحديثة، ص 122.

<sup>2</sup> كوسولابوف وماركوف، الحرية والمسؤولية، تر: فؤاد مرعي، دمشق، دار الجماهير العربية، 1975، ص120.

ضرورية للطبيعة الإلهية وكل ما يتحرك إنما يتحرك بحسب ما هو كائن " إن كلام سبينوزا هنا في الجبرية واضح على أساس ميتافيزيقي<sup>(1)</sup>.

و من الآراء والأفكار التي ساهمت في توجيه العقول وجهة أخرى في الأخلاق والأفكار (توماس هوبز ) ( 1588 – 1679 ) التي ظهرت أول ما ظهرت في كتابه (Decive de Hobbes) حيث كان تأثيره عظيماً في وسط الفلاسفة إذ يعتبر هو أول من وضع المبدأ الذي بموجبه تتخذ شرعية الحكم أصلها في حقوق المحكومين بدلاً من الحق الإلهي للملوك والتفوق الطبيعي للحاكمين<sup>(2)</sup> وقام بوضع نظرية العقد الاجتماعي والتي تعني تنازل الأفراد عن بعض حقوقهم لصالح الحكومة والسلطة.

يرى هوبز أن هناك مبرراً لاعتبار عصرين مختلفين في التاريخ الإنساني، هما عصر الحالة الطبيعية السابقة لتكوين الجماعات ثم عصر الحالة الاجتماعية، حيث الأفراد يجتمعون ويتعاونون، ففي الحالة الأولى كان بنو البشر متفرقون منعزلون عن بعضهم البعض فكان تسود بينهم " حرب الكل ضد الكل " و " سلطة الكل على كل شيء " وفي حال كهذه يجب أن يستأثر القوى " ونتيجة لذلك فإنه في هذه الحالة الطبيعية لم يكن الإنسان إلا ذئباً على أخيه الإنسان "<sup>(3)</sup> وانطلاقاً من اللأمن بدأ الناس يدركون أن تعاونهم في العمل يمكن أن يوفر لهم حياة أفضل من المتاح في ( حالة الطبيعة ) ففي هذه الحالة يضطرون إلى التخلي عن جزء من استقلاليتهم مقابل الحصول على الأمان ... وبداية ظهور ما يسمى بالمجتمع المنظم<sup>(4)</sup> وهذا لم يتم إلا بوضع عقد اجتماعي مبني على العقل ويشرعون في السير على مبادئه.

إن توماس هوبز مشهور أساساً لأمرين أولاً لوصفه حالة الطبيعة على أن ها " منعزلة وفقيرة كريهة، شرسة وحقيرة " ولنظريته عن السيادة الملكية المطلقة ... غير أنه

<sup>1</sup> أندريه كارسون مرجع سابق، ص 139.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 154.

<sup>3</sup> أندريه كارسون، مرجع سابق، ص 154.

<sup>4</sup> عماد مكوي، مرجع سابق، ص 44.

حتى ولو لم يكن هوبز بأي شكل من الأشكال ديمقراطياً بالمعنى المعاصر للكلمة، فهو في نهاية الأمر ليبرالي، فلسفته المنبع الذي تتدفق منه الليبرالية (1).

و تميز القرن السابع عشر أيضاً بشيوع أفكار الفيلسوف البريطاني ( جون ميلتون ) ( 1608 – 1674 ) الذي أعلن أن الحرية هي أن تعرف وأن تقول ما تحس بدون قيد وهي فوق الحريات جميعاً، وهو الذي أعلن أيضاً أنه إذا آمن كل البشر برأي جديد يخالف ذلك الرأي ثم حاولت البشرية جميعاً أن تسقط هذا الرأي كان خطأها في ذلك لا يقل عن خطأ الفرد الواحد حين يحاول إسقاط الرأي الذي اجتمعت عليه البشرية (2). وقد دافع هذا المفكر على مجموعة من المبادئ منها حق الأزواج غير السعداء في الحصول على الطلاق، وتعد المقالة النقدية الشهيرة Aréopagitica التي كتبها هذا الشاعر حتى اليوم أهم كتابة حول الدفاع عن حرية التعبير وحرية الكلمة وتوضيح معانيها.

ففي المرة الأولى عام 1644 وفي الوقت الذي كان يسخر فيه من الرقابة، كان (ميلتون) يدعو إلى حرية الطباعة دون ترخيص ودون رقابة، من خلال جملته الشهيرة ( For the liberty of unlicenced printing ) (3) ويرجع الفضل إلى جون ميلتون في وضع مفهوم السوق الحرة للأفكار (Open Market Place of Idea) حيث يكون لدى جميع الأفراد الحرية في التعبير عن أفكارهم ، وكان واثقاً أن عملية طرح كل الأفكار سوف يؤدي إلى ظهور الحقيقة وتمحو الزيف والباطل (4).

و بعد تتويج الملك (تشارلز الثاني) استمرت معاناة المواطنين الإنجليز بسبب تطبيق عقوبة الإعدام التي كانت ذريعتها ( قانون التحريض على إثارة الفتن ) ولم يسلم (ميلتون) من هذا القانون، حيث تم إبعاده عن الحياة العامة حتى توفي.

و في عام 1690 م نشر (جون لوك) كتاب (المعالجات) الذي دعا فيه إلى نقل سلطة الملك الذي يستخدم (الحق الإلهي) إلى البرلمان الذي يمثل الشعب عند صياغته

<sup>1</sup> فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 159.

<sup>2</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 45.

<sup>3</sup> فريال مهنا، مرجع سابق، 47.

<sup>4</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 47.

لهذا الكتاب استعار نظرية (الدمج الاجتماعي) عن أصول الحكومات من (توماس هوبز) وقد توسع (لوك) في نظرية الدمج (العقد الاجتماعي)<sup>(1)</sup>، (توماس هوبز) ركز على الإيمان بمساواة الشر في الهبات الطبيعية، لكن لوك يعتقد إن الناس يملكون الإمكانات نفسها للحصول على الملكيات، فالمساواة في الدولة حسب لوك تعني على وجه التقريب المساواة في الحظوظ كما يؤكد على حق الثورة ضد الطغيان، فحسب لوك أن الحق الطبيعي في المحافظة على الذات كما صاغه هوبز يتضمن الحق بالانتفاض ضد أي طاغية قد يستخدم سلطانه بشكل ظالم ضد مصالح شعبه، هذا الحق يشير إليه المقطع الأول من وثيقة الاستقلال الأمريكي التي تتحدث عن الضرورة المحتملة لأن " يحل الشعب الروابط السياسية التي ربطته بشخص معين "<sup>(2)</sup>.

كما نرى أن تراث جون لوك ملموس في الدستور الأمريكي وهذا بعد أن انتشرت أفكاره في المستعمرات الأمريكية خلال القرن 18 لتمتد بعدها إلى فرنسا مع أواخر القرن 18 وقد أدى ذلك إلى تحول الفكر السياسي ولم تعد السلطة تتدفق من الأعلى إلى الأسفل ولم يعد مطلوبا من المواطنين العاديين الطاعة بدون مناقشة.

و تغيرت السلطة في بعض أجزاء العالم الغربي لدى الشعوب، ومع تغيير السلطة جاء حق الناس في اختيار الحكام وتحتيتهم عند إساءة استخدام السلطة<sup>(3)</sup> والمعروف أنه مع بداية القرن 18 بدأت النزعة التجريبية تظهر انطلاقا من مفهوم المعرفة من خلال الخبرة والتحقق، من خلال التجربة والملاحظة فاتجهت كل مظاهر الحياة نحو العلم فالأخلاق أصبحت علما على يد الفيلسوف (دافيد هيوم) (1711-1776) فالأخلاق حسبه نتيجة حتمية لمجموعة من الأسباب، فالخير حسب زعمه يمكن أن يوجد من خلال السبب وأن طبيعة الإنسانية تميل بفطرتها إلى إحسان تجاه الآخري ن ويهدف النشاط الإنساني بوجه عام إلى تحقيق السعادة والمنفعة هي مقياس تحديد أي مبدأ أخلاقي يوجد في

<sup>1</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 47.

<sup>2</sup> فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 163.

<sup>3</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 48.

المجتمع<sup>(\*)</sup>(1) في الوقت الذي تحدث فيه (هيوم) عن الاتجاه العلمي للأخلاق فقد ظهر اتجاه آخر عند الوضعية المنطقية ورأى أن علم الأخلاق لا يتصل بالوقائع FACTS وهو معباري ولا يتصف بالعلمية مطلقاً<sup>(2)</sup>.. فالوضعية المنطقية تنظر إلى الأحكام الأخلاقية نظرة مختلفة عن أحكام العلوم الأخرى، فبينما سائر العلوم التي اعترفت بها الوضعية المنطقية يمكن وصفها بالصدق أو الكذب، نجد أن الأحكام الأخلاقية من وجهة نظرهم لا توصف بالصدق أو اللغز لأنها تعبر عن رغبات وأحاسيس ومشاعر إنسانية فقط<sup>(3)</sup>.

### المطلب الثاني: الأخلاق والحرية مع بداية العصر الحديث

بدأ الفكر الأخلاقي الحديث مع بداية الفيلسوف الألماني (إمانويل كانط) (1724 - 1804) وهو مؤسس الفلسفة النقدية ورائد الثورة العقلية الكبرى في القرن 18 فهو ينكر ما ذهب إليه النفعيون<sup>(\*)</sup> ويرى أن الأخلاق تؤسس على فكرة الإرادة الخيرة تلك الإرادة التي تتسم بالخيرية في كل الظروف وكل الأحوال<sup>(4)</sup> كما يرى أن الناس جميعاً لديهم ضمير أخلاقي (Moral consciousness) وهو ليس من نتاج الخبرة وإنما هو استجابة لفعل الصواب، فالضمير هو الذي يوجهنا نحو استخدام وإتباع الحد الأقصى الذي يمكن أن نقبله بإرادتنا كقانون دولي ويجب معاملة الفرد باعتباره غاية وليس وسيلة<sup>(5)</sup>.

من هنا كانط يربط بين (الإدارة الخيرة) وبين فكرة أخرى هامة وهي فكرة الواجب، وهو عبارة عن القانون الذي تخضع له الإرادة الخيرة، أو هو ما ينظمها.

و يرى أيضاً أن الواجب الذي يتمثل في ضرورة إنجاز الفعل احتراماً للقانون وهو من وجهة نظر كانط لا بد أنه صادق في كل الأحوال، أي لا ينبغي أن تكون هناك أية استثناءات فيما يتعلق بتطبيق القانون الأخلاقي، فهذا الخير عند كانط يتسم بأنه كلي مثل

\* هيوم يقترب في هذه الفكرة من المذهب الأبيقوري الذي يرى أن الخير المطلق هو اللذة والشر المحض هو الألم.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 48.

<sup>2</sup> مابوت، مقدمة في الأخلاق، تر. ماهر عبد القادر، بيروت، دار النهضة العربية، 1985، ص 17.

<sup>3</sup> مابوت، مرجع سابق، ص 16.

\* يرون أن الهدف من العقوبة يتمثل في ضرورة أن يعاني المجرم ألماً بنفس الصورة أو الدرجة التي حصل منها على اللذة.

<sup>4</sup> مابوت، المرجع السابق، ص 21.

<sup>5</sup> عماد مكوي، مرجع سابق، ص 49.



قانون الطبيعة الذي لا يع رف الاستثناءات وأهمية هذه الفكرة عنده أن العدالة تقتضي تطبيق القانون على الجميع احتراماً للقانون وتحقيقاً للعدالة المنطقية <sup>(1)</sup> وكان يسلم دائماً بأن هناك نقطة نهائية للعملية التاريخية وهي تحقيق الحرية على سطح الأرض " ليس تاريخ العالم شيئاً آخر غير تقدم وعي الحرية " <sup>(2)</sup>.

و كما سبق وأن أشرنا فإن كانط ينكر ما ذهب إليه النفعيون ويرى مثلاً أن للعقوبة وظيفة أخرى مختلفة عن تلك التي زعمها النفعيون، فالغرض الأساسي عند كانط يتمثل في تحقيق العدالة المطلقة بين أفراد المجتمع <sup>(3)</sup>.

و في عام 1776 تم إعلان الاستقلال للمستعمرات الأمريكية من الاستعمار البريطاني وهذا بعد انقضاء خمس سنوات من الحرب على إثر هذا تم تأسيس دولة الولايات المتحدة الأمريكية، وكما سبق وأن أشرنا فإن الدستور الأمريكي اعتمد على العديد من أفكار الفيلسوف 'جون لوك' و(توماس هوبز) في تشكيل السلطة في الو.م. الأمريكية وتحديد مهام الرئيس ومجلس الشيوخ وكذا السلطة القضائية التي تقودها المحكمة الدستورية العليا، غير أن غياب النصوص التي تحمي حق المواطن في التعبير والكتابة دفع الحكومة الأمريكية في سنة 1789 إلى وضع عشر تعديلات على الدستور تعرف باسم (وثيقة الحقوق) Bill of rights وفيها ضمانات لحماية حقوق الإنسان من أهمها أن لا يصدر أي قرار من الكونغرس يؤدي إلى انتهاك حرمة حرية التعبير . ولا يجب أن نخفل في هذا الإطار الحديث عن المفكرين الفرنسيين أمثال (فولتير) و(مونتسكيو) و (جون جاك روسو) وهؤلاء قد دافعوا عن الحرية في جميع مجالاتها خاصة حرية التفكير والرأي والتعبير.

و إذا كان فولتير <sup>(\*)</sup> دائماً يردد أنه " بدون موافقة الملك لا أستطيع التفكير ". هؤلاء المفكرين حاولوا إسناد الحريات والحقوق على أفكار من القانون الطبيعي وفكرة العقد الاجتماعي للتدليل على التصاقها بالإنسان وأنه ولد بها وهي سابقة على الدولة <sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> مابوت، مرجع سابق، ص 22.

<sup>2</sup> فوكوياما، مرجع سابق، ص 85.

<sup>3</sup> مابوت، مرجع سابق، ص 21.

و في عام 1789 قامت الثورة الفرنسية لتطالب بتحرير الإنسان من قيود السلطة وقهرها مهتدية بأفكار هؤلاء الفلاسفة، وكانت الثورة الفرنسية مرحلة من أهم المراحل التي جعلت الإنسان يتخلص من قيود العبودية والولاء للكنيسة لينقلب ولاؤه وعبوديته لنفسه وقد نص إعلان حقوق الإنسان في فرنسا سنة 1789 على حرية تبني الأفكار والآراء وجعلها من الحقوق المقدسة للإنسان، وعلى المواطن أن يتحدث وأن يكتب وأن يطبع في حرية تامة ما شاء من أفكار، ولا يرد على ذلك من قيد سوى حق الرد المنصوص عليه في القانون<sup>(2)</sup>.

و مع بداية القرن 19 بدأ نطاق الفكر الأخلاقي يتوسع وهذا بفضل الفيلسوف الإنكليزي (جون ستوارت ميل) (1806-1873) والذي يرى أن غاية الأخلاق هي تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكثر عدد من الناس، ويرى أيضا أن قاعدة السلوك الأخلاقي هي أن نعمل من أجل الآخرين ما ينبغي أن يفعلوه من أج لنا<sup>(3)</sup>. ويرى ميل أن الفعل الصواب رهن نتائجه، ومدى قدرة تلك النتائج على إشباع الرغبات، بحيث تحقق لنا وللآخرين ما يهدف إليه من سعادة<sup>(4)</sup> وكثيرون هم المفكرون الذي ناهضوا الأفكار البالية ودعوا إلى التجديد والتحرر من سلطة الجهل، والقهر ونذكر منهم ( برتراند رسل والتريمان، جورج سانتيانا، الفردنورت وايتهد، جورج مور، وليم جيمس، أرنست كاسيرر....) وغيرهم من المفكرين الذي زحرت ولا زالت عقول الناس بأفكارهم ودفاعاتهم عن الحرية وتنظيرهم للقيم الأخلاقية وأساسياتها.

و في عام 1948 صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بعد أن خرج العالم من حرب عالمية ثانية جعلت أوروبا تعيد النظر في طبيعة أنظمتها الحقوقية، وتتفق على تشكيل هيئة الأمم المتحدة، التي ساهمت في بحث حقوق الإنسان وإعطائها بعداً عالمياً من خلال هيئاتها وفروعها.

\* هذه الأفكار مدرجة في سياق عرض نظرية الحرية (الفصل الثاني).

<sup>1</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 50.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 51.

<sup>3</sup> محمد يعقوب، مجموعة من الأساتذة، الفلسفة لطلاب البكالوريا، ج1، الجزائر، المعهد التربوي الوطني، 1989، ص 175.

<sup>4</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 50.

و ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته التاسعة عشر أن لكل شخص الحق في إبداء لآرائه دون تدخل وأن لكل شخص الحق في حرية نقلها بغض النظر عن الحدود<sup>(1)</sup> وقد جاء اعتراف الأمم المتحدة بالحريات والحقوق السابقة مقترنا باعترافها بحقوق الشعوب في تقرير مصيرها وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت قرارها المشهور رقم 59 في 14 ديسمبر 1946 في أول دورة لها والذي ينص على أن " حرية تداول المعلومات في حقوق الإنسان الأساسية، وهي المعيار الذي تقاس به جميع الحريات التي تتركس الأمم المتحدة جهود لحمايته "<sup>(2)</sup> كما نص الميثاق الدولي المتعلق بالحقوق المدنية والسياسية والذي اعتمد من قبل الجمعية العامة في 16 ديسمبر 1966 في المادة 18 على أن لكل شخص الحق في حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل هذا الحق حريته في اعتماد دين أو قناعة من اختياره، كذلك حرية إظهار دينه أو قناعته فرديا أو بشكل مشترك سواء كان ذلك في العلن أم في السر بواسطة التعبد و ممارسة الطقوس والشعائر والتعليم.

أما المادة " 19 " لا يمكن أن يقلق أحد بسبب آرائه، لكل شخص الحق بحرية التعبير ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع وتلقيها ونشرها دون اعتبار للحدود وبشكل شفهي كتابي، مطبوع أو فني أو بأية وسيلة من اختياره...<sup>(2)</sup> بعد هذه المبادرات التي قامت بها هيئة الأمم المتحدة ظهرت سلسلة من المواثيق والإعلانات والمعاهدات لتصب في سياق ما جاءت به مواثيق حقوق الإنسان التي أقرتها هيئة الأمم ونذكر في هذا الشأن المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتي ظهرت في 04 نوفمبر 1950 وبدأ العمل بها في 03 سبتمبر 1953. هذه المعاهدة نصت في مادتها العاشرة على أن لكل شخص الحق بحرية التعبير ويشمل هذا الحق حرية الرأي وحرية تلقي المعلومات أو إرسال المعلومات أو الأفكار دون أن يكون هناك تدخل من قبل السلطات العامة ودون اعتبار للحدود...<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 1998، ص 9.

<sup>2</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 53.

<sup>3</sup> مرجع سبق ذكره، ص 57.

و كثيرة هي المواثيق التي جعلت من الحرية مبدأ لها تسير به شؤون الشعوب  
ويكفي أن نعرف أن مختلف الدساتير في مختلف دول العالم أقرت بشكل مباشر أو غير  
مباشر بحق الإنسان في الحرية والاختيار دون أي قيد أو شرط.

# الفصل الثاني

النظريات الفكرية السياسية  
في الإعلام وإشكالية حرية التعبير

تمهيد

المبحث الأول: النظرية التسلطية ❖ الاستبدادية ❖

المبحث الثاني: النظرية الليبرالية ❖ الحرية ❖

المبحث الثالث: نظرية المسؤولية الاجتماعية

المبحث الرابع: النظرية الشيوعية

## تمهيد

النظام الإعلامي جزء من أنظمة المجتمع الأخرى، هذا الأخير يعطينا صورة واضحة عن النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي ... وغيرها من الأنظمة التي تتفاعل فيما بينها مكونة نظاماً عاماً يلعب فيه النظام الإعلامي دوراً هاماً بحكم أنه يدخل في مختلف أوجه النشاط البشري، وإذا عرفنا النظام الإعلامي نقول أنه " مجموعة الأهداف والوظائف والمعايير والضوابط التي تشكل في مجموعها الإطار العام الذي يحكم سير العملية الإعلامية ويضبط جوانبها وينبثق هذا النظام الإعلامي من القيم والمبادئ والتجارب والمورثات السائدة في المجتمع وتتأثر بكل جزيئة من جزيئاته بكل تلك المؤثرات "(1).

و مادام في العالم مجموعة من المجتمعات تختلف وتتوحد من حيث القيم والمبادئ ونظم الحكم السائدة وحتى المنظومة الفكرية فإن الإعلام بدوره يلبس ثوب المجتمع الذي يوجد به، فهو تبعاً لها يتنوع هو أيضاً ويتحدد في إطار مجموعة من الأنظمة الإعلامية . والملاحظ عموماً من خلال الدراسات الإعلامية أن أي نظام إعلامي يتحدد بدرجة حرية الفكر والتعبير السائدة فيه، هذه الأخيرة تدرجت عبر مراحل م تتابغة تتفرد كل مرحلة منها بخصائص معينة وهناك من يجعل معياراً للنظام الإعلامي كل الحريات الإنسانية من خلال المراحل التي سلف الإشارة إليها . والتي تظهر بها مجموعة طرائق وكيفيات ممارسة تلك الحريات بما يتلاءم مع المبادئ والمثل والخصائص المرتبطة بأي نظام اجتماعي.

إن إن حرية التعبير والرأي قديمة قدم الإنسان، أما حرية الصحافة فهي تالية لاكتشاف الطباعة على أن حرية الصحافة لم تظهر كحاجة أساسية للإنسان قبل اكتشاف الطباعة في منتصف القرن الخامس عشر، ومنذ هذا التاريخ ظل الحكام يصنعون القيود على الصحافة للتخفيف من أخطارها على سلطاتهم.

<sup>1</sup> محمد عبد الله الخزعان، ملكية وسائل الإعلام وعلاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام، ط1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996، ص 39.

و تعتبر الصحافة الابنة الشرعية لحرية التعبير، فالصحف عندما تمارس حريتها تصبح بحق " عين الشعب على الحاكمين " فإذا كان هؤلاء من المستعمرين والمستبدين فإنهم لا يطبقون هذه العين الناقدة البصيرة التي تعين الأخطاء وتفضح الخيانات وترتب المسؤوليات<sup>(1)</sup>.

و سبق وأن ذكرنا أن الأنظمة الإعلامية ما هي إلا انعكاس لمدى ما تتمتع به المجتمعات من حريات، لأجل هذا قام ثلاثة من أساتذة الإعلام الأمريكيين وهم (فردسيلبرت) (تسيودر بترسون) و(ويلبر شرام) سنة 1956 بتصنيف نظريات الإعلام إلى أربع نظريات وهي نظرية السلطة و النظرية الليبرالية ونظرية المسؤولية الاجتماعية والنظرية الشيوعية، وسارت الدراسات الإعلامية على هذا التصنيف باعتباره التصنيف المتفق مع واقع الإعلام في العالم<sup>(2)</sup>.

و نأتي فيما يلي على الأنماط التي صاغ فيها هؤلاء الأساتذة الأمريكيون نظرياتهم، إذ سنتناول بالدراسة كل من النظرية التسلطية والنظرية الليبرالية ونظرية المسؤولية الاجتماعية والنظرية الشيوعية.

و يجمع الباحثون انه من الناحية التاريخية تعتبر النظم التسلطية أسبق من النظامين الليبرالي والشيوعي لأجل هذا الاعتبار سيكون من دأبنا الآن استعراض ما جاءت به هذه النظرية.

---

<sup>1</sup> سلامة موسى، مرجع سابق، ص56

<sup>2</sup> عبد الله الخزعان، مرجع سابق، ص 40.

### المبحث الأول: النظرية التسلطية الاستبدادية

ظهرت هذه النظرية وتجسدت في " الدولة المحكومة حكماً مطلقاً سافراً ليس فيها تخرج في محاولة السيطرة على أي ناحية من حياة المواطنين إذا ما رأى الحاكمون أن ذلك في مصلحتهم "(1) فهي من أقدم الأنظمة الصحفية من الناحية التاريخية تتبع مباشرة من فلسفة الحكم المطلق المستند إلى الحق الإلهي المباشر لحكم الشعب، ويرى الدكتور عبد الحميد متولي " أن هذه النظرية تهدف إلى تبرير السلطة المطلقة للملوك وإلى تفسير مشروعية السلطة، واستغلال سذاجة الفاس أو غيرهم على الدين "(2).

ففي الحكم الاستبدادي لا يخضع الحاكم للقوانين الوضعية ولا يعرف لسلطاته حدوداً، هذه النظرية في حد ذاتها تعكس طبيعة النظام السياسي السائد خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر في أوروبا أي في العصور الوسطى.

و قد تميزت هذه النظرية في مبادئها المختلفة بمعاداتها المطلقة لكل ما هو نابع من إرادة حرة ترفض ما هو كائن ونتطلع إلى ما ينبغي أن يكون فكانت " الصحافة في أغلب البلدان الأوروبية خاضعة لرقابة وضغط الدولة "(3) فكانت السلطة تسيطر على حرية التعبير وتخضع المجتمع للإقطاع والعبودية وترفض الفلسفة التحررية.

في الإطار هذا وضعت النظم السياسية التسلطية عدداً من القيود والضوابط التي تضمن لها السيطرة على أول وسائل الإعلام الجماهيرية ظهوراً، وباعتبارها الوسيلة الإعلامية التي يسمح للأفراد بتملكها في هذه النظم (\*) ويمكن اختبار خصائص النظرية التسلطية ومبادئها قيوداً هذه الأخيرة تتنوع بحسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأنظمة التسلطية ومجمل هذه القيود يتمثل فيما يلي (4):

<sup>1</sup> ماكس سكيديمور، كيف تحكم أمريكا، ترنظمي لوف، ط3، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1988، ص 160.

<sup>2</sup> عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، ط1، بيروت، دار الفكر، 1982، ص 16

<sup>3</sup> نور الدين بلبل، مفاهيم إعلامية، سلسلة الثقافة الإعلامية، ج1، قسنطينة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 28.

(\*) بترخيص مسبق

<sup>4</sup> أنظر نظريات الإعلام في الكتب فريال مهنا، مرجع سابق، عبد الله الخزعان، مرجع سابق، عماد مكاي، مرجع سابق



### 1- قيد التراخيص

ما يؤهل الفرد لممارسة الإعلام هو الحصول على رخصة من قبل السلطة الحاكمة، إذ لا يسمح بالنشر أو الطبع إلا بعد الاستئذان (الإذن السابق أو النظام الوقائي للصحافة) وهذا الامتياز في إصدار الصحف يقدم فقط لمن يتوفر فيه شرط الخضوع المطلق للسلطة، والقادر أيضا على مسايرة توجهاتها والعمل على تحقيق مصالحها إذ أصبح العمل في الصحافة يتوقف على رغبة الملك أو السلطة الحاكمة، كما تحول الترخيص إلى امتياز بدل أن يكون حقاً.

### 2- قيد الرقابة

يقوم النظام التسلطي للصحافة على أساس جعل الصحافة في خدمة السلطة وحتى وسائل الإعلام تعتبر أدوات لتحقيق سياسة الحكومة، كما أن الصحافة يجب أن تلتزم بأن تدافع عن كل سياسات الحكم وتؤيد ما يصدر عن الحكومة ومؤسساتها، هذا الأمر يحظر على الصحفي توجيه أي نقد من أي نوع للجهاز السياسي الحاكم أو لأي شخص يحتل موقعا في السلطة.

أيضا الرقابة المباشرة على كل ما ينشر في الصحف من أخبار ومقالات وآراء قبل النشر وبعده لكن مع كثرة الصحف بدأت تعتمد السلطات على الرقابة البعدية التي تتيح لها السيطرة على الأوضاع الإعلامية بصفة شبة مطلقة.

كما أن النظام التسلطي لا يسمح بتعدد الملكية الخاصة بوسائل الإعلام واتساعها لمن يريد التملك لأن تعدد الملكية الخاصة يعني إمكان اختلاف الآراء وتعددتها وهو أمر يتناقض مع مبدأ التسلط والتفرد بالسلطة.

### 3- قيد المحاكمات العامة

كما وضعت هذه الأنظمة مجموعة من الأحكام الجزائية لردع من ينشر شيئا يخالف إرادة السلطة الحاكمة وتوجهها ويصل الأمر في أحيان كثيرة إلى حد الاتهام بالخيانة العظمى التي تكون عقوبتها في أحسن الحالات الإعدام، وقد لعبت محاكم التفتيش

في هـذا الإطار دوراً قذراً في فترة من فترات الحكم الاستبدادي الأوروبي وجعلت من الرقابة سيفاً مسلطاً على الرقاب، ومن العقوبات وسيلة للقهر والانتقام والتعذيب دون رحمة. كما لجأت الأنظمة التسلطية إلى استعمال إجراءات إرهابية أخرى ضد الصحافة كأن تصدر الهيئات العسكرية عقوبات ضد الصحفي تحت مظلة حالة الطوارئ هذه الأخيرة تحكمها مجموعة من القوانين تجيز المداهمة، والاقتياد إلى السجن دون تحديد أي تهمة. وفي ظل النظام التسلطي دائماً يحرم تقديم المعلومات الحكومية إلا بتصريح ويستثنى في هذا الصحف التي يظهر أنها خاضعة بصفة مطلقة لخدمة مصالح السلطة بالإضافة إلى لجوء الحكومة إلى تعيين رؤساء التحرير ليحافظوا على التبعية للنظام التسلطي.

#### 4- القيد الاقتصادي

بالإضافة إلى هذا تتعامل الأنظمة التسلطية مع الصحف من الناحية الاقتصادية فيما يخص الدعم المباشر والدعم غير المباشر، أما الأول فيتم من خلال تقديم معونات ومساعدات وقروض وهبات ومنح مالية إلى الصحف التي تعمل على مبدأ تقديس الحكومة باعتبارها صاحبة الوصاية المطلقة على المحكومين، أما عن الثاني والمتعلق بالدعم غير المباشر ففيه تلجأ السلطة إلى جعل الصحف التي تحافظ على قداسة النظام والتي تلهي الجماهير عن الهدف الحقيقي من وجود السلطة والتي تدعم الطقوس الخرافية وتحارب الآراء المخالفة وتجعلها تنفرد بالإعلانات الحكومية التي تدر عليها مبالغ طائلة وفي الوقت نفسه عندما لم يستطع النظام التسلطي في كثير من الأحيان على السيطرة على ما يصدر في الصحف فإنه يلجأ إلى استعمال الضغط المالي ( فيفرض الضرائب الباهظة التي تنقل كاهل الصحيفة ومن ثم تعيقها عن الصدور أو الانتشار).

#### 5- شراء الصحافة والصحفيين

عندما لم تف القيود السابقة بالغرض فإن السلطة تلجأ في ظل هذه النظرية إلى استحداث طريقة جديدة تتمثل في شراء ذمم الصحفيين والقائمين على وسائل الإعلام وهذا بمنح أموال سرية وهدايا إلى أصحاب الصحف، الأمر الذي يجعل الخطوط

الافتتاحية للصحف تتحول إلى مروج لسياسة ال حكومة وتؤيدها بشكل شبه مطلق وهذا الأسلوب متبع في معظم أقطار العالم العربي والإسلامي اليوم، فكثير من الأنظمة خصصت أجزاء من ميزانيتها الدعائية لمثل هذا الأسلوب سواء في داخل البلد أو خارجه<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> فؤاد توفيق العالي، الصحافة الإسلامية ودورها في الدعوة، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1995، ص 339.

### المبحث الثاني: نظرية الحرية ( النظرية الليبرالية )

هي النظرية التي استمدت مبادئها من الليبرالية النظام السياسي والاقتصادي الحر إذ تطورت في كل من الو.م.أ وبريطانيا في أواخر القرن 17 وأوائل القرن 18 وتتنظر إليها الدكتورة فريال مهنا على أنها " نتائج للتاريخ أكثر مما تعد صيغة للفكر "(1). ومن أهم المنظرين لهذا الاتجاه (جون ميلتون) المشهور في بريطانيا بمقالاته النقدية (AEROPAGITICA) عام 1644 والتي دعا فيها إلى حرية الطباعة دون ترخيص ودون رقابة وقال خلال هذا جملته الشهيرة The liberty of nalicenced printing وفي بريطانيا أيضا أخذ (جون لوك) على عاتقه الدفاع عن مبدأ الحرية ومعه في هذا (جون ستيوارت ميل) أما في فرنسا فنذكر فولتير الذي كانت مملكته الوحيدة حرية الفكر والتي دافع عنها في جميع أنحاء أوروبا.

و ظهر إلى جانبه منظر الثورة الفرنسية (جون جاك روسو) والذي بفضل أفكاره ظهر في ميثاق هذه الثورة مجموعة من الحقوق التي تخص المواطنين مع التركيز على حقهم في أن يكتبوا ويطبّعوا ما يشاؤون وبحرية تامة.

و كذلك ومن جانب آخر فإن الاهتمام الكبير بقدرات الحكومة القومية الجديدة في الو.م.أ على تقييد الحرية الشخصية، دفع أول كونغرس إلى اقتراح قانون أو (صك للحقوق) يضاف إلى الدستور وسرعان ما صادقت الولايات على التعديلات العشرة المقصود بها حماية المواطنين من السلطة القومية في الولايات المتحدة الأمريكية(2).

و التعديل الأول يجمع طائفة من أهم الحماية وهي حماية حرية التعبير والنشر والدين والمجتمع وقد صيغ التعديل صياغة واضحة إذ " لا يجوز للكونغرس أن يسن أي قانون خاص بإقامة دين من الأديان أو يمنع حرية ممارسة أو يحد من حرية الخطابة والصحافة أو يحد من حق الناس في عقد اجتماعات سلمية وحقهم في التماس الإنصاف

<sup>1</sup> فريال مهنا، مرجع سابق، ص 73.

<sup>2</sup> ماكس ج، سكي مور، مرجع سابق، ص 32.

من الحكومة من ظلم وإجحاف <sup>(1)</sup> وقبل هذا نجد في إعلان الاستقلال والذي صادقت عليه 13 ولاية يتضمن في فقرته ما يلي: " إن جميع البشر خلقوا متساوون وأن خالقهم جباهم بحقوق معينة غير قابلة للإسقاط أو التنازل عنها، من بينها حق الحياة والحرية وطلب السعادة <sup>(2)</sup>، هذه النظرية تم تجسيد مبادئها بعد أن سادت الملكية الدستورية في بريطانيا خاصة، وزوال الملكية المطلقة وانهيار النظام الإقطاعي في عام 1688 م. أما ظهور الرأسمالية الصناعية في الولايات المتحدة مهد الطريق لظهور هذه النظرية وأصبحت بعدها تتوسع في أقطار كثيرة من العالم وأصبح في هذه الحال، أهم قضايا أو دولة ديمقراطية ليبرالية وهو ما له صلة مباشرة بالحرريات المدنية وما يميز الحرية المدنية على الحق المدني هو في أن يترك المرء وشأنه، أي أن يكون حراً في أن يعيش حياته الخاصة من الحد الأدنى من التدخل الضروري لحماية الحريات المماثلة للآخرين وتحديد الحد الأدنى من التدخل بشكل عام أو خاص هو بالطبع من شأن أي أمة تريد أن لا تكون استبدادية <sup>(3)</sup>.

و كان من أهداف ومبادئ نظرية الحرية أو الليبرالية هو الحيلولة دون تقييد الأفراد من قبل السلطة، وهي في الوقت ذاته تعبر عن رفض مبدأ التسلطية وتقر أنه ليس بإمكان أي أحد أن يحتكر الحقيقة لنفسه . وتم صياغة نظام خاص بالصحافة يستمد أسسه من النهج الليبرالي الحر، هذا النظام يستند إلى مجموعة من المرتكزات، تعد أساسية في نظر أصحاب الفكر الحر وهي كما يلي:

- حق المعرفة مكفول للأفراد كحقهم في الحياة، لأجل هذا فعلى الصحافة أن تتمتع بأقصى حد ممكن من الحرية مع ترك حرية الاختيار للأفراد في معرفة ما يريدون.

- تعتبر هذه النظرية أن الهدف الأساسي للإعلام هو كشف الحقائق ومراقبة عمل الحكومة بالإضافة إلى القيام بوظيفة الإخبار والترفيه والترويج لبيع السلع.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، الملحق، ص 328.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 315.

<sup>3</sup> المرجع نفسه ، ص 284.

-تعددية الإعلام وتنويع مصادره حتى يتسنى للأفراد كما قلنا اختيار القناة التي يريدون خاصة من خلال الصحف ذات التوجهات المتباينة، كما أنها تشكل حصناً ضد الدعاية وضد احتكار الكلمة، كما وتساهم في خلق جو من التنافس بين مختلف القنوات التي تهدف للوصول إلى الحقيقة بأقصى سرعة ممكنة، كما يتيح أمر تعدد وسائل الإعلام سهولة الكشف عن الأخبار الكاذبة الأمر الذي يسمح للجمهور بأن يقارن بين الأخبار ويختار الصادق منها أو على الأقل ما يراه صادقا<sup>(1)</sup>.

-لا يمكن للسلطة أن تتدخل في حالة قيام أي فرد (سمحت له أوضاعه المالية) في أن يمتلك وسائل الإعلام أو إصدار ما يشاء من النشريات من الصحف، فله الحق في هذا ويعترف له بملكيته الخاصة.

-لا يجوز للسلطة القيام برقابة قبلية أو بعدية على الصحيفة أو أي خطأ أو أي تجاوز تقع فيه الصحيفة يكون من اختصاص السلطة القضائية، كما تخضع وسائل الإعلام إلى قوانين زمن الحرب، ولا تساهم في الإخلال بالقيم الأخلاقية العامة والتشهير بالأنشطة التخريبية والهيئة القضائية عموماً تعد الخط الأسود الرفيع بين المواطن والتصرفات غير السليمة من جانب الحكومة، إذن فتاريخ الحريات المدنية في الحضارة الأنجلو أمريكية هو إلى حد كبير تاريخ محاولات الجماعة البشرية منع الحكام من ظلمهم<sup>(2)</sup>.

إلا أن هذه النظرية أدت إلى ظهور مرحلة جديدة من مراحل التطور للصحافة، إذ أدى النجاح السهل والسريع لبعض مالكي الصحف إلى إغراء عدد كبير من أصحاب الصحف الصغيرة إلى تغيير صحفهم سعياً وراء القراء الذين لا يرضيهم إلا الخبر المثير الملون بالدم، بل تفننت هذه الصحف في ابتكار الطرق التي تجذب القارئ المحدود

<sup>1</sup> خليل صابات، مرجع سابق، ص150

<sup>2</sup> للتعرف أكثر على مبادئ النظرية الليبرالية أنظر : فريال مهنا، مرجع سابق، حسن عماد مكاي، مرجع سابق، نور الدين بليبل، مرجع سابق.

الثقافة، فالتوزيع والكسب هـ و همها الأول والأخير، أما المبادئ الخلقية فيمكنها أن تنتظر  
عصراً يؤمن أهله بالمثالية<sup>(1)</sup>.

إنّ هذا غابت روح المسؤولية لدى محرري وناشري الصحف تجاه المجتمع  
وتحولت ممارسة الإعلام إلى لعبة خاضعة لمبدأ العرض والطلب فيما يميل إليه جمهور  
القراء ويؤيدوه، تميل إليه الصحف وتؤيده ... ، حتى بات الأمر صعباً على الملاحظ أن  
يميز بين الإعلام الصادق الموضوعي والإعلام الزائف المثير.

---

<sup>1</sup> خليل صابات، مرجع سابق، ص 78.

### المبحث الثالث: نظرية المسؤولية الاجتماعية

خلال الستينيات والسبعينيات حين أصبحت وسائل الإعلام وخصوصاً التلفزيون قوة أكثر بروزاً وانتشاراً في الحياة الأمريكية، كرر الناس في الصحافة والجمهور عموماً الاستفسارات من ممارسة الصحافة والسبل الممكنة التي تقود إلى المزيد من المسؤولية<sup>(1)</sup>. فظهر بهذا مستوى من النقاش تم خلاله طرح الإشكال حول ما هو الحد الفاصل بين الحرية والمسؤولية عند تغطية الأحداث؟ ومن هو الذي يحق له أن يرسم هذا الحد؟.

هذان السؤالان فرضتهما مرحلة بدأ فيها الصحفيون في المجتمع الأمريكي يعملون على تجاوز المعايير الهابطة للإعلام، وبدأ شعورهم بالمسؤولية في إمداد القارئ بالمعلومات والترفيه والتربية يزداد بعد أن كانوا يعملون في ظل الحرية التي أدت إلى المغالاة في تقديم مواد الجريمة والجنس والعنف واقتحام الحياة الخاصة للشخصيات العامة ونشر الإشاعات والأكاذيب عن فساد الحكوميين<sup>(2)</sup> وغيرها من التصرفات التي اعتبرت غير مسؤولة... فقد ارتفعت الاحتجاجات والشكاوي بعد الحرب العالمية الثانية من حرية الصحف في أمريكا وغيرها من البلاد الرأسمالية، تلك الحرية التي نجم عنها فساد الأخلاق وانحطاط القيم الإنسانية، فبدأ البحث الفعلي في تقييد الحرية وهذا في ظل النظام القائم على الاقتصاد الحر، وظهر معنى الحرية القائم على المسؤولية وظهرت القواعد التي تجعل الرأي العام رقيقاً على آداب المهنة وسلوكها<sup>(3)</sup>، فنشأت نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تم في إطارها وضع تعريف جديد لحرية الصحافة والذي يرمي إلى تحويل الأساس النظري لحرية الصحافة من الفرد إلى المجتمع<sup>(4)</sup>، ويعود الفضل في صياغة هذه النظرية الجديدة كما سبق وأن أشرنا إلى كل من (سيلبرت، شرام وبيترسون) وهذا عام 1956 وقد استمدوا عناصرها من كتابات بعض المفكرين

<sup>1</sup> روبرت شمول، مسؤوليات الصحافة، تر الفرد عصفور، مركز الكتب الأردني، 1990، ص 15.

<sup>2</sup> عماد مكاي، مرجع سابق، ص 68.

<sup>3</sup> محمد سيد محمد، المسؤولية الإعلامية في الإسلام، ط2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 216.

<sup>4</sup> نور الدين بلليل، مرجع سابق، ص 30.



الغربيين ومن أعمال لجنة هاتشينس الأمريكية (Hutchins Commission) <sup>(1)</sup> إذ وضعت هذه اللجنة تقريرها عام 1945 بعنوان (صحافة حرة ومسؤولة) وأشارت إلى الحاجة إلى الصحافة المسؤولة اجتماعياً <sup>(2)</sup> وتتضمن النظرية عدة مبادئ منها:

- التأكيد على أن الحرية حق وواجب ونظام ومسؤولية في وقت واحد أي أن كل حق يقابله واجب وأن حرية الصحافة وبقية وسائل الإعلام يجب أن تقتزن بالمسؤولية الاجتماعية وتعبّر عن هذه المسؤولية <sup>(3)</sup>.

- إن مسؤولية الصحافة تقتضي مراعاة الدقة وخدمة كل فئات المجتمع، وتقديم صورة سابقة عن مختلف جماعاته وأنشطته وإتاحة الأخبار والآراء على نطاق واسع لكل الناس <sup>(4)</sup> أي التأكيد على أن مهمة الإعلام هي تزويد المتلقي بالمعلومات والترفيه عنه والعمل على بيع السلع...، مع حق استخدام الإعلام لأي شخص لديه ما يقوله.

- على وسائل الإعلام تقع مسؤولية تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع الجماهير إصدار أحكام متزنة وصحيحة على الأحداث العامة.

- ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المبادئ الأخلاقية التي تستهدف إقامة التوازن بين حرية الفرد ومصالح المجتمع، وترى الأستاذة فريال مهنا أن الواقع الجديد الذي فرضه انتشار وسائل الإعلام الإلكترونية قد مارس تأثيرات ذات شأن في عملية تغيير جوانب جوهرية من التفكير الليبرالي وخاصة في الغرب الأوروبي.

إذ أصبحت الدولة طرفاً أساسياً في النشاط الإعلامي بجميع جوانبه الاقتصادية والفكرية والثقافية والاجتماعية ... وتم طرح مفاهيم جديدة لا تقتصر على الحريات الفردية والعامة وإنما ترتبط بالحقوق الاجتماعية والثقافية للجمهور العريض، ولعل من

<sup>1</sup> فريال مهنا، مرجع سابق، ص 78.

<sup>2</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 70.

<sup>3</sup> توفيق العالي، مرجع سابق، ص 352.

<sup>4</sup> عماد مكاوي، مرجع سابق، ص 71.

أهم هذه التغييرات يتمثل في الانتقال من مفهوم حق الإنسان في الوصول إلى المعلومات إلى مفهوم حق الإنسان في الاتصال<sup>(1)</sup> وبهذا تم تشكيل لجان رقابة على وسائل الإعلام الثقيلة خاصة التلفزيون، وانتهى مفهوم كان يعد أهم مقدسات النظرية الليبرالية، أي مفهوم ترك قوانين السوق تتحرك بحرية تامة دون أدنى تدخل من قبل الدولة<sup>(2)</sup> فمن هذا تحتم على الصحافة وعلى بقية أجهزة الإعلام أن تقوم بالواجبات التالية:

- العمل على خدمة المصلحة العامة والخاصة مع المحافظة على سمعة كل منهما مع رقابة أعمال الحكومة والقطاع العام والخاص والتمسك بمبدأ موضوعية الأخبار.
- القيام بخدمة النشاط الاقتصادي عن طريق الإعلانات التي تهم البائع والمشتري على حد سواء وعن طريق التوجيه إلى أفضل وسائل التنمية والتشجيع عليها<sup>(3)</sup>.
- الدعوة إلى تبني مفهوم الحق في الاتصال الذي يمكنه أن يؤدي إلى خلق عقلية الاتصال التي " تتحو باتجاه تقوية التعبير المحلي والاتصال الشخصي وإعادة البناء وتوزيع وسائل الإعلام والاتصال الحديثة على صعيد المجتمع الواحد وعلى صعيد المجتمع الدولي"<sup>(4)</sup>.
- إن جوهر مفهوم تدخل الدولة في الإعلام لا يعني تكريس الإعلام العمودي وحيد الاتجاه بل يعني أن تسعى الدولة لخلق الشروط الضرورية من أجل ضمان تحوّل الأفكار والأعمال بحرية، بسيولة وغازارة عبر الوسيلة الإعلامية ومهما كانت أشكال هذا التحول ومهما كانت مضامين هذه الأفكار<sup>(5)</sup>.
- على وسائل الإعلام أن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة وصيانة مصالح الأفراد والجماعات.

<sup>1</sup> فريال هناء، مرجع سابق، ص 80.

<sup>2</sup> فريال مهنا، مرجع سابق، ص 80.

<sup>3</sup> توفيق العلي، مرجع سابق، ص 354.

<sup>4</sup> فريال مهنا، مرجع سابق، ص 82.

<sup>5</sup> توفيق العالي، مرجع سابق، ص 82.

- العمل في كل الأحوال لصالح الجمهور وراحت وتلبية احتياجاتهم بتقديم برامج تعليمية ومواد ترفيهية وفق المسؤولية الاجتماعية وفي حدودها<sup>(1)</sup> لكن رغم أن نظرية المسؤولية الاجتماعية تمكنت من حل بعض المشاكل التي أفرزتها نظرية الحرية نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية والتطورات الحاصلة على المستوى الاجتماعي والثقافي وظهور أنماط جديدة للإعلام والاتصال على المستوى الاجتماعي، فإنها في ذات الوقت عجزت عن حل المشكلة الكبيرة المتمثلة في خضوع الصحافة والإذاعة لرأس المال<sup>(1)</sup> وأظهرت عجزاً في التعامل مع مشكلة الحرب والسلام<sup>(\*)</sup> كما زاد تغلغل النفوذ اليهودي في وسائل الإعلام حتى أضحت كلها تنطق لغة واحدة ضد كل ما هو مناف لليهود وأشياعهم.
- كما يعرف الثيولوجي المشهور وعضو لجنة حرية الصحافة<sup>(\*)</sup> (رينولد نيبور) بجلاء معضلة نظرية (المسؤولية الاجتماعية) والمأزق الذي يواجه أي مجهود في أنظمة وسائل الأخبار، حيث تعتبر الصحافة الحرة حَقاً دستورياً وأساسياً لمجتمعنا الديمقراطي والصحافة المسؤولة هدف جدير بالاحترام ولكنها تعتمد بصورة كبيرة على كيفية تعريف الصحفيين الأفراد والمؤسسات الصحفية (المسؤولية)<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 354.

<sup>\*</sup> مثلما حدث مؤخراً أثناء الحرب العدوانية على العراق.

<sup>\*</sup> نظرية المسؤولية الاجتماعية مرتبطة أكثر بدرجة الحرية بصفة عامة وحرية التعبير والصحافة السائدة في المجتمع الأمريكي بصفة خاصة.

<sup>2</sup> روبرت شمول، مرجع سابق، ص 15.

### المبحث الرابع: النظرية الشيوعية (الماركسية، اللينينية)

سنتناول هنا الشيوعية ليست كفكرة فلسفية اندثرت باندثار الإمبراطورية السوفياتية أو دول المعسكر الشرقي، بل سنتناولها كتجربة عاشتها عشرات المجتمعات وقتاً من الزمن، طبقت عليها أفكارها في مختلف جوانب الحياة الفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ومعرفة ما في هذه التجربة ودراستها تحقق ثمرات مهمة منها اخذ العبرة والعظة وتقويم التجربة تقويماً شرعياً<sup>(1)</sup> فقد ظهرت الشيوعية كرد فعل للواقع المزري الذي لحق بالطبقات الشغيلة في ظل النظام الرأسمالي الذي ساد في بداية عصر النهضة الصناعية الحديثة، كما اعتاد الناس أن يطلقوا لفظ الشيوعية على مذهب ماركس في حالة التطبيق لأنه يزعم أن مذهبه ينتمي إلى إباحة كل شيء على الشيوع ولكن أصحاب المذاهب جميعاً يسمونه بالمادية التاريخية أو المادية الديالكتية ( الثنائية الحوارية ) (DIALECTICAL MATERIALISME)<sup>(2)</sup>.

كما ساعد على ظهور الفلسفة الشيوعية رفض العقل الأوروبي للدين أو ما يمت بالصلة إلى التفكير الغيبي بالإضافة إلى الأمر السيئ الذي تركته الكنيسة - العصور الوسطى - في أذهان الناس، بالإضافة كما قلنا آنفاً إلى الظلم الذي حاق بالعمال نتيجة وقوعهم تحت رحمة الملاك وأصحاب رؤوس الأموال . وفي ظل غياب قوانين توفر لهم الحماية والرعاية... هذا ما كان سبباً في ظهور الأفكار الشيوعية ونموها<sup>(3)</sup>.

إذا فالفلسفة الشيوعية ظهرت كرد فعل للواقع المزري الذي لحق بالطبقات الشغيلة في ظل النظام الرأسمالي الاستغلالي وطبيعة رد الفعل هذه تأتي عن طريق الثورة التي تقوم بها الطبقة العاملة (البروليتريا) على أصحاب رؤوس الأموال (البرجوازيين) ومن خلال هذا الصراع تنتقل الثروة من البرجوازيين إلى العمال ثم إلى الدولة وهكذا يقوم المجتمع الشيوعي الذي لا يحوي نقيضاً<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> عبد الله الخزعان، مرجع سابق، ص 95.

<sup>2</sup> عبد الله عزام، السرطان الأحمر، ط2، قسنطينة، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع، 1990، ص 13.

<sup>3</sup> عبد الله الخزعان، مرجع سابق، ص 96.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 31.

و قد أخذت الفلسفة الشيوعية بعداً عملياً على يد (لينين) الذي جاء على يد الثورة البلشفية سنة 1917 على إثر سقوط الحكم القيصري، إذ أخذ يكرس جهده لتركيز الفكر الماركسي ثم جاء من بعده (ستالين) الذي قتل في سبيل سيادة الفكر الماركسي ملايين البشر باسم الثورة الثقافية وطبقة (البروليتاريا)، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية لتمد النفوذ الشيوعي إلى أوروبا الشرقية، وتظهر الصين كقوة شيوعية دولية، وبعد انتهاء الحرب أخذت الأحزاب الشيوعية تنتشر في بقاع العالم<sup>(1)</sup>.

و الوصول إلى معرفة مفصلة عن طبيعة النظام الإعلامي في ظل النظام الشيوعي لابد من إيراد مجموعة من العناصر القائم عليها الإعلام وحرية الفكر والتعبير من خلال هذا النظام، يرى عبد الله الخزعان أن الماركسية تنظر لوسائل الإعلام من خلال منطاريين هما:

1 كونها داخلة ضمن وسائل الإنتاج.

2 كونها وسائل لنشر الفكر والتوجيه والسيطرة<sup>(2)</sup>.

و المعروف أن الاقتصاد الشيوعي خاصة السوفيياتي منه قائم على أساس التخطيط المركزي من حيث طبيعة ونوعية الأداء الإعلامي وطبيعة التوزيع والنشر كذلك فمهمة الإعلام في هذه النظرية تتجلى في الإسهام في نجاحات النظام الاشتراكي السوفيياتي واستمراريته وبشكل خاص في ديمومة دكتاتورية الحزب الشيوعي<sup>(3)</sup>.

و ينطلقون في تحديد مفهوم الحرية من تضخيم دور حكومة الحزب الشيوعي الإيجابي اتجاه الأفراد والمجتمع لهذا تحظر النظرية على الإعلام توجيه أي انتقادات أو كشف لعيوب سياسية تمس الأهداف والمبادئ الإستراتيجية للحزب، كما تتحكم الدولة في

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 101.

<sup>2</sup> عبد الله الخزعان، مرجع سابق، ص 102.

<sup>3</sup> فريال مهنا، مرجع سابق، ص 83.

\* في ظل هذا النظام يتم التركيز على مفهوم " جهاز " بدل وسيلة أو قناة على اعتبار أن الحزب الحاكم يتشكل من مجموعة أجهزة تنفذ سياسته ووسائل الإعلام جزء من هذه الأجهزة.

الإعلام ويقوم الحزب بتعيين من يثق بهم وفي إخلاصهم وولائهم لشعارات الحزب ومقرراته في أهم وسائل الإعلام مثل الصحف الواسعة الانتشار والإذاعة والتلفزيون.<sup>(\*)</sup> و ينص الدستور السوفياتي في عهده على حرية التجمع وتأليف الجمعيات والحرية الشخصية والمساواة، ولكن ذلك كله في الإطار المادي للعمال، أو في إطار الحزب الشيوعي، ولهذا فالحزب هو الذي يعطي الحرية ويفسرها، فحرية الصحافة مكفولة ... مفهوم حرية التعبير في النظرية الماركسية مفهوم خاص لا يسع إلا من ينضوي داخل الإطار الحزبي الماركسي، وهذا يعني أن التعبير محكوم لهذا الإطار فقط وغير متاح خارجه، ... بل أن المفهوم الماركسي لحرية التعبير قد حدد دور الأفراد بالنسبة لوسائل الإعلام، وهو الاستفادة منها في حدود قيم الحزب وأهدافه، وليس تملكها بالحزب - أو دولة الحزب - هي التي توفر هذه الوسائل وتملكها في الوقت نفسه<sup>(1)</sup>.

إن الماركسية تنظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها أداة لا زمة للتوجيه و التحريك فالحزب هو الذي يقود الصحافة ويوجهها، ويرى في هذا الشأن المفكر أ . بروخورف: " ... إن الصحافة الماركسية وهي تتناضل من أجل بناء المجتمع الشيوعي الخالي من الطبقات، تعمل بشكل متوافق مع القوانين التاريخية وتتناضل من أجل تحقيق هذه القوانين " ويضيف في حديثه عن الوظيفة المرجوة والدائمة للصحافة الماركسية، هي تشكيل الوعي الذاتي لدى الجماهير الشعبية<sup>(2)</sup>.

فوظيفة الصحافة في ظل النظام الاشتراكي هي قبل كل شيء إعلام القارئ وتوعيته ليصبح مواطنا اشتراكيا صالحا.

و يرى صاحب كتاب " الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم " الأستاذ خليل صابات " أن التحليل الماركسي الحقيقي للصحافة قد قام به (لينين) وليس (ماركس) مستدلا في الوقت ذاته بما كتبه (لينين) عن حرية التعبير سنة 1917 ولا بأس أن نورد بعض ما كتب " أن حرية الصحافة في المجتمع البرجوازي تقوم على قدرة الأغنياء دون

<sup>1</sup> عبد الله الخزعان، مرجع سابق، ص 106.

<sup>2</sup> نور الدين بلليل ، مرجع سابق ، ص30

غيرهم على إفساد الطبقة الفقيرة والجماهير المضطهدة والمستغلة، والسخرية منها يوميا بطريقة منظمة ومستمرة بطبع ملايين النسخ من جرائدهم "(1).

إن لم ينطلق (لينين) أبدا من مفهوم (ماركس) لحرية الصحافة، كما يعتقد الكثيرون وإنما تجاهلها وانطلق في رؤية النظرية من الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ومن ديكتاتورية البروليتاريا ... فالصحافة في نظره إدارة لتربية الجماهير الشعبية وأداة لتدريب وتهذيب الشعب ووسيلة لتعليم الشعب كيف يجب عليه أن ينظم العمل بطريقة جديدة...

و قام (لينين) بإخضاع كل وسائل الإعلام لإشراف الحزب، كما قام بإصدار أول قانون للصحافة أغلق بموجبه جميع صحف المعارضة(1).

ثم جاء بعده ستالين والذي اعتنق المفهوم اللينيني للصحافة " واعتبر الصحافة المنبر الأكثر قوة والذي يستطيع فيه الحزب أن يلتقي كل يوم، وكل ساعة مع الطبقة العاملة " (2) وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية (\*) انتشرت أسس هذه النظرية في أنحاء أوروبا الشرقية وفي العديد من دول العالم الثالث خاصة بعض البلدان العربية نورد منها على سبيل المثال لا الحصر جمهورية مصر، سوريا، العراق، الجزائر(\*)...

فقد سيطرت الأنظمة الاشتراكية على وسائل الإعلام من خلال التمويل المباشر عن طريق الحكومة أي ميزانية الدولة، كما تدخل سياسة تسيير وسائل الإعلام في إطار التخطيط المركزي، بهذا لم تكن لوسائل الإعلام في ظل الأنظمة الاشتراكية القدرة على تقديم المعلومات بصفة حرة، كما لم تكن لها القدرة على تقييم ما تقوم به السلطة الحاكمة من أعمال بسبب الاحتكار المطلق للسلطة السياسية، هذا الأمر جسد نموذج الإعلام الشمولي القائم على الأحادية...

لأجل هذا تعرض هذا النظام الإعلامي الاحتكاري، الذي بلغ أوجه في نهاية العصر الستاليني إلى أزمت عديدة تفاقمت خلال أحداث بولندا وهنغاريا عام 1956، ثم

<sup>1</sup> خليل صابات، مرجع سابق، ص 277.

عبد الله الخز عان، مرجع سابق، ص 108 <sup>2</sup>

تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وخلال الثورة الثقافية في الصين الشعبية، حيث غدت قوى المعارضة ضد النظام السياسي الجهة الأكثر قدرة على التمرد على احتكار الكلمة من قبل الحزب الواحد وقيادات الحزب الواحد<sup>(1)</sup>.

إن فمذ اللحظة التي استأثر فيه البلاشفة عام 1917 م، هاجمت الدولة السوفياتية بشكل منتظم كل مصادر السلطة التي يحتمل أن تكون منافسة بما فيها الأحزاب السياسية المعارضة، والصحافة، والنقابات والمؤسسات الخاصة والكنيسة ... وما تبقى هو مجتمع تحول أعضاؤه إلى (ذرات) دون روابط مع أية (هيئة وسيطة) يخضعون لحكومة ذات سلطة مطلقة<sup>(2)</sup>.

لكن هذا لم يدم فمذ بداية الثمانينات بدأت التغيرات الجذرية تطرأ على النظام الشيوعي " إذ سجل عام 1989 وهو الذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية الانهيار الحاسم للشيوعية كعامل فاعل في التاريخ العالمي " <sup>(3)</sup>.

و حسبنا في هذا ا لمقام أن تذكر ما قامت به الصحافة عام 1986 حينما بدأت الصحافة السوفياتية تنشر مقالات حول جرائم العهد الستاليني، وهو موضوع لم منذ إزاحة (خروتشوف) في بداية الستينات، وبعد ذلك حققت حرية الصحافة تقدما سريعا وأخذت المحرمات (الطابوهات) تسقط الواحدة تلو الأخرى.

و في العام 1989 أصبح بإمكان الصحافة أن تهاجم بحرية ( غورباتشوف) وغيره من القادة السياسيين السوفيات، وجرت مظاهرات كبرى عام 1990 وعام 1991 عبر الإتحاد السوفياتي كله، مطالبة باستقالة زعيم الكرملين<sup>(4)</sup>.

---

\* يسميها الأستاذ تهامي مجوري و هو كاتب و باحث و صحفي بالحرب الأوروبية الثانية لأنها دارت بين الأوروبيين و نتائجها عادت إليهم وحدهم دون غيرهم باستثناء الو.م. أ

\*نستعرض فيما بعد أهم جوانب الحياة الإعلامية في الجزائر في الفصل المتعلق ب"أخلاقيات العمل الإعلامي في الجزائر"

<sup>1</sup> فريال مهنا، مرجع سابق، ص 87.

<sup>2</sup> فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، تر مطاع صفدي، بدون طبعة، بيروت، مركز الإنماء القومي، 1993، ص 54.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص55.

<sup>4</sup> فرانسيس فوكوياما، مرجع سابق، ص 55.



# الفصل الثالث

## أخلاقيات المهنة الإعلانية، المفهوم والمبادئ

المبحث الأول: تعريف أخلاقيات المهنة الإعلانية

المبحث الثاني: التجارب العالمية الأولى حول أخلاقيات المهنة الإعلانية

المبحث الثالث: أخلاقيات المهنة من خلال المواثيق والتنظيمات الدولية

المبحث الرابع: أخلاقيات المهنة الإعلانية من خلال قانون 1982

المبحث الخامس: أخلاقيات المهنة الإعلانية من خلال قانون 07/90 والمرسوم

الرئاسي 2008

## تمهيد

إذا كانت الحرية هي إحدى ووجهي العمل الصحفي، فإن وجهها الآخر هو المسؤولية، و بقدر تحقيق التوازن بين الحرية التي يحتاجها الفرد وبين السلطة التي لا غنى عنها بقدر ما يتحقق الازدهار للمجتمع والفرد من خلال التشريع<sup>(1)</sup> لكن لما كان هذا التشريع قاصرا، اهتدى جمهور الإعلاميين إلى أخلاقيات المهنة الإعلامية التي تنظم المهنة على أساس اتفاق يقع بينهم دون اللجوء إلى القوانين التي تفرضها السلطات " فأفراد المهنة هم الذين ينظمون ويراقبون الأفراد المنتمين للمهنة إذا كانوا يحترمون سي ر القواعد التي يعملون بها وهي أحد أدوات الرقابة الذاتية " .

و الأخلاق حسب موسوعة التراث الفكري العربي والإسلامي هي جملة قواعد السلوك المتعارف عليها في محيط إنساني معين وامتداد زمني محدود وهذه القواعد تفرض أن يتكيف معها الجميع بالقدر الواسع، لضرورة انتظام أ موال الاجتماع الإنساني وجريانها على نسق مقبول، وهذا النسق هو الأصل في القوانين والأعراف والمواصفات الإنسانية<sup>(2)</sup> ومنها جاءت كلمة أخلاقيات والتي سنحاول في الصفحات القادمة تعريفها أكثر، إذ تطرقنا في المبحث الأول لمفهوم أخلاقيات المهنة الإعلامية والتطرق أيضا إلى مبادئ أخلاقيات المهنة وكيف توجب تدوينها حتى أصبحنا نسمع عن مدونات لأخلاقيات المهنة ثم ننقل إلى التجارب العالمية الأولى التي أدت إلى ظهور ميثاق الشرف الأخلاقية و مجالس الصحافة، ثم تطرقنا إلى أخلاقيات المهنة من خلال أول قانون يختص بالإعلام في الجزائر من خلال قانون 1982، ومن خلال المبحث الخامس سنحاول التطرق إلى قانون الإعلام 07/90 في ظل التعددية بداية التسعينات وأهم مواده المتضمنة لمبادئ أخلاقيات المهنة . وفي الأخير المرسوم الرئاسي 2008 الخاص بالممارسة الإعلامية.

<sup>1</sup> خالد مصطفى فهمي، المسؤولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية، ط1، الإسكندرية، دار الجامعة للنشر، 2003، ص 207.

<sup>2</sup> أحمد كرومي، أخلاقيات المهنة، دراسة بدون بيانات.

### المبحث الأول: تعريف أخلاقيات المهنة الإعلامية

تعتبر أخلاقيات المهنة كعلم للواجبات المعنوية الخاصة بمهنة محددة وجزاءاتها التأديبية Science des obligations morales بتبيان القواعد السلوكية والأخلاقية لأعضاء مهنة ما سواء فيما بين الممارسين أنفسهم أو اتجاه الغير<sup>(1)</sup> إذن فأخلاقيات المهنة يقصد بها جملة الحقوق والواجبات المتعلقة بمهنة ما.

يطلق عليها في اللغة اللاتينية اسم Deontology وهي لفظ مركب من قسمين Deont وتعني الواجبات و logie وتعني علم أو خطاب، أي علم الواجبات<sup>(2)</sup>.

و يفرق الأستاذ سعيد مقدم بين كلمة (أدبيات) وكلمة (أخلاقيات) حيث يرى أن المقصود بالأخلاقيات (la morale) الجانب الفلسفي الذي يتناول بالدراسة كافة المحاسن التي ينبغي إتباعها للقيام على أحسن وجه بالمهام المشغولة أو بالواجب المهني إرضاء للضمير.

كما يقصد بها أيضا الجانب (الآخر) المتمثل في المنطق الذي يبحث عن الحقيقة والجمال والذي يهتم بما هو أحسن، في حين يقصد بالأدبيات L'ETHIQUE النظرية العامة للأخلاق La théorie général de la moral من زاوية أساسها الضمير La conscience والإرادة الإلهية La volonté divine الغاية المرجوة منها المنفعة السعادة والتحية

و يقصد بأخلاقيات المهنة إلى جانب علم الواجبات، القيم والمثل والمبادئ الواجب الالتزام بها عند القيام بممارسة مهنة ما، فتجدها بالفرنسية تقابل عبارة Ethique de la profession وعموما يقصد بها مجموعة من الممارسات المنظمة لمهنة ما والتي تفرض على أعضائها وتعمل لهد ف معين ضمن تجمعات مهنية أو جمعيات ذات طابع مهني

<sup>1</sup> سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العمومية -دراسة نظرية تطبيقية-، ط1، الجزائر، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، جوان 1997، ص 11.

<sup>2</sup> مجبر نبيلة، لبلى فريدة، الممارسة الإعلامية وأخلاقيات المهنة في الجزائر، مذكرة تخرج ليسانس، جامعة الجزائر، دورة 1998، ص 23.

وتختلف مبادئ السلوك من مهنة إلى أخرى حسب تطور المهنة أو عدمها، فالمهن الأكثر تطوراً تملك صيغاً أخلاقية مفصلة و صارمة ومنبثقة في الوقت ذاته من الهيئات الرسمية الممثلة لمجموع المهنيين ويعبر عنها في فقرات تشريع وتحدد أخلاقيات مهنة محسوسة ومطابقة للواقع العملي<sup>(1)</sup> كما جاء تعريفها في قاموس الصحافة والإعلام على أن أخلاقيات المهنة هي مجموعة القواعد المتعلقة بالسلوك المهني والتي وضعتها مهنة منظمة لكافة أعضائها حيث تحدد هذه القواعد وتراقب تطبيقها وتسهر على احترامها وهي أخلاق وآداب جماعية وواجبات مكملة أو معوضة للتشريع وتطبيقاته من قبل القضاة<sup>(2)</sup>.

و الجدير بالذكر أن أخلاقيات المهنة ظلت ولوقت طويل حكراً على المهن الحرة قبل أن يمتد نطاقها ليشمل نشاطات أخرى كالرياضة والصحافة والمؤسسات، فأخلاقيات المهنة تبدو ضرورية أكثر كلما كنّا أمام ممارسة (مهنة) *une profession* تتمتع بسلطة التأثير *Une pouvoir d'influence* أو تضع الغير في وضعية تسمح له بالاطلاع والمعرفة أو التمتع بصلاحيات معينة أو بنوع من الاحتكار<sup>(3)</sup>.

و لما كانت أخلاقيات المهنة غير محدودة و لا يملك ناصيتها الجميع من المهنيين فإنه تم اللجوء إلى التدوين هذا الأخير غالباً ما يهدف إلى ضبط العادات و الإتفاقات ومجموع القيم و الأعراف و التقاليد المتفق عليها في محيط معين

لأن أهمية أخلاقيات المهنة وهي مدونة تظهر جلياً عندما تكون القوانين الأساسية الخاصة أو العقود والأنظمة الداخلية التي تحكم مهنة ما ناقصة وعاجزة على تحديد مجموع الالتزامات التي تقتضيها تلك المهنة وبعبارة أخرى فإن الحاجة إلى مدونة لأخلاقيات المهنة تبدو ضرورية لسد العجز أو الغموض الذي يكتنف الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول.

<sup>1</sup> Encyclopédia universales septimeme publication, volume v. paris, éditeur à Paris 1996, p p:436- 439.

<sup>2</sup> مصطفى حسن، عبد المجيد بدوي، قاموس الصحافة والإعلام، لبنان، المجلس الدولي للغة الفرنسية، 1991، ص 17.

<sup>3</sup> سعيد مقدم، مرجع سابق، ص 12.

فالإستعانة بمدونة للسلوك المهني يعني أيضا منهجا لصقل وتأكيد الهوية ووحدة التفكير لمجموعة ما، بل ويوفر لها إمكانية تقوية المهنة وتأكيد هويتها ومحافظة على التحكم في استقلالية تنظيمها<sup>(1)</sup> ومن هذا نرى أن العديد من الدول ذات التقاليد الإدارية الراسخة تعمل على وضع مدونات لأخلاقيات المهنة Code de déontologie تحدد فيها القواعد السلوكية والأخلاقية لمهنة ما ولمحيطها الداخلي والخارجي<sup>(2)</sup>.

أما من أخلاقيات المهنة الإعلامية فهي تلك الأخلاقيات المتعلقة بمهنة الإعلام " وهي مجموعة القيم المتعلقة بالممارسة اليومية للصحفيين وجملة الحقوق والواجبات المترابطين للصحفي "<sup>(3)</sup>.

إن أخلاقيات المهنة الإعلامية هي مجموعة القواعد والواجبات المسيرة لمهنة الصحافة أو هي مختلف المبادئ التي يجب أن يلتزم بها الصحفي أثناء أدائه لمهامه أو بعبارة أخرى هي تلك المعايير التي تقود الصحفي إلى القيام بعمل جيد يجد استحسانا عند الجمهور، كما أنها أيضا جملة المبادئ الأخلاقية الواجب على الصحفي الالتزام بها بشكل إرادي في أدائه لمهامه كمعايير سلوكية تقوده إلى إنتاج عمل نبيل ينال به استحسان الرأي العام، ولعل التعريف المناسب في نظرنا والذي يمكن استخلاصه عند قراءة كتاب ( الصحفي المحترف ) للكاتب الأمريكي " جون هوهنبرج " هو أن " أخلاقيات المهنة الصحفية هي تلك الالتزامات الأساسية التي يجب أن يتحلى بها الصحفي والمتمثلة أساسا في ضرورة العمل من أجل الوصول إلى تغطية منصفة، شاملة ودقيقة صادقة وواضحة مع مراعاة حماية المصادر وتحقيق الصالح العام لا غير، عن ط ريق احترام القانون وحقوق الحياة الخاصة للأشخاص وتصحيح الأخطاء في حال وجودها "<sup>(4)</sup>.

<sup>1</sup> حسن عبد المجيد بدوي ، مرجع سابق، ص 12-13.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 6.

<sup>3</sup> Bois ، libois Ethique de l'informationn Bruxelles, édition de Bruxelles, 1993, P6.

<sup>4</sup> جون هوهنبرج، الصحفي المحترف، تر : محمد عبد الرؤوف كمال، ط 1، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990، ص 495، ص 526.

و لأخلاقيات المهنة الإعلامية مجموعة من المبادئ نجدها تشترك في كل مدونة لأخلاقيات المهنة وهي بمثابة أفكار وتصورات تتكرر تلقائيا من مدونة إلى أخرى بناءً على ما يحمله المهنيون الإعلاميون من أفكار حول الأخلاقيات وتتركز أغلب هذه المبادئ في ثلاث محاور هامة وأساسية سنحاول التطرق إليها فيما يلي:

أول هذه المبادئ هو:

- 1 احترام حق إعلام المواطن والدفاع عنه، وكذا الدفاع عن الوسائل الكفيلة بتحقيقه مثل احترام مصادر المعلومات، نشر المعلومات الصحيحة والدقيقة، النزاهة والكاملة، التفرقة ما بين الحدث والتعليق (\*) بالإضافة إلى استعمال وسائل نزيهة في الحصول على المعلومات.
- 2 احترام حقوق المواطن والدفاع عنها بما فيها الحق في الكرامة والشرف والحق في الصحة البدنية والمعنوية، الحق في التعبير في وسائل الإعلام وحق الرد والحق في احترام الشخصية بما فيها ذات البعد العمومي.
- 3 الحفاظ على الجانب الاجتماعي بعدم الدعوة إلى الحقد والدعوة إلى العصيان المدني أو التمييز العرقي أو العنصري<sup>(1)</sup>.

(\*) إن مسألة فصل الواقعة عن الرأي والتعليق هو محل جدال مستمر بين الباحثين الأكاديميين والصحافيين المهنيين إذ يرى البعض أنه برغم التعهد بالموضوعية والدقة والحقيقة، فإن الأخبار لا تعطي إلا تقريرا جزئيا فقط عن العالم وينسبون النقائص في التقرير إلى الروتين اليومي والمعتقدات التي تقوم عليها الصحيفة اليومية في إنتاج الأخبار، عن عزي عبد الرحمن، عالم الاتصال، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 91.

<sup>1</sup> Bois libois: op.cit, PP 6-7.

## المبحث الثاني: التجارب العالمية الأولى حول أخلاقيات المهنة الإعلامية

### 1- التجربة الفرنسية:

بدأت المحاولات الأولى لترسيخ مبادئ السلوك المهني مباشرة بعد الحرب العالمية الأولى أي حوالي سنة 1918 في فرنسا، وهذا بعدما ظهر أن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً تلعبه في تعبئة الرأي العام عن طريق الدعاية، فتم إثر هذا وضع ميثاق في إشارة إلى بعض الممارسات التي يجب على الصحفي أن يبتعد عنها لأنها لا تقدم الإعلام الموضوعي والصادق، فعليه مثلاً أن يأخذ الخبر من مصادره الصحفية وأن لا يسلك طرقاً غير شرعية للوصول إليه، وعليه أيضاً أن لا يبيع ذمته وألا يقبل أموالاً من أحد حتى لا يؤثر هذا الأمر على أدائه المهني، كما يجب عليه أن يحافظ على سر المهنة وأن يحترم حياة الآخرين وأن لا يمس الأشخاص، وأن لا يخضع حريته في التعبير إلى المساومات والمضايقات مهما كان شكلها . هذا الميثاق تم تعديله ومراجعته عام 1938 جاء فيه " كل صحفي جدير بهذا اللقب يتحمل مسؤولية كل كتاباته حتى تلك الغي ر ممضية، ويعتبر القذف والانتهاكات الباطلة أو غير المؤسسة، وتزوير الوثائق وتحريف وتشويه الأحداث والوقائع والكذب أخطاءً صحفية فادحة جداً ."

كما يندد الميثاق بـ " الوسائل غير الأخلاقية المستعملة للحصول على المعلومات وعدم قبول أي شكل من أشكال الرشوة أو استغلال الامتياز المهني، إضافة إلى عدم القيام بالسرقات الأدبية وعدم استغلال حرية التعبير والصحافة من أجل تحقيق أهداف شخصية وعدم الخلط بين دوره ودور الشرطي ".<sup>(1)</sup>

و بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للفيدرالية الدولية للصحفيين في مدينة بوردو سنة 1954 تبنى الصحفيون الفونسيون الإعلان وتم تسميته ( بعهد الشرف الصحفي ) والذي جاء فيه التركيز على ضرورة تحلي الصحفي بالموضوعية والعمل على تنوير القارئ مع احترام حرمة الحياة الخاصة للأفراد، وسلوك الطرق الشرعية للحصول على المعلومات

<sup>1</sup> Article sans signature: déontologie des journalistes, horizons, 14 Février 1993, p 14.

في مجبر نبيلة، لبلى فريدة، مرجع سابق، ص 12.

وهذا بتكريم الحقيقة والتحقق من المصادر، كما لا يتهم الصحفي الآخرين بالباطل مع ضرورة احترامه لزملائه في المهنة، وذلك بعدم سرقة أفكارهم أي وجوب التحلي بالأمانة، كما على الصحفي في هذا الميثاق أن يؤمن بأنه ليس موظفا حكوميا ولا موظفا حراً يبحث عن خدمة مصلحته الخاصة، بل يجب عليه أن يعمل للصالح العام.

هذه المحاولة حددت مسؤولية الصحفي إزاء المجتمع المتمثل في القراء، وإزاء الحكومة وأيضا اتجاه زملائه في المهنة.

و من خلال سنة 1973 اعتمدت كل من النقابة الوطنية للصحفيين ونقابة الصحفيين الفرنسيين والفيدرالية لمؤسسات الصحفيين اتفاقا موحدا لميثاق جديد بخصوص الحق في الإعلام.

ورد فيه " حرية الصحافة تدعم بحرية الوصول إلى مصادر المعلومات والتعاليق والأحداث واعتراف القانون بحق الصحفي في عدم البوح بمصادر المعلومات المتحصل عليها بصفة سرية، وتوسيع حق التصويب وضرورة تعليم وتدريب نقد الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية في برامج التربية الوطنية بهدف زيادة توعية وتحسيس المواطنين (1)".

## 2- التجربة البريطانية

تعد بريطانيا من الدول التي عمل صحفيوها على وضع (ميثاق شرف للمهنة الصحفية) بمبادرة منهم وبدعم من الاتحاد الوطني للصحفيين، وذلك في سنة 1936 م وكان الهدف الأساسي لمحرري هذه الوثيقة هو " حماية الصحفي وليس القراء فمثلا يدل عليه اسمه (ميثاق شرف المهنة الصحفية ) فإنه قاعدة عامة للسلوك ولاشيء يمكن الصحفي من معارضة سلوك ما يتناقض مع هذه القاعدة (2)".

لكن بعد الحرب العالمية الثانية شكلت الحكومة البريطانية لجنة تحقيق حول الصحافة سنة 1946، وهذا بعد أن زادت الانتقادات الموجهة لوسائل الإعلام، مع

<sup>1</sup> Clements Jones, Déontologie de l'information, une SCO, Paris 1980, P2.

<sup>2</sup> Ibid., P 38.



المطالبة بفرض رقابة على ما تنبثه هذه الوسائل، هذه اللجنة خرجت بنتيجة أنه آن الأوان ليفكر الصحفيون البريطانيون في مجموعة من القواعد والمبادئ التي تنظم وتضبط المهنة.

و المعلوم أن القوانين البريطانية تشرع بمقتضى العرف الذي يتناسب أكثر مع الواقع الاجتماعي، وهذه قوانين مرنة بالإمكان تكييفها مع أي تغييرات تطرأ على الصعيد الاجتماعي، كما أنها عرضة للتأويل الخاطئ مما يؤثر على مهنة الصحافة بشكل سلبي ولهذا رأى " مجلس الصحافة البريطاني " أنه من الأحسن الرجوع إلى ميثاق محرر مصمم بشكل بسيط وواضح وبالفعل تم ذلك سنة 1973.

لكن فيما بعد ظهرت بوادر خلافات حادة في الصحافة البريطانية بين ملاك الصحف والمدراء وبين النقابة الوطنية للصحفيين، هذه الخلافات أفضت إلى الدخول في إضراب واسع النطاق وزعت خلاله تعليمات للصحفيين سميت فيما بعد بالمدونة السلبية Le code négative أهم ما جاء فيها:

- لن نعمل عمليين في آن واحد.

- لن نقوم بتسويد صفحات العدد من الجريدة بما ننشر في نفس التاريخ من السنة الماضية.

- لن نعمل مع صحفيين غير نقابيين<sup>(1)</sup>.

و في سنة 1976 أصدرت " رابطة الصحف البريطانية " توصيات بخصوص قواعد سلوك يلتزم بها الصحفيون بشأن العلاقات العرقية، جاء فيها الدعوة إلى ضرورة عدم التعرض إلى الأشخاص من منطلقات عنصرية بسبب الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين.

<sup>1</sup> Ibid., PP 79-80

### 3- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول في العالم التي تناولت بشكل مركز موضوع حرية الصحافة وأخلاقيات المهنة، من خلال الدراسات والمؤلفات التي عالجت الموضوع من مختلف الزوايا، كما تتمتع كل المؤسسات الإعلامية وكل من له صلة بوسائل الإعلام والاتصال بميثاق مهني خاص به، لكن في المقابل فإن قيمة بعض المواثيق لا تتجاوز الكتابة والتدوين، إذ أن القليل منها تم تطبيقه على الميدان كالمدونة التي وضعتها جمعية الصحف الأمريكية American Society of News Papers سنة 1923، كما صدر في سنة 1926 قانون الآداب والذي لقي استحسانا كبيرا من قبل الصحفيين، هذا القانون يتألف من ثلاث أبواب نوجزها فيما يلي : الآداب، الدقة والموضوعية، وقواعد سير العمل الإعلامي، أما عن الباب الأول والمتعلق بالآداب فينص على ضرورة أن لا يقبل الصحفي هدايا ورحلات مجانية وهذا حتى يحافظ على مكانته وصورته أمام الرأي العام، مع ضرورة احترامه للكرامة الإنسانية وحياة الأفراد الخاصة، وأن يعمل على تقديم الخدمة للصالح العام ويحرص في هذا الشأن على حماية مصادر أخباره.

و جاء في الباب الثاني والمتعلق بالدقة والموضوعية ضرورة أن يتحلى الصحفي بالموضوعية والصدق والابتعاد عن المغالاة والزيف والكذب، كما يلتزم الصحفي بتقديم لكل معلومة مهما كانت طبيعتها تهدف لخدمة الصالح العام.

و الباب الثالث فيه مجموعة من القواعد التي يجب أن يسير عليها العمل الإعلامي، وجاء فيه التركيز على ضرورة احترام وسائل الإعلام لآراء الأشخاص وانتقاداتهم كما عليها أن تسارع في تصحيح الأخبار والمعلومات التي ت تأكد من عدم صحتها كما على الصحفيين أن يتحملوا مسؤوليتهم أمام الرأي العام كاملة غير منقوصة.

هذا القانون تبنته جمعية سيجما دالتاشي Society of Professional Journalists سنة 1973.

و خلال الثمانينات حدث ما يسمى (بفجوة المصادقية)، حيث واجهت وسائل الإعلام الأمريكية العديد من الاتهامات، منها أنها تشوه الحقائق وتعتمد على الإثارة وتقتحم الحياة الخاصة للأفراد وتعمل على تقديم الخدمة الإخبارية بدون توازن ولا عدالة<sup>(1)</sup>، وبعد حادثة (وترغيت) برزت إلى الوجود في أمريكا العديد من المعايير والقيم المهنية، وشكلت لجنة المعايير المهنية للنظر في تجاوزات الصحافة.

كما بدأ الصحفيون يتعاملون مع كبار المسؤولين باعتبارهم كاذبين ومخادعين ويتعاملون مع أنصاف الحقائق أو في أحسن الظروف فإنهم يحجبون المعلومات الحيوية<sup>(2)</sup> والشيء الذي يمكن قوله عن هذه التجربة المهمة في الصحافة والإعلام الليبراليين " أنه رغم تضاعف وتعدد المواثيق المهنية فإنها غير فعالة كونها ليست ذات طابع إجباري والذي يكون مصحوبا بعقوبات في حال وجود خروقات وتجاوزات "<sup>(3)</sup>.

#### 4- التجربة الكندية

تعد كندا من الدول التي حققت مكاسب كبيرة في الميدان الإعلامي، إذ يتمتع إعلامها بعدد كبير من التنظيمات ومجالس وسائل الإعلام وكذا مدونات ومواثيق أخلاقيات المهنة الصحفية، ويعود كل هذا إلى درجة الوعي الكبيرة التي يتحلّى بها الإعلامي الكندي الذي يبحث دائما عن الطرق التي يحمي بها نفسه ومهنته من التجاوزات والأخطاء التي تمس مصداقية المؤسسة التي يعمل بها وثقة الجمهور الذي يعمل لأجله.

و قد لعبت المساحة الكبيرة لكندا والاختلافات الإثنية للشعب، من حيث اللغة والآداب والتقاليد والموروث الشعبي والحضاري دورا لا يستهان به في تدعيم التنوع

<sup>1</sup> عماد مكاي، مرجع سابق، ص 81.

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص 179.

<sup>3</sup> Warneret et Agree et Autres: **Media**, Bruxelles, édition book university 1983, P120.

في مجبر نبيلة، لبلى فريدة، مرجع سابق، ص 28

والاختلاف الحاصل على مستوى موثيق ومجالس الصحافة في كن دا، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتقدمة التي تستعملها وسائل الإعلام الكندية.

في مجال أخلاقيات الصحافة نشير إلى أن الحكومة الكندية كلفت لجنة من مجلس الحكماء ( Le Senat ) بتكوين مجلس وطني للصحافة وهذا سنة 1970 بغية الإعلان عن القانون الوطني للصحافة والذي لقي م قاطعة ومعارضة ورفضاً كبيراً من قبل الإعلاميين الكنديين.

و تكررت المحاولات لوضع ميثاق أخلاقيات المهنة، أهمها محاولة مجلس صحافة (الكيبك سنة 1973) والذي وضع لجنة تمثيلية تتكون من صحفيين مهمتهم القيام بسبر آراء الجمهور لمعرفة ميولاتهم وتوجهاتهم ومواقفهم بخصوص المواضيع والأخبار التي تصدر عن وسائل الإعلام، في المقابل رأى (مجلس أونتاريو) أنه لا داعي لوضع ميثاق لأخلاقيات المهنة مفضلاً الاعتماد على القانون العرفي الذي يتعامل به مجلس الصحافة البريطاني<sup>(1)</sup>، ومن أهم مجالس وسائل الإعلام في كندا نذكر:

1 مجلس (ويند سورميديا) والذي أسس سنة 1971 بمبادرة من صحيفة *Windsor Daily star* وذلك بغرض النظر في الاتهامات الموجهة ضد المؤسسات الإعلامية، وهذا المجلس يتمتع بشعبية كبيرة لأنه يحاول التقريب دائماً بين ما تقدمه المؤسسات الإعلامية والجمهور، كما يندد دوماً بالتدخلات الخارجية في مهنة الصحافة.

2 مجلس صحافة (أونتاريو) و(ألبيرتا) وتأسس هذان المجلسان سنة 1972 ويعتمدان على النموذج البريطاني بخصوص أخلاقيات المهنة، وبهدف معالجة التجاوزات المتعلقة بالصحافة المكتوبة قام الصحفيون بوضع " ميثاق النزاهة المهنية " والذي حضي بالتبني عام 1964 كما لهذان المجلسان صلاحية توزيع البطاقات المهنية وسحبها.

<sup>1</sup> Clément Jones, op-cit, P41.

3 جمعية صحافي الإذاعة والتلفزيون الكندي، تعد هذه الجمعية من أقدم وأعرق الجمعيات المهنية في العالم، إذ يرجع تاريخ إنشائها إلى سنة 1929، وهي تتمتع بشعبية كبيرة في الأوساط الإعلامية وحتى لدى الجماهير، كما تتمتع أيضا بكثير من الصلاحيات أهمها إعطاء البطاقات المهنية وسحبها وكذا إصدار إنذارات إلى الصحفيين أو المحطات الإذاعية والتلفزيونية.

و لم تتوقف مهمتها عند هذا الحد بل راحت تتابع مدى احترام وتطبيق الصحفيين لميثاق أخلاقيات المهنة الصحفية عند إعداد البرامج التلفزيونية أو الإذاعية، ولهذا الغرض نجدها شكلت لجنة أخلاقيات المهنة التي تقوم بتلقي البلاغات الموجهة ضد الصحفيين والمؤسسات الإعلامية<sup>(1)</sup>.

#### 5- التجربة اليابانية

إن وسائل الإعلام اليابانية تعد من أكثر وسائل الإعلام تطورا في العالم نظرا لتحكمها في التقنيات التكنولوجية الحديثة للاتصالات، وبالإضافة إلى ممارستها الفعلية لحرية التعبير التي يكفلها الدستور، كما لا يوجد تشريع خاص بالصحافة أو حتى أية هيئة يخول لها إعطاء التصاريح والجوازات للصحف والصحافيين للقيام بمهامهم، ويرى الباحثون " أن الصحفيين اليابانيين يولون احتراما كبيرا لمبادئ ميثاق الشرف للأخلاقيات المهنية وكذا مجالس الصحافة، حيث يتعاملون معه بكل جدية وصراحة "<sup>(2)</sup>.

و تتكفل هيئة ( نيهون شنبون كيوكي Nihon shinbon Kyokai ) بمراقبة ما تكتبه الجرائد ووكالات الأنباء، كما تراقب الإشهار، وتقوم أيضا بمراقبة وفرز كل الصور والمواضيع التي من شأنها خرق ميثاق أخلاقيات المهنة، ولدراسة هذه الحالات تجتمع هذه الهيئة كل شهر في مجلس يتكون من 50 صحفيا يسمى مجلس التحرير وبناءً على ما يخرج به المجلس فإنه يوجه مجموعة من الإنذارات إلى الذين خرّقوا الميثاق كما تقوم هذه الهيئة وبالاكتفاء على باحثين مختصين في الميدان الإعلامي بأبحاث حول

<sup>1</sup> Ibid., PP 41-42-43.

<sup>2</sup> Clément Jones, op. cit, P51.

أخلاقيات المهنة وحول وسائل الإعلام، وأهم النقاط التي تناولها ميثاق أخلاقيات المهنة الإعلامية في اليابان ما يلي:

- على الصحفي أن ينقل الأخبار دون تحريف وأن يعتمد على الموضوعية وأن يتجنب التحيز للآراء التي لا تخدم المهنة.
- على كاتب الافتتاحية أن يعلم جيداً أن الافتتاحية هي المقال الذي يبين توجه الجريدة وخطها السياسي، حيث يجب عليه التعبير بجرأة عن آرائه بدون مجاملة ويأخذ بعين الاعتبار أنه الناطق باسم كل الذين من دونه لا يملكون وسيلة لإسماع أصواتهم.
- على الصحفي أن يؤمن بمبدأ التسامح، حيث أن من أولويات الديمقراطية الحقيقية هي الاعتراف بحريات الرأي الشخصية والجماعية، والتسامح يسمح للجريدة أن تعطي اهتماماً لتقديم الأخبار السياسية التي لا توافق خطها السياسي في الوقت الذي تقدم فيه الأخبار.
- يجب على الصحفي أن يحترم شرف الأشخاص مثل باقي الحريات الأساسية والفردية للشخص، كما يجب أن يصح وينشر كل خطأ يظهر على مقاله حتى يطلع عليه الجمهور.
- على الصحفي أن يتمتع بالمسؤولية إذ أنه عندما يقدم المعلومات ويعلق على الأحداث فإنه يؤثر على الرأي العام<sup>(1)</sup>.

## 6- تجارب عالمية

و جاءت محاولة أخرى إثر انعقاد المؤتمر العالمي لاتحاد الصحافة في مدينة (براغ) التشيكوسلوفاكية عام 1936، وقد تطرقت هذه المحاولة إلى ما يجب على الصحفي فعله، إذ يرى واضعو هذه المحاولة بأنه يجب على الصحفي الاعتماد على الصدق والأمانة والابتعاد عن الإثارة والتعصب وزعزعة الثقة بين الدول، وعليه أن يعرف حقه وحق الآخر في نشر الأخبار سواء كانت داخلية أو خارجية، وعلى الصحفي

<sup>1</sup> عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص 169.

أن يكون مواكبا للتغيرات التي تطرأ على المجتمعات وكذا متسع الأفاق على ما يجري في هذه التغيرات وعلى الصحفي أن يبتعد عن الانتقادات التافهة وتزيين العنف ومحاربة فكرة حتمية الحروب، ونشر دعوة السلام التي ترغب فيها معظم الدول<sup>(1)</sup>.

لقد انصب اهتمام هذه المحاولة على تحقيق السلم والأمن العالميين، وهذا راجع إلى أن هذه المحاولة قد جاءت في فترة ما بين الحربين العالميتين، التي تميزت بتوتر العلاقات الدولية، لذا فإنه يمكن القول بأن أخلاقيات المهنة تعكس الظروف التاريخية التي تظهر فيها<sup>(2)</sup>.

و لا يجب أن نغفل المحاولة التي جاءت أثناء انعقد المؤتمر الأول للصحافة القومية للأمريكيين سنة 1942 بمدينة المكسيك، والتي يعتبرها الدكتور عبد اللطيف حمزة المحاولة السادسة في العالم لغرض تأصيل أخلاقيات المهنة الإعلامية، هذه المحاولة توجت بمجموعة من المبادئ التي جاء فيها أن الصحافة الكفؤة الأمانة تتطلب الموضوعية والصدق واحترام سرية المهنة كما تطرقت هذه المحاولة إلى العقاب والمسؤولية التي تلقى على الصحيفة وكذلك مسؤولية اتحاد الصحفيين... كما نص على ضرورة أن تعتذر الصحيفة للأشخاص الذين أساءت إليهم في حالة القذف والسب وأن تبتعد عن نشر الانحرافات والعنف وأن تحترم الحياة الخاصة للأشخاص<sup>(3)</sup>.

## 7- التجربة المصرية

تعد مصر أول الدول العربية التي عرفت أول تجربة للصحافة<sup>(\*)</sup> وقد عرفت تطورات كبيرة أدت إلى تراكم عدد لا بأس به من موانئ الشرف المرتبطة بالصحف والدورات والبت الإذاعي، إلى جانب القوانين التي تنظم إصدار الصحف وحماية القيم وقد ساعد صدور أو دستور في مصر عام 1923 الصحافة على العمل بمبادئ الحرية في التعبير والرأي، وهذا من خلال مادته (15) التي نصت على " أن الصحافة حرة في

<sup>1</sup> عبد اللطيف حمزة ، مرجع سابق، ص 169.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 169.

<sup>3</sup> المرجع السابق ، ص 171.

حدود القانون والرقابة على الصحف المحظورة وإنذار الصحف أو وقفها وإلغائها عن طريق الإدارة محظور إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعي<sup>(1)</sup>، كل هذا كان تربة خصبة لتبلور مجموعة من مبادئ السلوك المهني الكفيلة بتوجيه رجال الإعلام إلى السلوك الحسن والصحيح خلال ممارستهم المهنة.

بالإضافة إلى وجود ترسانة من العقوبات التأديبية الصارمة التي تصل إلى طرد الصحفي من منصبه، حيث جاء مثلا في صيغة تحذير في ميثاق الشرف للراديو والتلفزيون " أنه لا يحق للصحفي أن يشك ويمس بالأبطال الوطنيين الأحياء منهم والأموات أو المساس بالقيم الوطنية، ويبيدي ( كلiment Jones ) ملاحظته في هذا الشأن بقوله : " يظهر التوجه أكثر فأكثر نحو تبيان النواحي المثالية والوطنية المتأججة داخل مواثيق الشرف المصرية<sup>(2)</sup> .

كما عملت النقابة الوطنية للصحفيين المصرية منذ سنة 1941 على صيانة حقوق الصحفيين وواجباتهم وتنظيم علاقات الصحافة مع الحكومة والجمهور وسن القواعد المنظمة لمزاولة المهنة الصحفية وبيان العادات المرعية فيها وجزاء المخالفين جراء الخروج على مبادئ المهنة ولوائحها و تسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة والتي تنشأ بين أعضاء النقابة أو بينهم وبين غيرهم، والعمل على تحقيق كل مشروع أو عمل من شأنه رفع مستوى الصحافة وإعلاء كرامتها<sup>(3)</sup> .

و قد تبنت الصحافة المصرية عام 1972 ميثاقا للعمل ونص على الواجبات المهنية للصحافة، جاء في بعض مقاطعه : " نحن الصحفيون المصريون مؤمنون بالدور الذي تقوم به الصحافة الوطنية عن طريق الكفاح الطويل للشعب المصري، حيث نعبر عن آماله وننقاسم آلامه وندعم جهوده ضد كل أشكال الاستغلال والاضطهاد<sup>(4)</sup> .

\* حيث أنه في سنة 1821 ظهرت بها أول صحيفة هي " الوقائع المصرية " .

<sup>1</sup> خالد فهمي مصطفى، مرجع سابق، ص 19.

<sup>2</sup> Clément Jones, op. cit, P 7.

<sup>3</sup> خليل صابات، مرجع سابق، ص 289.

<sup>4</sup> Ibid, PP 74-75.



و قد ورد في مدونة الأخلاقيات المصرية مبادئ عدة توجه الخط السياسي والإيديولوجي للصحافيين، والمرافق للخطط المرسومة من قبل السلطة والاتجاه العام للمجتمع المصري:

- الحماية ضد الاستغلال والاحتلال والهيمنة الخارجية.
- العمل على تطوير الاشتراكية باعتبارها نظاما مذهبيا وطريقة في الحياة.
- القيم الروحية عنصر أساسي في الميراث الثقافي والفكري للشعب المصري.
- العمل من أجل السلام والتعاون الدولي في إطار ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات الدولية.
- الدفاع عن حرية الصحافة وحمايتها من كل تجاوز.
- و قد جاء في الجزء الثاني من هذه المدونة تعليمات لكل الصحافيين تتعلق بكيفية الوصول إلى المعلومات وكيفية نشرها، كما دعت إلى عدم استغلال المهنة لأغراض شخصية والاعتراف بحق الرد والالتزام بالموضوعية وضرورة الفصل بين الإشهار أو الإعلان والتحرير حتى لا يؤثر مبدأ المال على مبدأ الحقيقة<sup>(1)</sup>.
- و يجب في هذا الصدد أن لا نغفل الفترة التي توحدت فيها بعض الدول العربية تحت اسم الجمهورية العربية المتحدة، حيث وفي سنة 1960 قدمت لجنة التوجيه القومي محاولة بعنوان ميثاق شرف للمشتغلين في وسائل الإعلام إذ حثت هذه المحاولة على ضرورة إبراز مفهوم القومية العربية وتحقيق الوحدة العربية، كما جاءت فيه دعوة صريحة إلى التمسك بالمبادئ الدينية.
- إضافة إلى هذا فإن هذه المحاولة تدعوا إلى ضرورة تحقيق الديمقراطية مع مراعاة الاشتراكية<sup>(2)</sup>.

و في سنة 1964 صدرت محاولة أخرى متمثلة في دستور الاتحاد العام للصحفيين العرب وقد نص هذا الدستور الصادر عن الاجتماع التأسيسي الذي انعقد في

---

<sup>1</sup> Ibid, PP 74-75.

<sup>2</sup> Ibid, PP 74-75.

فيفري 1964 على مسؤوليات الصحفيين العرب المهنية والأخلاقية حيال مجتمعهم، مثل الأمانة والصدق والمسؤولية ومراعاة المصلحة العامة والتأكد من صحة المعلومات والابتعاد عن المصلحة الشخصية لأن شرف المهنة الصحفية يتطلب ذلك، والحفاظ على سرية المصادر والحياة الخاصة للأفراد، ولم يقتصر الدستور العربي على تحديد مسؤولية الصحفي اتجاه مجتمعه ومؤسساته فحسب، بل وأيضاً اتجاه مهنته التي يجب أن يكافح من أجل شرفها<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> عبد اللطيف حمزة، مرجع سابق، ص 187.

### المبحث الثالث: أخلاقيات المهنة من خلال المواثيق والتنظيمات الدولية

صدور قواعد السلوك المهنية عن التنظيمات المهنية هو الإجراء الغالب في العالم وبخاصة في الدول الديمقراطية الليبرالية<sup>(1)</sup> وتعد هذه التنظيمات المهنية للصحفيين و التي تتمثل في النقابات والروابط والاتحادات الصحفية، أقدر الهيئات وأكثرها التزاما في إمكانية التصدي للانتهاكات التي تتعرض لها مهنة الصحافة وممارسوها، كما تعد الجهة الوحيدة المفوضة من قبل الصحفيين للدفاع عن حقوقهم والحفاظ على كرامة المهنة<sup>(2)</sup> وهذا من خلال سن وتحرير نصوص أو مدونات أو مواثيق شرف لتبيان وتوضيح أخلاقيات المهنة الصحفية التي هي عبارة عن مجموعة من القواعد التي لا تتصف بالالتزام " حيث لا يترتب عن مخالفتها سوى مسؤولية مهنية وأخلاقية تنظر فيها مجالس خاصة أو لجان انضباطية ... أو محاكم شرفية "<sup>(3)</sup>.

و التنظيمات الصحفية هذه قد تكون ذات بعد إقليمي أو وطني وهناك المخططات التي تعطي للأخلاقيات أبعاداً دولية يلتزم بها الصحفيون المتواجدون في أقطار متعددة ولعل أبرز هذه التنظيمات:

#### 1- المنظمة الدولية للصحفيين:

ظهرت هذه المنظمة عام 1946 إذ أنها تعتبر أولى المنظمات المهنية التي ناقشت وضعية قواعد السلوك الصحفي، إذ أنها أصدرت توصيات كثيرة في هذا الشأن عام 1960 أهمها " إن كل صحفي جدير بهذا اللقب لا يقبل بأي شكل من الأشكال التحريف أو إخفاء الحقائق ويواجه كل محاولة لتزييف المعلومات المشهورة والجارحة، وعلى الصحفي أن يتحلى بالضمير المهني وهذا بتحملة مسؤولية ما يكتب، كما من مسؤوليته الدفاع عن الآداب العامة والشرف المهني ... كما يرى هذا التنظيم أن مهمة تكوين

<sup>1</sup> علي قسايسية، التشريع الإعلامي وطبيعة القواعد المهنية " المجلة الجزائرية للاتصال، جامعة الجزائر، قسم علوم الإعلام والاتصال، العدد 08-1994، ص 24.

<sup>2</sup> عواطف عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 145.

<sup>3</sup> علي قسايسية، مرجع سابق، ص 24.

صحفيين يتحلون بشعور المسؤولية واحترام السلام والدعوة إليه والتحلي بالإنصاف والحياد هي من واجباته الأولى<sup>(1)</sup>.

و قد عقدت المنظمة في نوفمبر 1973 اجتماعا استشاريا وهذا بمقر (اليونيسكو) خرجت فيه بمشروع لقواعد السلوك الصحفية، جاء في أهم نقاطه ما يلي:

- ضرورة أن يتأكد الصحفي من دقة الوقائع التي ينقلها وعدم القيام بالتحريف أو حجب المعلومات.
- على الصحفي أن يحترم سرية المصادر التي انتقى منها معلوماته، كما يلزمه الميثاق والضمير المهني بتحمل مسؤولية ما يكتب.
- الابتعاد عن القذف والشتم والسب وإثارة النعرات العرقية.
- الابتعاد عن الأساليب والطرق الغير شرعية المؤدية للمعلومة.
- على الصحفي أن لا ينسب عمل غيره لنفسه ( السرقة الأدبية).
- أن يضع في أول وأهم مبادئه نبذ العنف والمناداة والدفاع عن حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والعمل على تجسيد الخدمة العمومية<sup>(2)</sup>.

## 2- الفيدرالية الدولية للصحفيين

في سنة 1952 تأسست " الفيدرالية الدولية للصحفيين " وتعلقت جل انشغالاتها بقواعد السلوك المهني، إذ عالجت مشكلة الأخلاق المهنية واعتمدت في اجتماع (بورديو) الفرنسية إعلانا حول واجبات الصحفيين ثم صادقت سنة 1962 على اللائحة الأخلاقية المهنية<sup>(3)</sup>.

هذه اللائحة تبين بصفة جيدة الأخطاء الفادحة مثل استعمال وسائل غير شريفة للحصول على المعلومات وعدم قبول الامتيازات والهدايا من أجل الحصول على المعلومة<sup>(4)</sup> وأهم ما جاء فيها أن واجبات الصحفي في البحث والتقرير والتعليق على

<sup>1</sup> Clément Jones, op cit, P13.

<sup>2</sup> Ibid., P13.

<sup>3</sup> علي قسايسية، مرجع سابق، ص 28.

<sup>4</sup> Clément Jones, op cit, PP 13-14.

الأحداث، هي احترام الحقيقة بجميع أشكالها وهذا لتجسيد واقع الخدمة الإعلامية البناءة وتكريس مبدأ حق الجمهور في المعلومة، بالإضافة إلى الدفاع المشروع عن حرية الرأي والتعبير، كما يتمتع الإعلامي عن استعمال المعلومات التي تجهل مصادرها وأن يستعمل الطرق المشروعة للوصول إليها، كما يحاول أن يحمي الحياة الخاصة للأفراد ويعمل على تصحيح الأخبار والمعلومات الخاطئة.

كما نص على حقوق الصحفي والمتمثلة في " حرية الوصول إلى مصادر المعلومات وحق التحقيق بكل حرية في الأحداث التي تهم الحياة العامة، حقه في رفض الضغوط التي قد تمارس عليه لمخالفة الخط العام للمؤسسة الإعلامية أو رأيه المهني ... الخ "(1).

### 3- فيدرالية أمريكا اللاتينية

في المكسيك تأسست هذه الفيدرالية سنة 1970، عدد الصحفيين المنتمين لها بلغ 60 ألف، وقد رسخت إعلانا جاء فيه على وجه الخصوص " أنه لمن الواجبات المقدسة للصحافيين في أمريكا اللاتينية المساهمة في استقلال أمتنا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا وفي إقامة نظام اقتصادي دولي جديد وفي تصفية الاستعمار الإعلامي "(2).

كما أن الفيدرالية تناضل من أجل تغيير نظام الملكية الخاصة لوسائل الإعلام من أجل تحريرها من الاحتكاريين الذين يخدمون المصالح الإمبريالية، ويعلن فيها الصحفيون أنهم من المعارضين للأنظمة الاستبدادية الشمولية والفاشية، وكل من يحاول أن يضغط على الشعوب بالقهر أو الاضطهاد، فالمهنيون عليهم الدفاع عن حقوق الشعوب الأمريكولاتينية وحقوق الإنسان فيها، كما صادقت منظمة صحافي أمريكا اللاتينية على إعلان المبادئ سنة 1979 ووافقت عليه 12 منظمة مهنية وطنية في أمريكا اللاتينية.

<sup>1</sup> علي قسايسية ، مرجع سابق، ص 30.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 30.

#### 4 منظمات صحفية المجموعة الأوروبية إعلان (ميونيخ)

على الصعيد الجهوي دائماً اعتمدت ست (06) نقابات صحافية تابعة للمجموعة الأوروبية في اجتماع عقد بميونخ 1971 " إعلان واجبات وحقوق الصحفيين " <sup>(1)</sup> الذي اعتبر مرجعاً أساسياً لأخلاقيات المهنة الإعلامية في أوروبا.

يتكون إعلان ميونيخ من قسمين : قسم أول يبين واجبات الصحفيين وقسم آخر يبين حقوقهم المترتبة عن هذه الواجبات، وسوف نورد فيما يلي بعض هذه الواجبات :

- أن يحترم الصحفي الحقيقة ويجعلها فوق كل اعتبار وأن يقدمها للجمهور بأية طريقة.

- أن يدافع عن مبدأ حرية التعبير والاختلاف في الرأي.

- أن يحترم الحياة الشخصية للأفراد.

- أن يحتفظ بالسر المهني وأن يصحح كل خطأ يرد فيما كتب ونشر.

- عدم الخلط بين مهنة الصحافة والدعاية والإشهار.

و في المقابل من كل هذه الواجبات تضمن إعلان ميونيخ مجموعة من الحقوق نوجزها فيما يلي :

- من حق الصحفي أن يصل إلى مصادر المعلومات وأن يقوم بالبحث عن الحقيقة بدون معوقات تعترض تقدمه.

- أن لا يرضخ لأي أمر يأتيه من شخص لا يمثل هيئة التحرير أو ينتمي إليها.

- الالتزام بعدم قبول كل ما من شأنه أن يمس بالخط العام للجريدة.

- للصحفي الحق في رفض أي مهمة صحفية لا تتوافق مع قناعاته ولا ضميره.

- الأخذ بعين الاعتبار وظيفة مسؤولية الصحفيين، حيث يحق لهم التمتع بالاتفاقيات

الجماعية والعقود الفردية، والتي من شأنها ضمان وتأمين الصحفيين مادياً

<sup>1</sup> علي قسايسية، مرجع سابق، ص 28.

ومعنويا، وضرورة حصولهم على مقابل يلائم مهمتهم الاجتماعية والكافية لتضمن لهم الاستقلالية الاقتصادية<sup>(1)</sup>.

#### 5- الإتحاد العام للصحفيين العرب

بعد انعقاد المجلس التأسيسي للاتحاد العام للصحفيين العرب في 21 فيفري 1964 تم الاتفاق على ميثاق يتضمن مسؤولية الصحافة العربية من الناحية المهنية والأخلاقية اتجاه المجتمع، وأفضى على هذه المسؤولية الإلزامية وحددها على أساس اجتماعي وجاء في هذا الميثاق:

- ضرورة أن يتوخى الصحفي الأمانة والصدق في بسط الآراء وتفسيرها.
- مراعاة المصلحة العامة في كل ما يقدم للرأي العام.
- التأكد من المعلومات التي يحصل عليها الصحفي.
- الالتزام بعدم إخفاء الوقائع الصحيحة.
- الحفاظ على سرية المصادر.
- احترام حق الرد وحق التصحيح.
- ضرورة الدفاع عن شرف المهنة وعدم النشر لمن يسيء سلوكهم لهذا الشرف.
- النضال ضد كل اضطهاد لحرية الصحافة.
- الحرص على احترام زملاء المهنة.

#### 6- محاولة منظمة اليونيسكو في وضع قواعد سلوك مهنية:

لقد حاولت منظمة اليونيسكو كهيئة أممية مختصة بالتعاون مع منظمات مهنية دولية وجهوية وضع معايير مهنية ممكن أن تعمم المبادئ العامة لاستعمال وسائل الإعلام الجماهيرية<sup>(2)</sup> فقد طرحت مشروعا لوثيقة دولية لأخلاقيات المهنة سنة 1950 رفضه مجموع الصحفيين بحجة أن المسؤولين الرسميين ساهموا في صياغته ما أثار حفيظتهم ورفضوا أي شكل من أشكال الوصاية، وتم إعادة المناقشة ما بين 1950 و 1952، حيث

<sup>1</sup> Clément Jones, op cit, P14.

<sup>2</sup> علي قسايسية، مرجع سابق، ص 27.

أعدت لجنة حرية الإعلام والصحافة للأمم المتحدة مشروع قواعد دولية للسلوك المهني تتعلق أحكامه خاصة بحرية الإعلام باعتبارها حق من الحقوق الأساسية للإنسان وبصدق الأنباء ودقتها وعدم تحريف الحقائق ونبذ الاستفادة الشخصية على حساب الصالح العام وواجب الذين يبتون الأنباء والتعليقات الخاصة بالبلدان الأجنبية في الحصول على المعارف الكافية التي تكفل لهم الكتابة عن البلد المعني بصورة دقيقة وعادلة، وقد أرسل المشروع إلى عدد من المؤسسات الإعلامية والروابط المهنية للمناقشة والإثراء ولكن دون جدوى<sup>(1)</sup>.

و أشرفت منظمة اليونيسكو منذ 1979 على اجتماعات استشارية ضمن منظمات عالمية وإقليمية للصحفيين الممثلة لقراءة 400 ألف صحفي محترف في جميع أنحاء العالم تمخض عنها عام 1980 ما يعرف بإعلان مكسيكو<sup>(\*)</sup>.

#### 7- ميثاق الشرف الإسلامي للإعلام

في عام 1979 تم تقديم المشروع الأول لميثاق الشرف الإسلامي للإعلام وهذا في إطار التمهيد للمؤتمر الأول للإعلام الإسلامي الذي انعقد في جاكرتا سنة 1980 وأخذ هذا الميثاق صفة العمومية والشمولية، بحيث لا يقتصر على ميدان معين من الإعلام مثل الصحافة المكتوبة فقط، كما عمل واضعو الميثاق على إضفاء صفة الواقعية والموضوعية عليه حتى يتمكن صحفيو المجتمعات الإسلامية من تطبيقه، ويخضع في الوقت نفسه لاحترام المجموعات الدولية الأخرى.

هذا الميثاق يعد ثمرة مجهودات ضخمة من قبل باحثين متخصصين في المجال كما يعتبر دليلا عمليا متميزا، وهذا حتى يتمكنوا من إقرار ميثاق عام للإعلام الإسلامي وقد أعدت منظمة (إدعاءات الدول الإسلامية) مشروع ميثاق الشرف الإعلامي الإسلامي والذي احتوى على 22 مادة قسمت إلى ثلاثة أجزاء:

<sup>1</sup> علي قسايسية ، مرجع سابق ، ص 27.



1 المهام والواجبات.

2 الأخلاق والمبادئ.

3 واجبات الحكومة والمؤسسات.

تضمن الجزء الأول الإشارة إلى مسؤولية الصحفي إزاء الفرد المسلم، وهذا بتقديم الحقيقة دون تزيفها، كما يعمل على تكامل شخ صيته الإسلامية مع تنميتها فكريا وثقافيا واجتماعيا وسياسيا، وهذا عن طريق تبيان واجباته اتجاه الآخرين وحقوقه وحرياته الأساسية مع ترسيخ إيمانه بالقيم الإسلامية والمبادئ الخلقية الأصيلة النابعة من الدين.

وجاء في الجزء الثاني المتعلق بالأخلاق والمبادئ، ضرورة أن يتحلى الصحفي بالحرص على قدسية المهنة وشرفها، مع تجنبه للعبارات المبتذلة السوقية، والامتناع عن نشر وإذاعة الأخبار المغرضة أو الشكوك في صحتها أو ترويج الإشاعات، كما يحرص على مكافحة كافة الجرائم والسير في إطار جهود محو الأمية ومكافحة كل الأخبار التي لا تحترم مقومات الأمة الإسلامية، أما عن الجزء الثالث والمتعلق بالواجبات الحكومية والمؤسسات فيقع على عاتق هذه الأخيرة العمل على تطوير مضمون الإعلام الإسلامي والاستجابة لمتطلبات الشعوب، وهذا للتفادي والتصدي للغزوات الفكرية المتعددة الأوجه<sup>(1)</sup>.

هذه ربما أغلب التنظيمات العالمية والتي حاولنا في هذه الصفحات الإشارة إليها بصفاتها تنظيمات بادرت إلى وضع مجموعة من المبادئ وقواعد السلوك المهنية، والتي تضع الصحفي دائما في مكانة تجعله يمارس بصفة مرضية ومقبولة إلى حد بعيد.

<sup>1</sup> طالع في هذا الشأن: - حسن عماد مكاوي، مرجع سابق.

- خليل صابات، مرجع سابق.

- خالد مصطفى فهمي، مرجع سابق.

- يوسف محمد قاسم، مرجع سابق.

### المبحث الرابع: أخلاقيات المهنة الإعلامية من خلال قانون 1982

جاء قانون الإعلام 1982 بمثابة تطبيق لما ورد في الميثاق الوطني لسنة 1976 الذي أكد على ضرورة تحديد دور الصحافة والإذاعة والتلفزيون بواسطة القانون والذي يكرس بدوره حق المواطن في الإعلام، وقد كانت الصحافة آنذاك تعاني جميع أنواع الضغوطات في ظل الفراغ القانوني، وتم تقديم نص مشروع هذا القانون من طرف الحكومة إلى مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ 25 أوت 1981 وبعد مناقشته تم ضبط وإصدار القانون في صورته الرسمية بتاريخ 06 فيفري 1982، تكون الهيكل العام لقانون النشر 1982 من 128 مادة موزعة على 59 مادة كمدخل يحتوي على المبادئ العامة وخمسة أبواب.

- إن قانون النشر 1982 وفيما يخص أخلاقيات المهنة الصحفية آداب العمل فقد تطرق إليها بطريقة سريعة وغامضة، فالمواد التي مست بصفة مباشرة آداب المهنة قليلة جداً يمكن حصرها في خمسة مواد، 49، 48، 45، 42، 35، فالمادة 35 ترى أن " يعمل الصحفي المحترف بكل مسؤولية وإلزام على تحقيق أهداف الثورة، كما تحددها النصوص الأساسية لحزب جبهة التحرير الوطني "(1).
- و عليه، فالصحفي ملتزم بمبادئ حزب جبهة التحرير الوطني ويدافع عن احتياجات الاشتراكية، مما يعني ربط الصحفي بإيديولوجية الحزب الواحد.

أما المادة 42، يجب على الصحفي المحترف كما يحدده القانون:

- أن يمارس مهنته ضمن منظور عمل نظامي في خدمة الاختيارات التي تتضمنها النصوص الأساسية للبلاد.
- أن يحترس من إدخال أخبار خاطئة أو غير ثابتة من نشرها أو السماح بنشرها.
- أن يحترس من استعمال الامتيازات المرتبطة بمهنته في أغراض شخصية.

<sup>1</sup> نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر، ط2، دار الخلدونية، 2009، ص 23.

- أن يحترس من تقديم أي عمل يمجّد فيه مزايا مؤسسة أو مادة يعود بيعها أو نجاحها عليه بفائدة مادية بصورة مباشرة أو غير مباشرة "(1).

هذه المادة تلزم الصحفي بضرورة الاحتراس من نشر أخبار خاطئة أو استعمال امتيازات مرتبطة بمهنته من أجل مصلحة شخصية أو تمجيد خصال مؤسسة.

في الواقع هناك تناقض بين نص المادة وواقع الممارسة الإعلامية، إذ أن الصحفي الذي لا يمجّد مؤسسات السلطة أو الذي يسمح بانتقادها يتعرض للعقاب.

و تنص المادة 48 " سر المهنة حق و واجب معترف به للصحافيين الذين تسري عليهم أحكام هذا القانون "

هذا الاعتراف بأحقية سر المهنة للصحافيين هو في صالح الممارسة الإعلامية الراقية لولا المادة 49 التي قلّصت مما منحت المادة 48، حيث تنص على " أن المبدأ المنصوص عليه في المادة 48 أعلاه لا يعمل به أمام السلطة التي يؤهلها القانون في الحالات التالية:

-في مجال السر العسكري على النحو الذي يحدده التشريع المعمول به.

-في مجال السر الاقتصادي الاستراتيجي.

-عندما يمس الإعلام أمن الدولة.

-عندما يمس الإعلام أطفالا أو مرهقين.

- عندما يتعلق الأمر بأسرار التحقيق القضائي (2)

و بذلك فإن المادة 49 قد أنقصت من حصانة الصحفي في حماية سرية مصادره عندما يتعلق الأمر بأحد المجالات المذكورة.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادرة بتاريخ 06 فيفري 1986.

<sup>2</sup> نور الدين تواتي ، مرجع سابق ، ص24

كما أن المادة 49 تقلص من حرية الصحافة بذاتها، فهي تجعل الصحفي متردد في خوض أي مجال من تلك المجالات التي يسقط عنه - إذا فعل - حق الاحتفاظ بالسر المهني (1)

أما المادة 45 فتتص على حرية الصحفي المحترف في الوصول لمصادر الخبر. بالإضافة إلى المواد السابقة، هناك مواد أخرى تمس بشكل أو بآخر أخلاقيات المهنة، فالمادة 19 تنص على " يجب على الناشرين أن يقدموا لوزارة الإعلام قصد المراقبة ما يلي : حساب الاستثمار وحصيلة نشاط مؤسساتهم وقائمة بأسماء الصحفيين المستخدمين لديها كل سنة ".

عدد النسخ المسحوبة ومبيعات كل عدد منها، كل ثلاثة أشهر "

تعتبر المادة 19 المادة الوحيدة التي احتوت على لفظ الرقابة وهنا يقصد بها المحاسبة المالية للمؤسسات الإعلامية، وت قدم المؤسسة إحصائيات للصحافيين العاملين لديها، كما يمكن ملاحظة أن محرري هذا القانون قد عمدوا إلى استخدام لفظ " التوجيه " بدلا من مصطلح " الرقابة " ربما لأن هذا واقع على الأذان، كما أن لفظ التوجيه كثيرا ما تداوله المسؤولين في الخطب والتصريحات السياسية، وهذا إشارة منه إلى إحدى الوظائف التي لابد من استعمالها للنهوض بالصحافة الوطنية، وربما كان هذا المشروع متأثرا بهذه الخطب في فترة ما بعد الاستقلال(2).

أما المادة 46 " على كل إدارة مركزية أو إقليمية جماعة أو مصلحة، أو هيئة عمومية، وكل مؤسسة إقليمية أو محلية ذات طابع اقتصادي، اجتماعي، ثقافي، أن تقدم الإعلام المطلوب للممثلين الرسميين للصحافة الوطنية "(3).

استنادا لنص المادة فإنه من واجب الإدارات العمومية مساعدة الصحفيين في مهمتهم إعلام المواطن.

<sup>1</sup> نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup> نور الدين تواتي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

<sup>3</sup> ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 1982/02/06.

المادة 71 " يتحمل المدير وصاحب النص أو النبا مسؤولية كل نص مكتوب، نشرية دورية وكل نبا تنشره الوسائل السمعية البصرية، ويجب على كل من يستعمل حقه في التعبير عن رأيه طبقا للحقوق الدستورية للمواطن من خلال وسائل الإعلام الوطنية، أن يمارس ذلك من خلال أحكام هذا القانون وعلى المدير أن يتأكد من قابلية التعرف على صاحب النص قبل نشره "(1).

معنى ذلك أن الصحفي لا يتحمل مسؤولية مقاله وحده وإنما المؤسسة الإعلامية هو الآخر، لذا فعلى المدير أن يتعرف على هوية صاحب النص قبل الموافقة على نشره، كما أن حرية الرأي والتعبير للصحفي يجب أن تكون طبقا للحقوق الدستورية للمواطن.

و ورد في المادة 73 " يتحمل مسؤول المطبعة، مسؤوليته تماما كالمدير وصاحب النص المكتوب، مشمولا في الإطار الذي تنص عليه المادة 100 من قانون العقوبات " أي أن مسؤول المطبعة يتحمل هو الآخر المسؤولية الجنائية للأحكام الواردة في قانون العقوبات وبذلك جعل المسؤولية على العمل الإعلامي تضامنية يتحملها كل من لهم علاقة بهذا العمل.

بالإضافة إلى ذلك هناك المادة 21: " يجب أن لا تتضمن النشريات والدوريات الموجهة إلى الأطفال والمراهقين أي صورة أو قصص أو أخبار أو نشر يخل بالأخلاق الإسلامية والتقاليد الوطنية والسلوك الاشتراكي أو يشيد بالعنصرية أو الخيانة أو التعصب وكذلك كل عمل موصوف من أعمال الإجرام والجنائية والإشارة بالآفات الاجتماعية المضرة بالشباب، كما يجب أن لا تتضمن هذه النشريات أي إشهار أو إعلام من شأنه أن يساعد على الجنوح والاحتراف "(2).

معنى هذا أن هذه المادة تضع ضوابط للممارسة الإعلامية ويجب على النشريات الدورية الالتزام بها.

<sup>1</sup> ج.ج.د.ش ، نفس المرجع.

<sup>2</sup> ج ج د ش ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 06 ، الصادر في 1982/02/06

أما المادتين 121 و 125 فقد تعرضتا إلى النقد، حيث تنص المادة 121 على: " لا يشكل النقد البناء الرامي إلى تحسين تنظيم المصالح العمومية وسيرها جريمة من جرائم القذف"، كما في المادة 125: " لا يعد النقد الهادف والموضوعي الص ادع بدافع من الحرص على تحسين وترقية الفن الذي لا يقدم في شرف وفي اختيار الشخص صاحب العمل الفني من قبيل جرائم القذف"(1).

و عليه فالمادتين 121 و 125 قد كفلتا للصحفي الحق في النقد ولكن بشرط أن يكون هذا النقد بناءً وموضوعياً وأن لا يتعدى على شرف واعتبار الشخص محل النقد.

#### تعريف النقد

يعرف الأستاذ القليلي النقد بأنه: " وزن أمر من الأمور أو عمل من الأعمال وزنا نزيها يظهر محاسنه كما يبين مساوئه، الغاية منه تحدي وجه الصواب بدافع المصلحة العامة أو خدمة العلم والفن"(2).

يفهم من هذا التعريف، بأنه على الصحفي أن يستخدم حقه في النقد في حدود وظيفته لتحقيق النفع العام وخدمة العلم والفن.

#### شروط النقد:

عندما يسبغ المشرع حمايته على حق النقد، إنما يريد بذلك تحقيق مصلحة المجتمع وصيانتة من الأخطاء والانحراف، ولكي يحقق النقد هذا الهدف يجب أن يتوفر على الشروط التالية:

**أولاً:** أن يكون موضوع النقد ثابتاً أو مسلماً به.

و هذا يعني أن تكون الوقائع المنتقدة واقعة فعلاً ولا تكون من نسج خيال الناقد ولا تقصد هنا أن تكون الوقائع ثابتة سلفاً، بل يكفي أن يكون الشخص الذي يعلق حسن النية أن يعتقد بصحة الواقعة وتكون لاعتقاده أسباب معقولة.

<sup>1</sup> ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر في 1982/02/06.

<sup>2</sup> حسان فوزي عمر، المسؤولية المدنية للصحفي، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص ص 59-62.

**ثانياً:** أن يكون موضوع النقد موضوعاً يهم الجمهور

يجب أن يكون الموضوع الذي ينتقده الصحفي من المواضيع المهمة بالنسبة للجمهور وأن يتصل بالمصلحة العامة وبالتالي يجوز إبداء الرأي فيها بالنقد والتعليق سواء كان الموضوع متعلقاً بالدولة، الحكومة، البرلمان، التعليم، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الفن، الرياضة... الخ<sup>(1)</sup>

**ثالثاً:** أن يكون نقداً موضوعياً:

إن النقد يجب أن لا ينصب على الشخص صاحب الرأي أو العمل أو التصرف بقصد الإساءة إلى سمعته ومكانته والتشهير به، بل يجب أن يكون النقد إلى الأعمال والتصرفات، لأن ما يتعلق بالجمهور هو الأعمال والتصرفات دون الأشخاص بذاتهم.

**رابعاً:** أن يكون النقد ملائماً للموضوع:

معنى النقد أن يستخدم في نقده عبارات ملائمة ومناسبة لتحقيق الغرض من النقد فإذا تجاوز الحد المناسب فقد خرج عن حدود النقد ودخل في دائرة التشهير والتجريح علماً أن ملائمة العبارة أمر نسبي يتوقف على الواقعة المراد نقدها وبها تتحدد مكانة النقد ويقاس التناسب بين العبارة والرأي المراد التعبير عنه.

**خامساً:** أن يكون النقد مقترناً بحسن النية

إن شرط حسن النية المطلوب في النقد من المسائل المتعلقة بالوقائع ولا يمكن أن تقرر لها قاعدة ثابتة يقاس على أساسها حسن النية، ولكن على الأقل يلزم أن يكون موجه الانتقاد معتقداً بصحة نقده وذلك بتقدير الأمور تقديراً كافياً، وأن يكون انتقاده للمصلحة العامة لا بسوء قصد<sup>(2)</sup>.

و من هنا يتبين لنا أنه على الصحفي أن يتوخى المنفعة العامة فيما يبيديه من آراء ولا يتحقق هذا الشرط بابتعاد الصحفي عن الأمور الشخصية التي لا تهم الرأي العام ولا

سمان فوزي عمر، المسؤولية المدنية للصحفي، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص 59<sup>1</sup>

<sup>2</sup> حسان فوزي عمر، مرجع سبق ذكره، ص 65.

تفيدة متابعتها، كون حتى النقد قد شرع لصالح الجماعة ومن ثمة ينبغي أن يتصل بأمر تعني به هذه الجماعة وينفعها.

و تشير المادة 126، إلى أن: " حرية إثبات دليل القذف معترف بها إلا إذا كانت الواقعة المنسوبة تشكل م خالفة معفى عنها أو منقضية أو ملغاة بحكم إعادة الاعتبار أو المراجعة ".

و المادة 124، " يعاقب على القذف والشتم الذين يرتكبان بواسطة الوسائل المنصوص عليها في المادة 4، في حق المواطنين طبقا للمادتين 298 و 299 من قانون العقوبات "(1).

نلاحظ أن هاتين المادتين قد أقرت حرية إثبات دليل القذف وكذا على العقوبة التي يتحملها الصحفي عند الوقوع في فخ القذف إلا أن المشرع لم يحدد تعريفا للقذف ولا للشتم.

من خلال دراستنا لقانون الإعلام 1982، توصلنا إلى النتائج التالية:

-إن المرتكزات العامة لهذا القانون تجعله يميل أكثر للنظام السلطوي والنظام الاشتراكي في الإعلام.

-كما أن القانون هو خلاصة التجربة للنظام الحاكم ورؤيته للممارسة الإعلامية حيث جعل نصوص المواد القانونية متكيفة مع المبادئ الاشتراكية، فجعل الإعلام يقوم على أساس الملكية الجماعية لوسائل الإعلام وأنها جزء لا يتجزأ من السلطة السياسية المتمثلة في حزب جبهة التحرير الوطني وأداة من أدواتها في أداء مهمات التوجيه والرقابة.

-بالنسبة للحق في الإعلام، فإن المشرع الجزائري قد أقره لكنه جعله حقا صعب المنال عن طريق المواد القانونية التي تحتوي على ممنوعات وضوابط وتوجيهات تحد من قدرة الصحفي على القيام بدوره كاملا.

<sup>1</sup> ج ج د ش .الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 6 / 1982/2



**المبحث الخامس: أخلاقيات المهنة الإعلامية من خلال قانون 90/07 والمرسوم  
الرئاسي 2008**

يعتبر قانون الإعلام لسنة 1990 كما لاحظنا سالفاً أول قانون جزائري للإعلام يولي أهمية خاصة لقواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل الإعلامي، كما خلّص الصحافي من صفة المناضل التي تكررت كثيراً في قانوني 1968 و 1982، إذ جاء كل هذا تماشياً مع التطورات الجادة الحاصلة على المستوى السياسي، كما أورد في الوقت نفسه مقاييس لاحترام أخلاقيات المهنة الصحفية والآداب المتفق عليها في المجتمع الجزائري، وذلك من خلال المواد التي سوف نحللها بناءً على احتوائها مبدئاً من مبادئ أخلاقيات المهنة الصحفية.

**المادة 03:** وهي تنص على أن يمارس الحق في الإعلام، كما أشرنا بكل حرية وهذا في إطار احترام الكرامة الإنسانية للأشخاص وكذلك ما تقتضيه السياسة الخارجية والدفاع الوطني، أي أن حرية الحق في الإعلام التي ينص عليها قانون 1990 متبوعة بشروط ضابطة للسلوك الصحفي.

**المادة 26:** هي بدورها تنص على ضرورة أن يحترم الصحفي (الخلق الإسلامي والقيم الوطنية وحقوق الإنسان) وأن لا يدعوا إلى (العنصرية والتعصب والخيانة ...) كما أوجبه القانون بضرورة أن لا يشهر أو يعلن أو يشجع العنف والجروح.

**المادة 33:** والتي تنص على حق الصحفي المحترف في الأجهزة الإعلامية العمومية (أن تكون حقوقه مستقلة عن الآراء والانتماءات النقابية أو السياسية ...) إذ ربطت هذه المادة من الصحافي العامل في الأجهزة الإعلامية العمومية بضرورة استقلاليته عن الآراء والانتماءات النقابية والحزبية، وكذا التزامه بالخط أو الاتجاه العام للمؤسسة الإعلامية العمومية التي ينتمي إليها<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> ج د ش ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 14 ، الصادر بتاريخ 03/02/1990

**المادة 35 و36:** فقد تضمنتا ( من الصحفي المحترف في الوصول إلى مصادر الخبر ) جعلت هذه المادة حق الصحفي المحترف في الوصول إلى مصادر المعلومات مضمونا قانونا وهذا عن طريق السماح له بالاطلاع على الوثائق التي تصدرها الإدارات العمومية وهذا إذا لم تكن الوثائق داخلة في إطار قانوني أي ( مصنفة قانونا ).

و نفس الشيء بالنسبة للفقرة الأولى من المادة (63) غير أنها في الفقرة الثانية تحدد أهم الجوانب المتضمنة في حق الوصول إلى مصادر الخبر وهذا بربط الصحفي بشرط عدم نشر معلومات محددة تتعلق بميادين ومجالات حددها القانون (\*).

**المادة 37:** تنص على حق الصحفي في الاحتفاظ بسر المهنة إلى جانب وضع مجموعة من الاستثناءات الإستراتيجية التي يسقط فيها هذا الحق، ويصبح من واجب الحفيين إزاءها التخلي عن حقهم في حفظ سر المهنة وضرورة كشف مصدر الخبر أو المعلومات<sup>(1)</sup>.

**المادة 34:** فهي تشير إلى حق الصحفي في التوقف عن العمل إذا شعر بتغيير في السياسة الإعلامية للمؤسسة التي يعمل بها، وهذا بفسخ العقد الذي يربطه بالمؤسسة مع الاحتفاظ بحقوقه كاملة غير منقوصة (يمثل تغيير توجه أو محتوى أي جهاز إعلامي أو توقف نشاطه أو التنازل عنه سببا لفسخ عقد الصحفي المحترف، شبيه بالتسريح الذي يخول الحق في التعويضات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول به ).

كما أن قانون الإعلام ل سنة 1990 قد استعرض مادة ركزت وخصت أخلاق وآداب المهنة وهي المادة 40 والتي تعد في نظر المختصين في التشريعات الإعلامية هامة جداً لكنها ركزت على مسألة أخلاقيات المهنة وجاء فيها ما يلي:

" يتعين على الصحفي المحترف أن يحترم بكل صراحة أخلاق وآداب المهنة أثناء ممارسة مهنته.

<sup>1</sup> نور الدسن تواتي ، مرجع سابق ، ص 29

و يجب أن يقوم خصوصا بما يأتي:<sup>(1)</sup>

- احترام حقوق المواطنين الدستورية وحرياتهم الفردية.
  - الحرص الدائم على تقديم إعلام كامل وموضوعي.
  - تصحيح أي خبر يتبين أنه غير صحيح.
  - التحلي بالنزاهة والموضوعية والصدق في التعليق على الوقائع والأحداث.
  - الامتناع عن التنويه المباشر وغير المباشر بالعرقية وعدم التسامح والعنف.
  - الامتناع عن الانتحال والافتراء والقذف والوشاية.
  - الامتناع عن استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة في أغراض شخصية أو مادية.
- "يحق للصحافي أن يرفض أي تعليمة تحريرية آتية من مصدر آخر غير مسؤولي التحرير "

إلى جانب هـ ذا فقد أفرد قانون الإعلام لسنة 1990 بابا كاملا تحت عنوان المسؤولية وحق التصحيح وحق الرد وهذا لتدعيم حق المواطن في الإعلام وحماية حياته وشخصيته الخاصة، كما يؤكد هذا الباب في مختلف مواده على أن مسؤولية الصحفي يجب أن تكون في خدمة الوطن وأن تضعه في الاعتبار الأول.

كما يلاحظ المطلع على القانون في بابه السادس والمتعلق (بالمجلس الأعلى للإعلام ) أن هذه الهيئة تهتم بمسائل متعلقة بالإعلام، بالإضافة إلى اهتمامها بأخلاقيات المهنة، ولهذا الغرض أشارت المادة 67 إلى ضرورة استحداث لجنتان الأولى خاصة بالتنظيم المهني والثانية خاصة بأخلاقيات المهنة واللذان تهدفان إلى تنظيم الممارسة الإعلامية وتحديد الأخلاقيات المهنية وكذا مراقبة والسهر على الالتزام بها<sup>(2)</sup>.

يبقى أن نقول أن في القانون جوانب وعناصر إيجابية تخدم أخلاقيات المهنة ولعل هذا ما جعلنا نلاحظ أن ميثاق أخلاقيات المهنة للصحفيين الجزائريين المصادق عليه في

<sup>1</sup> هشام دداش ، قانون الإعلام 1990، بتاريخ 2008/05/23 ، على الموقع <http://www.7aninelwatan.com> ص1

<sup>2</sup> ج د ش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 14 ، مرجع سابق ، ص 63

أفريل 2000 احتوى على كثير من النقاط أو العناصر التي أشارت إليها المادة 40 بالإضافة إلى قرار مبدأ حرية التعبير والصحافة وتكريسه لحق الإعلام واعتباره حقا من حقوق المواطن، كما أنه أعطى للصحفي دورا مهما وبارزا في الحفاظ على الثقة الوطنية والقيم الإسلامية والتربية، كما منح هذا القانون للصحفي الحق في الوصول إلى مصادر المعلومات وأعطاه فرصة الحصول على الأخبار من مصادرها، وهذا مع الاحتفاظ بحقه في السر المهني، بالإضافة إلى التعويضات التي من حقه أن يحصل عليها وهذا في حال ما إذا تغيرت السياسة الإعلامية للمؤسسة التي ينتمي إليها، إلى جانب هذا فقد تضمن هذا القانون حق التصحيح والرد لكل من تضرر من خبر خاطئ أو مس لسمعته وكرامته، ويضمن هذا القانون للصحفي أيضا حق رفض أي تعليمة تحريرية يكون مصدرها بعيدا عن هيئة التحرير للمؤسسة التي يشتغل بها.

كل هذه الإيجابيات وهذه النقاط الجيدة لم تمنع الصحفيين من الامتناع والاستياء وهذا بسبب احتواء هذا القانون على 29 مادة تحت عنوان الأحكام الجزائية والتي جعلت بعضهم يطعن حتى في دستورية بعض المواد واتهام السلطة بأنها تريد أن تبقى الإعلام في حضانها.

### المرسوم التنفيذي 2008

من خلال ما كرسه قوانين الإعلام في الجزائر ( قانون 1982 وقانون 1990 ) والتي تضمن حرية التعبير والتعددية الإعلامية تعززت هذه المواثيق بمرسوم تنفيذي يهدف إلى تحديد النظام النوعي لعلاقات العمل الصحفي وقد صادقت عليه الحكومة في 10 ماي 2008 والذي وقع عليه " عبد العزيز بلخادم " لما كان رئيسا للحكومة، ودخل حيز التطبيق بعد صدوره في العدد 24 من الجريدة الرسمية، وينظر هذا المرسوم لمهنة الصحافة بأنها مهنة خاصة مقارنة بالمهن الأخرى باعتبار أن وضعيتها اليوم تتميز بالهشاشة ونقص أو غياب الحماية الاجتماعية للعاملين في القطاع بالنظر إلى غياب عقود العمل أو انتشار الظروف المعيقة لأداء مهنة الصحفي إضافة إلى نقص التكوين.

يتضمن هذا المرسوم 24 مادة موزعة على 06 فصول وهي أحكام عامة، الحقوق والواجبات وشروط ممارسة مهنة الصحفي، علاقات العمل، تعليق وإنهاء علاقة العمل أحكام ختامية.

و تطبيق الأحكام الواردة في هذا المرسوم الذي ثمنته الأسرة الإعلامية واعتبرته خطوة هامة على إعادة الاعتبار وتنظيم مهنة المتاعب ومثلما تنص عليه المادة 02 " تطبيق أحكام هذا المرسوم على كل الصحفيين الأجراء الدائمين أو المتعاقدين الذين يمارسون في أجهزة الصحافة العمومية والخاصة أو المنشأة من أحزاب سياسية وكذا مراسلي الصحافة، كذلك الصحافة الأجنبية ومعاوني الصحافة الذين تحدد قائمتهم في الاتفاقية الجماعية ".

من خلال هذه المادة نستنتج أن الأحكام الواردة في هذا المرسوم لا تميز بين الصحفيين سواء كانوا ينتمون للقطاع العام أو الخاص، كما تنص المادة 04 من المرسوم أن " جهاز الصحافة هو كل نشرية أو وسيلة إعلامية سمعية أو بصرية أو إلكترونية وظيفتها الأساسية جمع الخبر ونشره، بينما الأنشطة الصحفية هي كل ما يهدف إلى البحث عن الأخبار اليومية أو الدورية وانتقائها واستغلالها والموجهة إلى البث اليومي مهما كانت الدعامة الإعلامية المستعملة لهذا الغرض داخل التراب الوطني وفي الخارج والتي تمارس عن طريق مبعوث خاص أو مراسل إلى جانب الصحفي المستقل الذي يعمل لحسابه الخاص دون الانتماء إلى وسيلة إعلامية<sup>(1)</sup>.

و عليه فإن هذه المادة أدمجت في تعريفها لوسائل الإعلامية الصحافية الإلكترونية.

و أهم ما جاء في الفصل الثاني من المرسوم تحت عنوان : "الحقوق والواجبات " وهو الصحفي الدائم في الحصول على بطاقة تعريف مهنية وأحال المرسوم شروط وكيفية تسليم هذه البطاقة عن طريق التنظيم.

<sup>1</sup> ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 24، الصادر في 2008/05/11، ص 14.

و هذا ما نصت عنه وبينته المادة 05 من المرسوم وتجدر الإشارة إلى أن البطاقة المهنية للصحفي وحسب قانون الإعلام الساري تعود صلاحية منحها إلى المجلس الأعلى للإعلام وهي الهيئة التي لم يعد لها وجود الآن، وبالتالي فإن بعضا من المهام التي كان يقوم بها المجلس عادت إلى الوزارة الوصية في حين ظلت بعض هذه المهام مجمدة ومنها بطاقة التعريف الصحفية، وهو ما جعل كل مؤسسة إعلامية تمنح طاقمها الصحفي بطاقات خاصة بها<sup>(1)</sup>.

كما يشدد المرسوم على حرية الرأي والانتماء السياسي للصحفي شرط أن لا يمس التصريح العلني عنهما بمصلحة المؤسسة المستخدمة، ويمنح المرسوم الصحفي الحق في رفض التوقيع عن كتاباته إذا تعرضت لتعديلات تمس جوهر الموضوع بغض النظر عن الجهة التي تجري هذه التعديلات، إلى جانب الحق في الاستفادة من عقد تأمين تكميلي يغطي مجمل المخاطر التي يتعرض لها في حالة ممارسة مهامه الإعلامية في مناطق التوترات والنزاعات والمخاطر الكبرى، ولا يعفي عقد التأمين هذا الجهاز المستخدم أو المؤسسة الإعلامية من الالتزامات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم والمتعلقين بحوادث العمل والأمراض المهنية<sup>(2)</sup>.

و عليه فإن هذا المرسوم منح أهم الحقوق للصحفيين خاصة حق التأمين الاجتماعي والتأمين التكميلي الذي يغطي مجمل المخاطر التي قد يتعرض لها الصحفي عند ممارسته مهامه في مناطق النزاعات والتوترات.

و من بين الحقوق الأساسية للصحفي التي يؤكد عليها المرسوم الذي بادر به وزير الاتصال عبد الرشيد بوكرازاة نجد " الحق في التكوين المتواصل " وأحال مسألة تحديد كفاءات تنفيذه إلى الاتفاقيات الجماعية، كما أشار المرسوم في نفس المادة 05 إلى حق الصحفي في الوصول إلى مصادر الخبر، حيث أشارت إلى ضرورة توفير الحماية للصحفي من كل أشكال العنف والتعدي والتخويف أو الضغط للحصول على دعم

<sup>1</sup> ب م المرسوم الرئاسي 2008 بتاريخ 23 أبريل 2011 على الموقع <http://www.....El watan.com>، ص 1، 2.

<sup>2</sup> ب م المرسوم الرئاسي 2008 بتاريخ 23 أبريل 2011 على الموقع <http://www.....El watan.com>، ص 1، 2.

وتسهيلات السلطات العمومية وتمكينه من الوصول إلى مصادر الخبر أثناء القيام بمهامه كما نشير أيضا إلى حق الصحفي في رفض أية تعليمة تحريرية صادرة من أي مصدر كانت غير تلك الصادرة عن مسؤوله في الهيئة الإعلامية المستخدمة بغض النظر عن صفة هذا المصدر.

يعني أن الصحفي مستقل عن أي هيئة غير الهيئة المستخدمة له.

و في المقابل وفي عنوان " الواجبات " التي يجب أن يضطلع بها الصحفي أشار المرسوم إلى عدم نشر الصحفي لأي خبر من شأنه أن يلحق ضرار بالجهة المستخدمة وبمصادقيتها إلى جانب الحصول على الترخيص المسبق قبل التعاون مع جهة إعلامية أخرى وهذا ما نصت عنه المادة 06<sup>(1)</sup> من المرسوم.

و بهذا، فإن هذه السادسة توحى بضرورة التزام الصحف بأخلاق مهنته سواء مع المؤسسة المستخدمة له أو مع زملائه الصحفيين بالإضافة إلى ضرورة الحصول على ترخيص أثناء التعامل مع أكثر من جهة إعلامية.

أما الفصل الثالث فقد اهتم " بشرط ممارسة مهنة الصحفي " بحيث حددت المادة 07 من المرسوم شروط ممارسة مهنة الإعلام وذلك بضرورة حيازة المعني على شهادة التعليم العالي ذات الصلة المباشرة أو غير المباشرة بالمهنة وألا يكون قد حكم عليه نهائيا بسبب جنائية أو جنحة وأن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والوطنية، غير أنه يمكن لكل شخص تتناسب والأنشطة الصحفية الالتحاق بمهنة الصحافة.

و قد نص المرسوم بشكل أساسي في علاقات العمل على ضرورة أن يستفيد الصحفي من عقد مكتوب سواء لأجل محدد أو غير محدد بالتوقيت الكامل أو الجزئي أشار المرسوم إلى ضرورة تحديد فترة التمرين بالنسبة للصحفي أو المبتدئ قبل توظيفه

<sup>1</sup> ب م المرسوم الرئاسي 2008 بتاريخ 23 أفريل 20011 على الموقع <http://www.....El watan.com>، ص 1، 2.

وهي الفترة التي يتمتع فيها بجميع الحقوق التي يتمتع بها الصحفي الموظف، وهذا ما نصت عليه كل من المادة 09، 10، 14<sup>(1)</sup>.

و عليه فقد أشار هذا المرسوم إلى تنظيم مهنة الصحافة فيما يتعلق بمؤهلات الصحفيين للمهنة وتنظيم علاقة العمل وذلك بحصول الصحفي المبتدئ أو المتر بص على جميع الحقوق مثل الصحفي الموظف.

و في حين يؤكد الفصل الخامس من المرسوم والمتعلق بإنهاء العمل في المادة 22 إلى عدم إمكانية إدماج الصحفي الذي تعرض لحكم نهائي مغل بالشرف في منصب عمله عند انقضاء مدة العقوبة.

### 3- ردود الأفعال حول المرسوم التنفيذي 2008

اختلفت آراء الإعلاميين حول المرسوم التنفيذي 2008، ومن بين هؤلاء الإعلاميين، " خالد بورايو " المحامي المكلف بالدفاع عن القضايا : " إن جرائم الصحافة تعتبرها السلطات جرائم سياسية وهو أمر يدعو إلى المزيد من القلق على مصير ومستقبل حرية الصحافة ".

كمال عمراني: رئيس النقابة الوطنية للصحفيين الجزائريين : " إن خطوة الحكومة تعد مكسبا للإعلام الجزائري في تحديد حقوق وواجبات الصحفي لكنها تبقى موصومة بعقوبة الحبس الغير محبذة ونأمل أن تكون خطوة لاحقة لإلغاء حبس الصحفيين على غرار دول عديدة ".

إلا أن الإعلاميون المستقلين ينتقدون المرسوم الحكومي ويرون فيه مجالا مغلقا وتراجعا عن حرية الصحافة والتعبير ويشيرون إلى أن الضغوط على الصحافة لم تتوقف بل ازدادت متاعبها بعد التمييز في منح الإعانات التي تحتكرها مؤسسة حكومية

<sup>1</sup> ب م المرسوم الرئاسي 2008 بتاريخ 23 أفريل 20011 على الموقع <http://www.....El watan.com>، ص 1، 2.



للمؤسسات الصحفية الحكومية وبعض الصحف الخاصة التي تتخذ خطأً إلى جانب السياسة الحكومية<sup>(1)</sup>.

---

<sup>1</sup> م ب مرسوم جديد لتنظيم مهنة الصحافة بالجزائر، بتاريخ 20/05/2008 على الموقع <http://www.bbc.net>.

الإطار التطبيقي

# الفصل الرابع

## الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

تمهيد

المبحث الأول: عناصر السلوك المهني والعوامل المؤثرة فيه

المبحث الثاني: الممارسة المهنية للصحفي في الجزائر

المبحث الثالث: السلطة والصحافة في الجزائر

نتائج الدراسة

### تمهيد

سننظر من خلال هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي لتحليل الدراسة الميدانية وذلك عبر استمارات البحث التي تم توزيعها على الصحفيين العاملين في الجرائد : الأحداث اليوم، النهار، الوطن، Le soir d'Algérie، L'expression، عينة قوامها 40 استمارة حيث سنقوم بتبويب إجابات المبحوثين في شكل جداول والتعليق عليها للوصول إلى الاستنتاجات التي يمكن من الإجابة على التساؤلات التي طرحناها في هذه الدراسة.

دراسة تحليلية لعينة البحث :

الجدول رقم 01 :

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	26	%65
أنثى	14	%35
المجموع	40	%100

نلاحظ أن نسبة الذكور أكثر من نسبة الإناث ربما لأن العنصر النسوي لم يقتحم بعد بقوة مهنة الصحافة و لأن العينة كانت عشوائية بخصوص الجنس

الجدول رقم 02:

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة%
ثانوي	03	%7,5
جامعي	33	%82,5
دراسات عليا	04	%10
المجموع	40	%100

من هذا الجدول نستنتج أن الجامعيين أكثر نسبة من المستويات الأخرى، نظرا لما تتطلبه المهنة من مستوى تعليمي لتحسين أداء الصحفيين وتطوير الصحافة .

الجدول رقم 03

الرتبة المهنية	التكرار	النسبة%
صحفي	36	%90
رئيس قسم	2	%05
رئيس تحرير	02	%05
المجموع	40	%100

نلاحظ أن العينة التي بحوزتنا جلها من الصحفيين.

الجدول رقم 04

الأقدمية	التكرار	النسبة%
(5-1)	19	%47,5
(10-6)	11	%27,5
(11 - فما فوق)	10	%25

نلاحظ أن غالبية المستجوبين تتراوح خبرتهم المهنية بين السنة و الخمس سنوات، هذا ما يوضح أن جلهم شباب.

المجموع	40	%100
---------	----	------

المبحث الأول: عناصر السلوك المهني والعوامل المؤثرة فيه

الجدول رقم (01): يوضح مفهوم أخلاقيات المهنة الصحفية لدى المبحوثين

النسبة %	التكرار	مفهوم أخلاقيات المهنة الصحفية
%60	24	مجموعة مبادئ ومعايير أخلاقية تنظم مهنة الصحفي
%2,5	1	مجموعة الواجبات التي يلتزم بها الصحفي قانوناً
%15	6	مجموعة الحقوق التي تكفل ممارسة الصحفي لمهنته قانونياً
%22,5	9	مجموعة الحقوق والواجبات القانونية التي يلتزم بها الصحفي
%100	40	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المبحوثين يعتبرون أن أخلاقيات المهنة هي مجموعة مبادئ قانونية ومعايير أخلاقية تنظم مهنة الصحفي بنسبة 60% من 40 تكرار، ويرى المبحوثين أن أخلاقيات المهنة الصحفية هي مجموعة الواجبات التي يلتزم بها الصحفي قانونياً بنسبة 2,5% ونسبة 15% من المبحوثين ترى أنها مجموعة الحقوق التي تكفل ممارسة الصحفي لمهنته قانونياً، أما النسبة المتبقية 22,5% فتري أنها مجموعة الحقوق والواجبات القانونية التي يلتزم بها الصحفي.

نستنتج أن معظم المبحوثين و بنسبة 60% أجابوا أنها مجموعة مبادئ ومعايير أخلاقية تنظم مهنة الصحفي وهذا دليل على أن أي مهنة ترتكز على المبادئ أي أنها السبيل الأمثل للعمل

الجدول رقم (02): يوضح إذا التزم الصحفي الجزائري بالتشريعات الإعلامية سيحد

نلك من حريته الإعلامية باعتبارها عنصر مهني أساسي

الإجابات		نعم		لا		المجموع	
المتغيرات		التركرار	%	التركرار	%	التركرار	%
الجنس	ذكر	13	%32,5	13	%32,5	26	%65
	أنثى	07	%17,5	07	%17,5	14	%35
	المجموع	20	%50	20	%50	40	%100
المستوى التعليمي	ثانوي	01	%2,5	02	%5	03	%7,5
	جامعي	23	%57,5	10	%25	33	%82,5
	دراسات عليا	02	%05	02	%05	04	%10
	المجموع	26	%65	14	%35	40	%100
الرتبة المهنية	صحفي	24	%60	12	%30	36	%90
	رئيس قسم	01	%2,5	01	%2,5	02	%05
	رئيس تحرير	02	%05	0	%0	02	%05
	أخرى	0	%0	0	%0	0	%0
	المجموع	27	%67,5	13	%32,5	40	%100
الأقدمية في العمل	1 - 5	13	%32,5	06	%15	19	%47,5
	6 - 10	04	%10	07	%17,5	11	%27,5
	11 فما فوق	03	%7,5	07	%17,5	10	%25
	المجموع	20	%50	20	%50	40	%100

الجدول أعلاه يوضح حسب متغير الجنس أن نسبة 32,5% من الذكور و 17,5% من الإناث يؤكدون أن التزام الصحفي بالتشريعات الإعلامية يحد من الحرية الإعلامية في حين ترى نفس النسبة عند الجنسين أنها لا تؤثر، أما حسب متغير المستوى التعليمي فيرى 2,5% من ذوي المستوى الثانوي و 57,5% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى الدراسات العليا أنها تؤثر على الحرية الإعلامية، ويرى 05% من ذوي المستوى الثانوي و 25% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى الدراسات العليا عكس ذلك. أما حسب الرتبة المهنية فيرى 60% من الصحفيين 2,5% من رؤساء الأقسام و 05% من رؤساء التحرير أنها تحد، بينما ترى نسبة 30% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء الأقسام عكس ذلك، أما حسب متغير الأقدمية فترى نسبة 32,5% من فئة (1-5) و 10% من فئة (6-10) و 7,5% من فئة (11- فما فوق) أنها تحد الحرية الإعلامية فيما ترى نسبة 15% من فئة (1-5) و 17,5% من فئة (6-10) و 17,5% من فئة (11 فما فوق) أنها لا تؤثر على الحرية الإعلامية، نلاحظ أن النسب متقاربة بين من يرى ضرورة الالتزام ومن يرى عكس ذلك ربما بسبب اختلافهم في ممارستهم اليومية والمجالات والمواضيع التي يتخصصون فيها حسب السياسة التحريرية للمؤسسة الإعلامية، والالتزام بهته القوانين يعيق ممارستهم لحریتهم الإعلامية كاملة.



الجدول رقم (03): يوضح مفهوم السر المهني في المجال الإعلامي

الإجابات		عدم ذكر الوقائع		عدم كشف المصادر		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	06	15%	20	50%	26	65%
	أنثى	0	0%	14	35%	14	35%
	المجموع	06	15%	34	85%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	01	2,5%	2	5%	03	7,5%
	جامعي	05	12,5%	28	70%	33	82,5%
	دراسات عليا	0	0%	4	10%	04	10%
	المجموع	06	15%	34	85%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	06	15%	30	75%	36	85%
	رئيس قسم	0	0%	2	5%	02	05%
	رئيس تحرير	0	0%	2	5%	02	05%
	أخرى	0	15%	0	0%	0	0%
	المجموع	6	7,5%	34	85%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	3	2,5%	16	40%	19	47,5%
	6 - 10	1	5%	10	25%	11	27,5%
	11 فما فوق	2	7,5%	8	20%	10	25%
	المجموع	6	15%	34	85%	40	100%

يتضح من الجدول حسب متغير الجنس أن 15% من الذكور مفهوم السر المهني عندهم هو عدم ذكر الوقائع، وبينت نسبة 50% من الذكور و 35% من الإناث مفهوم السر المهني عدم ذكر المصادر، أما حسب متغير المستوى التعليمي 2,5% من ذوي المستوى الثانوي و 12,5% من ذوي المستوى الجامعي مفهوم السر المهني عندها عدم

كشف الوقائع، أما 05% من ذوي المستوى الثانوي و 70% من ذوي المستوى الجامعي و 10% من ذوي مستوى دراسات عليا مفهوم السر المهني عدم ذكر المصادر، أما حسب متغير الرتبة المهنية فترى نسبة 15% من الصحفيين مفهوم السر المهني عدم كشف الوقائع، بينما توضح نسبة 30% من الصحفيين و 5% من رؤساء الأقسام و 5% من رؤساء التحرير مفهوم السر المهني عدم ذكر المصادر، أما حسب الأقدمية في العمل فترى نسبة 7,5% من فئة (1-5) و 2,5% من فئة (6-10) و 5% من فئة (11-فما فوق) عدم كشف الوقائع، بينما تبين نسبة 40% من فئة (1-5) و 25% من فئة (6-10) و 20% من فئة (11-فما فوق) عدم كشف المصادر.

نستنتج أن معظم المبحوثين يعتبرون السر المهني عدم كشف المصادر لضمان سلامتهم وعدم تعريضهم للمتابعات القضائية نظرا لما انجر عن العشرية السوداء

## الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

الجدول رقم (04): يوضح دور استقلالية الصحفي في تحقيق الموضوعية والمصداقية

### في العمل الصحفي

الإجابات		نعم		لا		أحيانا		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	20	50%	0	0%	06	15%	26	65%
	أنثى	12	30%	0	0%	02	5%	14	35%
	المجموع	32	80%	0	0%	08	20%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	02	5%	0	0%	01	2,5%	03	7,5%
	جامعي	27	67,5%	0	0%	06	15%	33	82,5%
	دراسات عليا	03	7,5%	0	0%	01	2,5%	04	10%
	المجموع	32	80%	0	0%	08	20%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	28	70%	0	0%	08	20%	36	85%
	رئيس قسم	02	5%	0	0%	0	0%	02	5%
	رئيس تحرير	02	5%	0	0%	0	0%	02	5%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	32	80%	0	0%	08	20%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	15	37,5%		0%	04	10%	19	47,5%
	6 - 10	09	22,5%	0	0%	02	5%	11	27,5%
	11 فما فوق	08	20%	0	0%	02	5%	10	25%
	المجموع	32	80%	0	0%	08	20%	40	100%

من خلال الجدول نلاحظ حسب متغير الجنس أن 50% من الذكور و 30% من الإناث يؤكدون على دور استقلالية الصحفي في تحقيق الموضوعية والمصداقية في العمل الصحفي و 15% من الذكور و 5% من الإناث يوضحون أن هذا الدور ليس دائماً وإنما

أحيانا. أما حسب متغير المستوى التعليمي فنسبة 5% من ذوي المستوى الثانوي و67,5% من ذوي المستوى الجامعي و 7,5% من ذوي مستوى الدراسات العليا يرون أن لها دور وأكد 2,5% من ذوي المستوى الثانوي و 15% من ذوي المستوى الجامعي و 2,5% من ذوي مستوى الدراسات العليا أن دورها في تحقيق المصداقية و الموضوعية يكون أحيانا. أما حسب الرتبة المهنية فيرى 70% من الصحفيين و 5% من رؤساء التحرير و 5% من رؤساء الأقسام أن لها دور في ذلك، بينما 20% من الصحفيين يرون أن هذا الدور يكون أحيانا، أما حسب متغير الأقدمية 37,5% من فئة (1-5) و 22,5% من فئة (6-10) و 20% من فئة (11- فما فوق) أن لها دور في حين 10% من (1-5) و 5% من فئة (6-10) و 5% من فئة (11- فما فوق) يرون أنها تحقق أحيانا. نلاحظ أن نسبة 80% من الصحفيين طالبوا بضرورة استقلالية الصحفي لتحقيق الموضوعية والمصداقية لأنه بذلك يتحرر من قيود القوانين والخوف من المتابعات القضائية والتعرض للعقوبات وكذلك الاستقلالية والخروج عن الخط العام للمؤسسة الصحفية العاملين بها.

## الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

الجدول رقم (05): يوضح التزام الصحفي الجزائري باحترام ميثاق الواجبات الذي

وضعه المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة الصحفية

الإجابات		دائما		غالباً		أحيانا		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	04	10%	06	15%	16	40%	26	65%
	أنثى	0	0%	02	5%	12	30%	14	35%
	المجموع	04	10%	08	20%	28	70%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	01	2,5%	01	2,5%	01	2,5%	03	7,5%
	جامعي	03	7,5%	07	17,5%	23	57,5%	33	82,5%
	دراسات عليا	0	0%	0	0%	04	10%	04	10%
	المجموع	04	10%	08	20%	28	70%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	04	10%	07	17,5%	25	62,5%	36	90%
	رئيس قسم	0	0%	01	2,5%	01	2,5%	02	05%
	رئيس تحرير	0	0%	0	0%	02	5%	02	05%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	04	10%	08	20%	28	70%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	0	0%	04	10%	15	37,5%	19	47,5%
	6 - 10	03	7,5%	02	5%	06	15%	11	27,5%
	11 فما فوق	01	2,5%	02	5%	07	17,5%	10	25%
	المجموع	04	10%	08	20%	28	70%	40	100%

من الجدول أعلاه يرى حسب متغير الجنس أن 10% من الذكور أن الالتزام يكون دائما و 15% من الإناث يرون أنه يكون غالبا و 40% من الذكور و 30% من الإناث يرون أنه أحيانا فقط . أما حسب متغير المستوى التعليمي 2,5% من ذوي المستوى الثانوي و 7,5% من الجامعيين يرون أنه يكون دائما . 2,5% من ذوي المستوى الثانوي

و17,5% من ذوي المستوى الجامعي يرون أنه يكون غالباً، أما 2,5% من ذوي المستوى الثانوي و 57,5% من ذوي المستوى الجامعي و 10% من ذوي المستوى دراسات عليا يرون أنه أحياناً. حسب متغير الرتبة المهنية 10% من الصحفيين يرون أنه يكون دائماً و 17,5% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء الأقسام و 5% من رؤساء التحرير يرون أحياناً، أما حسب متغير الأقدمية 7,5% من فئة (6-10) و 2,5% من فئة (11-فما فوق) يرون أن الالتزام دائماً و 10% من فئة (1-5) و 5% من فئة (6-10) و 5% من فئة (11-فما فوق) يرون أنه يكون غالباً و 37,5% من فئة (1-5) و 15% من فئة (6-10) و 17,5% من فئة (11 - فما فوق) يرون أنه يكون أحياناً.

نستنتج من خلال الأرقام المتوصل إليها أن غالبية الصحفيين لا يلتزمون بميثاق أخلاقيات المهنة دائماً هذا ما يفسر كثرة المتابعات القضائية في حق الصحفيين.

المبحث الثاني: الممارسة المهنية للصحفي

الجدول رقم (01): يوضح إطلاع الصحفي على قوانين وتشريعات العمل

الإجابات		نعم		لا		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	21	52,5%	05	12,5%	26	65%
	أنثى	08	20%	06	15%	14	35%
	المجموع	29	72,5%	11	27,5%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	02	5%	01	2,5%	03	7,5%
	جامعي	24	60%	09	22,5%	33	82,5%
	دراسات عليا	03	7,5%	01	2,5%	04	10%
	المجموع	29	72,5%	11	27,5%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	25	62,5%	11	0%	36	90%
	رئيس قسم	02	05%	0	0%	02	05%
	رئيس تحرير	02	05%	0	0%	02	05%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	29	72,5%	11	27,5%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	13	32,5%	06	15%	19	47,5%
	6 - 10	09	22,5%	02	05%	11	27,5%
	11 فما فوق	07	17,5%	03	7,5%	10	25%
	المجموع	29	72,5%	11	27,5%	40	100%

من الجدول أعلاه نجد حسب متغير الجنس أن 52,5% من الذكور و 20% من الإناث مطلع على قوانين وتشريعات العمل الصحفي و 12,5% من الذكور و 15% من الإناث غير مطلع، أما حسب المستوى التعليمي 05% من ذوي المستوى الثانوي و 60% من ذوي المستوى الجامعي و 7,5% من ذوي مستوى الدراسات العليا مطلعين و 2,5% ذوي المستوى الثانوي و 22,5% من ذوي المستوى الجامعي و 2,5% من ذوي المستوى دراسات عليا غير مطلعين. أما حسب الرتبة المهنية 62,5% من الصحفيين و 05% من رؤساء الأقسام و 5% من رؤساء التحرير مطلعين و 27,5% من الصحفيين غير مطلعين. أما حسب الأقدمية نسبة 32,5% من فئة (1-5) و 22,5% من فئة (6-10) و 17,5% من فئة (11 - فما فوق) مطلعين و 15% من فئة (1-5) و 5% من فئة (6-10) و 7,2% (11 - فما فوق) غير مطلعين.

من هذا نقرأ أن معظم الصحفيين المبحوثين مطلعين على القوانين والتشريعات الإعلامية، هذا ما يسهل لهم القيام بمهامهم في إطار هذه القوانين وعدم التعدي عليها مما يقلل من تعرضهم للعقوبات.



الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

الجدول رقم (02): يوضح إلى أي مبدأ يخضع الصحفي في ممارسته للمهنة

المتغيرات		الإجابات		الوازع الأخلاقي		القانون		المؤسسة الصحفية		المجموع	
الجنس	ذكر	أنثى	المجموع	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	20	11	31	20	50%	03	7,5%	03	7,5%	26	65%
				11	27,5%	0	0%	03	7,5%	14	35%
				31	77,5%	03	7,5%	06	15%	40	100%
المستوى التعليمي	01	26	31	01	2,5%	02	05%	0	0%	03	7,5%
	جامعي	26	31	26	65%	01	2,5%	06	15%	33	82,5%
	دراسات عليا	04	31	04	10%	0	0%	0	0%	04	10%
	المجموع	31	31	31	77,5%	03	7,5%	06	15%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	28	31	28	70%	02	50%	06	15%	36	90%
	رئيس قسم	02	31	02	05%	0	0%	0	0%	02	05%
	رئيس تحرير	01	31	01	2,5%	01	2,5%	0	0%	02	05%
	أخرى	0	31	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	31	31	31	77,5%	03	7,5%	06	15%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	15	31	15	37,5%	0	0%	04	10%	19	47,5%
	6 - 10	09	31	09	22,5%	01	2,5%	01	2,5%	11	27,5%
	11 فما فوق	07	31	07	17,5%	02	05%	01	2,5%	10	25%
	المجموع	31	31	31	77,5%	03	7,5%	06	15%	40	100%

من الجدول أعلاه حسب متغير الجنس فإنه قد أجاب 50% من الذكور و 27,5% من الإناث الوازع الأخلاقي . و 7,5% من الذكور القانون و 7,5% من الذكور و 7,5% من الإناث المؤسسة الصحفية. أما حسب المستوى التعليمي 2,5% من ذوي المستوى الثانوي و 65% من ذوي المستوى الجامعي و 10% من ذوي مستوى الدراسات العليا أجابوا

الوازع الأخلاقي و 05% من ذوي المستوى الثانوي و 2,5% من ذوي المستوى الجامعي أجابوا القانون و 15% من ذوي المستوى الجامعي أجابوا المؤسسة الصحفية . حسب الرتبة المهنية أجابت نسبة 70% من الصحفيين و 05% من رؤساء الأقسام و 2,5% من رؤساء التحرير بالوازع الأخلاقي و 05% من الصحفيين 2,5% و 2,5% من رؤساء التحرير القانون و 15% من الصحفيين أجابوا المؤسسة الصحفية . أما حسب الأقدمية 37,5% من فئة (1-5) و 22,5% من فئة (6-10) و 17,5% من فئة (11- فما فوق) أجابوا الوازع الأخلاقي ، و 2,5% من فئة (6-10) و 5% من فئة (11- فما فوق) أجابوا القانون. و 10% من فئة (1-5) و 2,5% من فئة (6-10) و 2,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا المؤسسة الصحفية.

من هذه المعطيات نجد أن المبحوثين يؤكدون خضوعهم للوازع الأخلاقي بنسبة 77,5% هذا ما يسمى بتحكيم الضمير المهني في العمل مما يساعد على خدمة الصالح العام.

## الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

**الجدول رقم (03): يوضح مدى تكفل الدولة بضمان حرية كاملة للصحفي أثناء أداء المهنة**

الإجابات		نعم		لا		المجموع	
المتغيرات		التركرار	%	التركرار	%	التركرار	%
الجنس	ذكر	10	25%	16	40%	26	65%
	أنثى	03	7,5%	11	27,5%	14	35%
	المجموع	13	32,5%	27	67,5%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	01	2,5%	02	05%	03	7,5%
	جامعي	09	22,5%	24	60%	33	82,5%
	دراسات عليا	03	07%	01	2,5%	04	10%
	المجموع	13	32,5%	27	67,5%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	12	30%	24	60%	36	90%
	رئيس قسم	01	2,5%	01	2,5%	02	05%
	رئيس تحرير	0	0%	02	05%	02	05%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	13	32,5%	27	67,5%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	07	17,5%	12	30%	19	47,5%
	6 - 10	01	2,5%	10	25%	11	27,5%
	11 فما فوق	05	12,5%	05	12,5%	10	25%
	المجموع	13	32,5%	27	67,5%	40	100%

من الجدول أعلاه يرى حسب متغير الجنس أن 25% من الذكور و 7,5% من الإناث أن الحرية مكفولة من القانون أثناء الممارسة و 40% من الذكور و 27,5% من الإناث أنها غير مكفولة، أما حسب المستوى التعليمي 2,5% من ذوي المستوى الثانوي

و22,5% من ذوي المستوى الجامعي و 07% من ذوي مستوى الدراسات العليا أجابوا أنها مكفولة من القانون و 05% من ذوي المستوى الثانوي و 60% من ذوي المستوى الجامعي و 2,5% من ذوي مستوى الدراسات العليا أجابوا أنها غير مكفولة . أما حسب الرتبة المهنية 30% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء الأقسام أجابوا أنها مكفولة و60% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء الأقسام و 05% من رؤساء التحرير أجابوا أنها غير مكفولة . أما حسب الأقدمية 17,5% من فئة (1-5) و 2,5% من فئة (6-10) و 12,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا بأنها مكفولة و 30% من فئة (1-5) و 25% من فئة ( 6-10) و 12,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا عكس ذلك.

معظم الصحفيين أجابوا بأنهم لا يجدون حرية كاملة في إطار القانون وحسبهم يرجع ذلك لعدة أسباب منها لا يمكن التحرير والإدلاء بالآراء الشخصية دون قيود وكذلك القانون لا يكفل حماية كاملة للصحفي، نقص المصادر والخوف من الأعمال الردعية وأصحاب المصالح وهناك من يقول أن الأمر لا يتعلق بكفالة القانون للحرية وإنما بالممارسات اليومية للمؤسسات المحيطة وللأحزاب ولأصحاب رؤوس الأموال وجماعات المصالح (الضغط) التي تقيد المؤسسات الإعلامية إما ماليا بالإشهار أو التزاميا.

الجدول رقم (04): يوضح التزام الصحفي بالخط العام للمؤسسة الإعلامية

المجموع		أحيانا		دائما		الإجابات	
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	المتغيرات	
%65	26	%20	08	%45	18	ذكر	الجنس
%35	14	%05	02	%30	12	أنثى	
<b>%100</b>	<b>40</b>	<b>%25</b>	<b>10</b>	<b>%75</b>	<b>30</b>	<b>المجموع</b>	
%7,5	03	%0	0	%7,5	03	ثانوي	المستوى التعليمي
%82,5	33	%22,5	09	%60	24	جامعي	
%10	04	%2,5	01	%7,5	03	دراسات عليا	
<b>%100</b>	<b>40</b>	<b>%25</b>	<b>10</b>	<b>%75</b>	<b>30</b>	<b>المجموع</b>	
%90	36	%22,5	09	%67,5	27	صحفي	الرتبة المهنية
%05	02	%2,5	01	%2,5	01	رئيس قسم	
%05	02	%0	0	%5	02	رئيس تحرير	
%0	0	%0	0	%0	0	أخرى	
<b>%100</b>	<b>40</b>	<b>%25</b>	<b>10</b>	<b>%75</b>	<b>30</b>	<b>المجموع</b>	
%47,5	19	%12,5	05	%35	14	1 - 5	الأقدمية في العمل
%27,5	11	%05	02	%22,5	09	6 - 10	
%25	10	%7,5	03	%17,5	07	11 فما فوق	
<b>%100</b>	<b>40</b>	<b>%25</b>	<b>10</b>	<b>%75</b>	<b>30</b>	<b>المجموع</b>	

يتبين من خلال الجدول حسب متغير الجنس أن 45% من الذكور و 30% من الإناث أجابوا دائماً و 20% من الذكور و 05% من الإناث أجابوا أحياناً. أما حسب متغير المستوى التعليمي أجاب 7,5% من ذوي المستوى الثانوي و 60% من ذوي المستوى الجامعي و 7,5% من ذوي مستوى الدراسات العليا دائماً و 22,5% من ذوي المستوى الجامعي و 2,5% من ذوي مستوى الدراسات العليا أجابوا أحياناً. أما حسب الرتبة المهنية 67,5% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء الأقسام و 05% من رؤساء التحرير أجابوا دائماً. أما حسب الأقدمية 35% من فئة (1-5) و 22,5% من فئة (6-10) و 17,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا دائماً، و 12,5% من فئة (1-5) و 05% من فئة (6-10) و 7,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا أحياناً.

نستنتج من هذا أن أغلب الصحفيين بنسبة 75% أجابوا بأنهم يلتزمون بالخط العام للمؤسسة التابعين لها وذلك باحترام الخط الافتتاحي للمؤسسة وعدم الخروج عن السياسة المتبعة من طرف الجريدة، الخضوع للقانون الأساسي للمؤسسة لتفادي الطرد.

الجدول رقم (05): يوضح مدى تعرض المؤسسة للمشاكل بسبب المقالات

الإجابات		نعم		لا		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	10	25%	16	40%	26	65%
	أنثى	02	05%	12	30%	14	35%
	المجموع	12	30%	28	70%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	0	0%	03	7,5%	03	7,5%
	جامعي	11	27,5%	22	55%	33	82,5%
	دراسات عليا	01	2,5%	03	7,5%	04	10%
	المجموع	12	30%	28	70%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	11	27,5%	25	62,5%	36	90%
	رئيس قسم	01	2,5%	01	2,5%	02	05%
	رئيس تحرير	0	0%	02	05%	02	05%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	12	30%	28	70%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	07	17,5%	12	30%	19	47,5%
	6 - 10	04	10%	07	17,5%	11	27,5%
	11 فما فوق	01	2,5%	09	22,5%	10	25%
	المجموع	12	30%	28	70%	40	100%

يبين الجدول أعلاه حسب متغير الجنس أن 25% من الذكور و 05% من الإناث تعرضت مؤسساتهم إلى المشاكل بسبب مقالاتهم و 40% من الذكور و 30% من الإناث أجابوا عكس ذلك . أما حسب متغير المستوى التعليمي 27,5% من ذوي المستوى الجامعي و 2,5% من ذوي مستوى الدراسات العليا أجابوا ب أنها تعرضت للمشاكل

و7,5% من ذوي المستوى الثانوي و55% من ذوي المستوى الجامعي و7,5% من ذوي مستوى الدراسات العليا أجابوا بأنها لم تتعرض للمشاكل . أما حسب متغير الرتبة المهنية 27,5% صحفيين و2,5% رؤساء أقسام أجابوا بأنها تعرضت للمشاكل و 62,5% من الصحفيين و2,5% رؤساء أقسام و 05% رؤساء تحرير أجابوا عكس ذلك . أما حسب متغير الأقدمية 17,5% من فئة (1-5) و10% من فئة (6-10) و2,5% من فئة (11-فما فوق ) أجابوا بنعم، و 30% من فئة (1-5) و17,5% من فئة ( 6-10) و22,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا عكس ذلك.

عبر معظم الصحفيين المبحوثين عن عدم تعرض المؤسسات العاملين بها للمشاكل بسبب المقالات التي يكتبونها هذا ما يبين عدم خروجهم عن الخط العام للمؤسسة والالتزام بالسياسة المتبعة من طرف الجريدة.



**السؤال 6: يوضح درجة تأثير السياسة التحريرية للمؤسسة الصحفية على تناول الصحفيين للأخبار:**

جل الصحفيين أكدوا على تأثير السياسة التحريرية للجريدة العاملين بها على درجة تناولهم للأخبار حسب نوعية المواضيع المعالجة والشخصيات المستهدفة وفقا لعقد التوظيف الموقع والمتكون من عدة بنود منها الالتزام بالسياسة التحريرية للجريدة (الخط العام) فهناك أشخاص وقطاعات بمثابة خطوط حمراء لا يجب تجاوزها وذلك نظرا لاعتمادها في المداخل على الإشهار فهي مرتبطة كثيرا بالوكالة الوطنية للنشر والإشهار والتي تستخدم من طرف الدولة كحارس بوابة تلوي به أذرع ملاك الجرائد وهذا ينعكس سلبا على الأداء الجدي للصحفي كما يعبر أحد المبحوثين "لا أحس أنني أعمل بكل قدراتي وحرיתי " هذا ما ينقص من مصداقية الأخبار عند القراء وبذلك الابتعاد عن الموضوعية وتحكيم الذاتية وخدمة أصحاب المصالح ورؤوس الأموال.

**السؤال 7: تقييم المبحوثين لموضوع أخلاقيات ممارسة الصحافة في الجزائر انطلاقا من المؤسسة التي يعملون بها**

اختلفت آراء الصحفيين من مبحوث لآخر فأخلاقيات المهنة حسبهم تختلف درجة الالتزام بها من صحفي لآخر وأوضحوا بأنها غير معمول بها تقريبا من طرف جل الصحفيين وذلك في ظل غياب الهيئة المكلفة بالرقابة بعد إلغاء المجلس الأعلى للصحافة وعدم وجود مجلس أخلاقيات المهنة وهذا ما أدى إلى كثرة المتابعات القضائية خاصة جنحة القذف والتعدي على الحياة الشخصية للأفراد والترويج لأخبار تضر بمصالح وأمن الدولة.

## الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

### المبحث الثالث: السلطة والصحافة

#### الجدول رقم (01): يوضح طبيعة العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام في الجزائر

المتغيرات		الإجابات		السلطة أداة رقابة على وسائل الإعلام		أداة منظمة لوسائل الإعلام		مسيرة للنشاط الإعلامي		مشاركة في العمل الإعلامي		المجموع	
				التركرار	%	التركرار	%	التركرار	%	التركرار	%		
الجنس	ذكر	20	%50	02	%05	01	%2,5	03	%7,5	26	%65		
	أنثى	12	%30	01	%2,5	0	%0	01	%2,5	14	%35		
	المجموع	32	%80	03	%7,5	01	%2,5	04	%10	40	%100		
المستوى التعليمي	ثانوي	03	%7,5	0	%0	0	%0	0	%0	03	%7,5		
	جامعي	26	%65	02	%05	01	%2,5	04	%10	33	%82,5		
	دراسات عليا	03	%7,5	01	%2,5	0	%0	0	%0	04	%10		
	المجموع	32	%80	03	%7,5	01	%2,5	04	%10	40	%100		
الرتبة المهنية	صحفي	28	%70	03	%7,5	01	%2,5	04	%10	36	%90		
	رئيس قسم	02	%05	0	%0	0	%0	0	%0	02	%05		
	رئيس تحرير	02	%05	0	%0	0	%0	0	%0	02	%05		
	أخرى	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0		
	المجموع	32	%80	03	%7,5	01	%2,5	04	%10	40	%100		
الأقدمية في	1 - 5	14	%35	02	%05	01	%2,5	02	%05	19	%47,5		
	6 - 10	09	%22,5	01	%2,5	0	%0	01	%2,5	11	%27,5		

## الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

%25	10	%2,5	01	%0	0	%0	0	%22,5	09	11 فما فوق	العمل
<b>%100</b>	<b>40</b>	<b>%10</b>	<b>04</b>	<b>%2,5</b>	<b>01</b>	<b>%7,5</b>	<b>03</b>	<b>%80</b>	<b>32</b>	المجموع	

يتضح من خلال الجدول حسب متغير الجنس أن 50% من الذكور و 30% من الإناث أجابوا بأن السلطة أداة رقابة على وسائل الإعلام و 05% من الذكور و 2,5% من الإناث أجابوا بأنها أداة منظمة لوسائل الإعلام و 2,5% من الذكور أجابوا أنها مسيرة للنشاط الإعلامي و 7,5% من الذكور و 2,5% من الإناث أنها مشاركة في العمل الإعلامي. أما حسب متغير المستوى التعليمي 7,5% من ذوي المستوى الثانوي و 65% من ذوي المستوى الجامعي و 7,5% من ذوي مستوى دراسات عليا أجابوا بأنها أداة رقابة على وسائل الإعلام و 05% من ذوي المستوى الجامعي و 2,5% من ذوي مستوى دراسات عليا أجابوا بأنها أداة منظمة لوسائل الإعلام و 2,5% من ذوي المستوى الجامعي أجابوا بأنها مسيرة للنشاط الإعلامي و 10% من ذوي المستوى الجامعي أنها مشاركة. أما حسب متغير الرتبة المهنية أجاب 70% من الصحفيين و 05% رؤساء أقسام و 05% رؤساء تحرير أداة رقابة و 7,5% من الصحفيين أداة منظمة و 2,5% من الصحفيين أجابوا بأنها مسيرة للنشاط الإعلامي و 10% من الصحفيين أنه مشاركة. أما حسب متغير الأقدمية 35% من فئة (1-5) و 22,5% من فئة (6-10) و 22,5% من فئة (11- - فما فوق) أجابوا بأنها أداة رقابة و 05% من فئة (1-5) و 2,5% من فئة (6-10) أجابوا بأنها منظمة و 2,5% من فئة (1-5) أجابوا بأنها مسيرة و 05% من فئة (1-5) و 2,5% من فئة (6-10) و 2,5% من فئة (11- - فما فوق) أجابوا بأنها مشاركة في العمل الإعلامي.

جل المبحوثين أكدوا على أن السلطة تمارس رقابة على وسائل الإعلام نظرا لاحتكارها لمصادر المعلومة وكذلك سنّها للقوانين التي تحد وتقيّد حرية الصحفي.

## الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

الجدول رقم (02): يوضح مدى ممارسة السلطة للرقابة الشديدة على المؤسسات

الإجابات		نعم		لا		نوعا ما		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	09	22,5%	05	12,5%	12	30%	26	65%
	أنثى	04	10%	06	15%	04	10%	14	35%
	المجموع	13	32,5%	11	27,5%	13	40%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	0	0%	0	0%	02	05%	03	7,5%
	جامعي	12	30%	09	22,5%	13	32,5%	33	82,5%
	دراسات عليا	01	2,5%	02	05%	01	2,5%	04	10%
	المجموع	13	32,5%	11	27,5%	16	40%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	12	30%	10	25%	14	35%	36	90%
	رئيس قسم	01	2,5%	0	0%	01	2,5%	02	05%
	رئيس تحرير	0	0%	01	2,5%	01	2,5%	02	05%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	13	32,5%	11	27,5%	16	40%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	05	12,5%	07	17%	07	17,5%	19	47,5%
	6 - 10	05	12,5%	01	2,5%	05	12,5%	11	27,5%
	11 فما فوق	03	7,5%	03	7,5%	04	10%	10	25%
	المجموع	13	32,5%	11	27,5%	16	40%	40	100%

يوضح لنا هذا الجدول حسب متغير الجنس أن 22,5% من الذكور و 10% من الإناث أجابوا أنها تمارس رقابة شديدة و 12,5% من الذكور و 15% من الإناث أنها لا تمارس رقابة شديدة و 30% من الذكور و 10% من الإناث أجابوا بأن الرقابة ممارسة نوعا ما . أما حسب متغير المستوى التعليمي 30% من ذوي المستوى الجامعي و 2,5% من ذوي مستوى دراسات عليا أجابوا أنها رقابة شديدة و 22,5% من ذوي المستوى الجامعي

و 05% من ذوي مستوى دراسات عليا أجابوا بأنها ليست ممارسة و 05% من ذوي المستوى الثانوي و 32,5% من ذوي المستوى الجامعي و 2,5% من ذوي مستوى دراسات عليا بأنها ممارسة نوعا ما. أما حسب الرتبة المهنية 30% من الصحفيين و 2,5% رؤساء أقسام أجابوا بأنها رقابة شديدة و 25% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء التحرير أنها ليست رقابة شديدة و 35% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء الأقسام و 2,5% من رؤساء التحرير أجابوا بأنها ممارسة نوعا ما. أما حسب متغير الأقدمية 12,5% من فئة (5-1) و 12,5% من فئة (6-10) و 7,5% من فئة (11 - فما فوق) أنها رقابة شديدة و 17,5% من فئة (5-1) و 2,5% من فئة (6-10) و 7,5% من فئة (11 - فما فوق) ليست ممارسة و 17,5% من فئة (5-1) و 12,5% من فئة (6-10) و 10% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا بأنها رقابة ممارسة نوعا ما.

نستنتج من خلال هذه المعطيات انقسام آراء المبحوثين، حيث كانت إجاباتهم متقاربة فمنهم نسبة 32,5% أجابوا بممارسة رقابة شديدة و 27,5% بأنها ليست رقابة شديدة فيما أجابت نسبة 40% بأنها رقابة ممارسة نوعا ما.

## الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

الجدول رقم (03): يوضح المجالات التي يراها الصحفيين مراقبة أكثر من السلطة في المؤسسات التي يعملون بها

الإجابات		المجال الاقتصادي		المجال السياسي		المجال الاجتماعي		المجال الرياضي		المجال الثقافي		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	10	25%	16	40%	0	0%	0	0%	0	0%	26	65%
	أنثى	04	10%	10	25%	0	0%	0	0%	0	0%	14	35%
	المجموع	14	35%	26	65%	0	0%	0	0%	0	0%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	01	2,5%	02	05%	0	0%	0	0%	0	0%	03	7,5%
	جامعي	11	27,5%	13	32,5%	0	0%	0	0%	0	0%	33	82,5%
	دراسات عليا	02	05%	02	05%	0	0%	0	0%	0	0%	04	10%
	المجموع	14	35%	26	65%	0	0%	0	0%	0	0%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	12	30%	24	60%	0	0%	0	0%	0	0%	36	90%
	رئيس قسم	02	05%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	02	05%
	رئيس تحرير	0	0%	02	05%	0	0%	0	0%	0	0%	02	05%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	14	35%	26	65%	0	0%	0	0%	0	0%	40	100%
الأقدمية في	1 - 5	07	17,5%	12	30%	0	0%	0	0%	0	0%	19	47,5%
	6 - 10	05	12,5%	06	15%	0	0%	0	0%	0	0%	11	27,5%

## الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

%25	10	%0	0	%0	0	%0	0	%20	08	%05	02	11 فما فوق	العمل
<b>%100</b>	<b>40</b>	%0	<b>0</b>	%0	<b>0</b>	%0	<b>0</b>	<b>%65</b>	<b>26</b>	<b>%35</b>	<b>14</b>	المجموع	



تشير بيانات الجدول أعلاه حسب متغير الجنس أن 25% من الذكور و 10% من الإناث أجابوا المجال الاقتصادي و 40% من الذكور و 25% من الإناث أجابوا المجال السياسي. أما حسب متغير المستوى التعليمي 2,5% من ذوي المستوى الثانوي و 27,5% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى دراسات عليا أجابوا الاق تصادي و 05% من ذوي المستوى الثانوي و 32,5% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى دراسات عليا أجابوا المجال السياسي. أما حسب متغير الرتبة المهنية أجاب 30% من الصحفيين و 05% رؤساء أقسام الاقتصاد و 60% من الصحفيين و 05% من رؤساء التحرير المجال السياسي.

نلاحظ أن أغلب المبحوثين أجابوا بمراقبة السلطة للمجال السياسي بنسبة 65% وبدرجة أقل المجال الاقتصادي النسبة المتبقية 35% وهذا لحساسية هذين القطاعين ومدى تأثيرها في المحافظة على أمن وسلامة الدولة.

الجدول رقم (04): يوضح المجالات التي يجب أن تراقبها السلطة في نظر المبحوثين

الإجابات		نعم		لا		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	13	32,5%	13	32,5%	26	65%
	أنثى	05	12,5%	09	22,5%	14	35%
	المجموع	18	45%	22	55%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	02	05%	01	2,5%	03	7,5%
	جامعي	14	35%	19	47,5%	33	82,5%
	دراسات عليا	02	05%	02	05%	04	10%
	المجموع	18	45%	22	5,5%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	17	42,5%	19	47,5%	36	90%
	رئيس قسم	01	2,5%	01	2,5%	02	05%
	رئيس تحرير	0	0%	02	05%	02	05%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	18	45%	22	55%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	09	22,5%	10	25%	19	47,5%
	6 - 10	05	12,5%	06	15%	11	27,5%
	11 فما فوق	04	10%	06	15%	10	25%
	المجموع	18	45%	22	55%	40	100%

من خلال الجدول نلاحظ أن حسب متغير الجنس 32,5% من الذكور و 12,5% من الإناث يجب على السلطة أن تراقب مجالات معينة و 32,5% من الذكور و 22,5% من الإناث لا يجب عليها أن تراقب أي مجال . أما حسب متغير المستوى التعليمي 05% من ذوي المستوى الثانوي و 35% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى

دراسات عليا أجابوا أنها يجب أن تراقب و 2,5% من ذوي المستوى الثانوي و 47,5% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى دراسات عليا لا يجب عليها أن تراقب. أما حسب متغير الرتبة المهنية 42,5% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء الأقسام أجابوا أنها يجب أن تراقب مجالات معينة و 47,5% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء الأقسام و 05% من رؤساء التحرير أنه لا يجب عليها أن تراقب. أما حسب متغير الأقدمية 22,5% من فئة (1-5) و 12,5% من فئة (6-10) و 10% من فئة (11- ) فما فوق) أجابوا إلزامية المراقبة و 25% من فئة (1-5) و 15% من فئة ( 6-10) و 15% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا لا إلزامية المراقبة.

النتائج التي تحصلنا عليها كانت متقاربة، حيث أجاب المبحوثين بنسبة 45% على مراقبة الدولة لبعض المجالات و 55% أجابوا العكس . وبرر الموافقين للرقابة ذلك لضمان عدم المساس بأمن الدولة ومصلحة الموا طنين وكذلك المجال العسكري والأمني والمواضيع التي تمس السياسة الخارجية للجزائر لأن الأمر متعلق بالسيادة الوطنية.

الفصل الرابع: الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

الجدول رقم (05): يوضح مدى صعوبة الوصول إلى مصدر المعلومة

الإجابات		دائما		أحيانا		نادرا		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	16	40%	10	25%	0	0%	26	65%
	أنثى	05	12,5%	08	20%	01	2,5%	14	35%
	المجموع	21	52,5%	18	45%	01	2,5%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	02	05%	01	2,5%	0	0%	03	7,5%
	جامعي	17	42,5%	15	37,5%	01	2,5%	33	82,5%
	دراسات عليا	02	05%	02	05%	0	0%	04	10%
	المجموع	21	52,5%	18	45%	01	2,5%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	10	45%	17	42,5%	01	2,5%	36	90%
	رئيس قسم	01	2,5%	01	2,5%	0	0%	02	05%
	رئيس تحرير	02	05%	0	0%	0	0%	02	05%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	21	52,5%	18	45%	01	2,5%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	09	22,5%	10	25%	0	0%	19	47,5%
	6 - 10	09	22,5%	02	05%	0	0%	11	27,5%
	11 فما فوق	03	7,5%	06	15%	01	2,5%	10	25%
	المجموع	21	52,5%	18	45%	01	2,5%	40	100%

من خلال الجدول يتبين حسب متغير الجنس أن 40% من الذكور و 12,5% من يجدون صعوبة دائمة للوصول إلى مصادر المعلومة و 25% من الذكور و 20% من الإناث أحيانا ما يجدون صعوبة و 2,5% من الإناث نادرا ما يجدون صعوبة . أما حسب متغير المستوى التعليمي 05% من ذوي المستوى الثانوي و 42,5% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى دراسات عليا يجدون صعوبة دائما و 2,5% من ذوي

المستوى الثانوي 37.5% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى دراسات عليا تكون هذه الصعوبة أحيانا و 2,5% من ذوي المستوى الجامعي نادرا ما يجدون صعوبة. أما حسب الرتبة المهنية 45% من الصحفيين و 2,5% رؤساء أقسام و 05% رؤساء تحرير أجابوا بأنهم يجدون صعوبة دائما و 42,5% من الصحفيين و 2,5% رؤساء أقسام أجابوا بأن الصعوبة تكون أحيانا فقط 2,5% من الصحفيين أجابوا بأنهم نادرا ما يتلقون صعوبة. أما حسب متغير الأقدمية 22,5% من فئة (1-5) و 22,5% من فئة (6-10) و 7,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا بأنهم يتلقون صعوبة دائما و 25% من فئة (1-5) و 05% من فئة (6-10) و 15% من فئة (11-فما فوق) أجابوا بأنها تكون أحيانا و 2,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا بأنها تكون نادرة.

نستنتج من البيانات المتوصل إليها أن نسبة كبيرة من المبحوثين يجدون صعوبات في الوصول إلى مصادر المعلومة بسبب احتكار الدولة للمصادر وتجسدها في مصدر واحد ألا وهو خلية الاتصال بوزارة الداخلية المتحكمة تقريبا في غالبية المعلومات بحجة الحفاظ على أمن العام للدولة والتعامل بتحفظ وسرية مع معطيات الوضع الأمني في البلاد لحماية مصالح الدولة والمواطنين.

الجدول رقم (06): يوضح المواضيع التي منعت من النشر بسبب الرقابة

الإجابات		نعم		لا		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	13	%32,5	13	%32,5	26	%65
	أنثى	05	%12,5	09	%22,5	14	%35
	المجموع	18	%45	22	%55	40	%100
المستوى التعليمي	ثانوي	01	%2,5	02	%05	03	%7,5
	جامعي	15	%37,5	18	%45	33	%82,5
	دراسات عليا	02	%05	02	%05	04	%10
	المجموع	18	%45	22	%55	40	%100
الرتبة المهنية	صحفي	16	%40	20	%50	36	%90
	رئيس قسم	01	%2,5	01	%2,5	02	%05
	رئيس تحرير	01	%2,5	01	%2,5	02	%05
	أخرى	0	%0	0	%0	0	%0
	المجموع	18	%45	22	%55	40	%100
الأقدمية في العمل	1 - 5	06	%15	13	%32,5	19	%47,5
	6 - 10	08	%20	03	%7,5	11	%27,5
	11 فما فوق	04	%10	06	%15	10	%25
	المجموع	18	%45	22	%55	40	%100

بيانات الجدول أعلاه تشير حسب متغير الجنس أن 32,5% من الذكور و 12,5% من الإناث منعت مواضيعهم من النشر و 32,5% من الذكور و 22,5% من الإناث لم تمنع مواضيعهم من النشر . أما حسب متغير المستوى التعليمي 2,5% من ذوي المستوى الثانوي و 37,5% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى دراسات عليا

منعت مواضيعهم من النشر و 05% من ذوي المستوى الثانوي و 45% من ذوي المستوى الجامعي و 05% من ذوي مستوى دراسات عليا أجابوا بأنها لم تمنع . أما حسب متغير الرتبة المهنية 40% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء الأقسام و 2,5% من رؤساء التحرير أجابوا بأنها منعت و 50% من الصحفيين و 2,5% من رؤساء أقسام و 2,5% من رؤساء تحرير أجابوا بأنها لم تمنع من النشر . أما حسب الأقدمية نجد 15% من فئة (1-5) و 20% من فئة (6-10) و 10% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا بأن مواضيعهم منعت من النشر و 32,5% من فئة (1-5) و 7,5% من فئة (6-10) و 15% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا بأن مواضيعهم لم تمنع من النشر .

من خلال هذا كله نسبة 55% لم تمنع مقالاتهم من النشر ونسبة 45% منعت من النشر لأسباب كثيرة منها ما هو مرتبط بالأمن العام وكثيرة هي المواضيع المتعلقة بالسياسة وهناك مواضيع اجتماعية وصحية منها موضوع يتعلق بتحقيق حول السكن والعقار وموضوع آخر تطرق للمشاكل التي يتخبط فيها مستشفى مصطفى باشا ومنع موضوع أحد الصحفيين من النشر طابعه سياسي له علاقة بمصالح صاحب الجريدة التي يعمل بها.

الجدول رقم (07): يوضح العقوبات التي تعرض لها المبحوثين أثناء أداء مهامهم

حسب ما ينص عليه قانون العقوبات 2001

الإجابات		نعم		لا		المجموع	
المتغيرات		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
الجنس	ذكر	04	10%	22	55%	26	65%
	أنثى	03	7,5%	11	27,5%	14	35%
	المجموع	07	17,5%	33	82,5%	40	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	0	0%	03	7,5%	03	7,5%
	جامعي	07	17,5%	26	65%	33	82,5%
	دراسات عليا	0	0%	04	10%	04	10%
	المجموع	07	17,5%	33	82,5%	40	100%
الرتبة المهنية	صحفي	07	17,5%	29	72,5%	36	90%
	رئيس قسم	0	0%	02	05%	02	05%
	رئيس تحرير	0	0%	02	05%	02	05%
	أخرى	0	0%	0	0%	0	0%
	المجموع	07	17,5%	33	82,5%	40	100%
الأقدمية في العمل	1 - 5	04	10%	15	37,5%	19	47,5%
	6 - 10	02	05%	09	22,5%	11	27,5%
	11 فما فوق	01	2,5%	09	22,5%	10	25%
	المجموع	07	17,5%	33	82,5%	40	100%

نلاحظ من خلال الجدول حسب متغير الجنس 10% من الذكور و 7,5% من الإناث تعرضوا للعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات 2001 و 55% من الذكور و 27,5% من الإناث لم يتعرضوا للعقوبات . أما حسب متغير المستوى التعليمي



17,5% من ذوي المستوى الجامعي تعرضوا للعقوبات و 7,5% من ذوي المستوى الثانوي و 65% من ذوي المستوى الجامعي و 10% من ذوي مستوى دراسات عليا لم يتعرضوا للعقوبات. أما حسب متغير الرتبة المهنية 17,5% من الصحفيين أجابوا بأنهم تعرضوا للعقوبات و 72,5% من الصحفيين و 05% رؤساء أقسام و 05% رؤساء تحرير لم يتعرضوا للعقوبات. أما حسب الأقدمية 10% من فئة (1-5) و 05% من فئة (6-10) و 2,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا بأنهم تعرضوا للعقوبات و 37,5% من فئة (1-5) و 22,5% من فئة (6-10) و 22,5% من فئة (11 - فما فوق) أجابوا بأنهم لم يتعرضوا للعقوبات.

نستنتج من هذا أن غالبية المبحوثين وبنسبة 82,5% لم يتعرضوا للعقوبات، هذا ما يفسر التزامهم بالقوانين والتشريعات المعمول بها والنسبة المتبقية 17,5% تعرضوا لهاته العقوبات التي كانت في معظمها متابعات قضائية متعلقة أساسا بالقتف والتعرض لعدة تحقيقات أمام قضاة التحقيق والعدالة ومنهم من طبقت عليه المادة 144 مكرر ربما السبب الرئيسي لكل هذا عدم التأكد من مصادر المعلومات.

**السؤال 9: تقييم المبحوثين لرفع حالة الطوارئ:**

من خلال طرحنا لهذا السؤال لاحظنا اجتماع معظم الآراء على أن رفع حالة الطوارئ لم يغير شيء في الميدان مبررين ذلك بالصعوبات التي يجدونها أثناء العمل والتنقل وممارسة التعبير والإعلان عن رفعها تم على الورق وليس معمول به في الواقع فرفعها إجراء شكلي لم يغير شيء لحد الآن لأن السلطة ليست لها رغبة سياسية في احترام الحريات والقوانين. وما زال الحظر على المسيرات والتجمعات في العاصمة كما كان عليه الحال. وحسبهم قانون العقوبات وقانون الصحفي كافيان لسجن الصحفي.

**السؤال 10: آراء المبحوثين حول مشروع قانون الإعلام الجديد:**

تعددت الآراء حول المشروع بين متفائل ومرحب وبين متشائم ومتحفظ، لكن الأغلبية كانت لأنصار الموقف الثاني، حيث يبررون ذلك بأنهم لا يعرفون الشيء الكثير عنه وما هو إلا مشروع لم يتبلور لحد الساعة وهو في مرحلة المشاورات مما يستدعي أخذه بتحفظ وهم يعلقون على ذلك بأن المشكل ليس في القانون الجديد أو القديم ولكن فيمن يسن القوانين ويسهر على تطبيقها وهم يتصورون أن الواجبات فيه ستكون أكثر من الحقوق ككل مرة لتقييد وانتقاص حرية الصحفي وسيكون حبر على ورق ليس إلا. لقد كشفت الدراسة التي قمنا بها والتي تدور حول أخلاقيات المهنة الإعلامية في الجزائر وبالضبط الصحافة المكتوبة وكانت العينة من جرائد : L'expression، الوطن، Le soir d'Algérie، النهار على نتائج ساهمت في الإجابة على التساؤلات المقترحة في الإشكالية.

### نتائج الدراسة

من خلال المبحث الأول، عناصر السلوك المهني والعوامل المؤثرة فيه والمبحث الثاني الممارسة المهنية للصحفي والمبحث الثالث، السلطة والصحافة تحصلنا على النتائج التالية:

- من خلال النتائج المحصل عليها نجد أن نسبة 60% من المبحوثين يؤكدون أن مفهوم أخلاقيات المهنة هو مجموعة مبادئ قانونية ومعايير أخلاقية تنظم مهنة الصحفي ونسبة 22,5% هو مجموعة الحقوق والواجبات القانونية التي يلتزم بها الصحفي و 15,5% أكدوا أنه مجموعة الحقوق والواجبات القانونية التي يلتزم بها الصحفي و 15,5% أكدوا أنه مجموعة الحقوق التي تكفل ممارسة الصحفي لمهنته قانونيا ونسبة 2,5% مجموعة الواجبات التي يلتزم بها الصحفي قانونيا.
- يؤكد الإعلاميين بنسبة 50% أن التزامهم بالتشريع الإعلامي لا يحد من حريتهم الإعلامية بينما سجلت نفس النسبة التي ترى أن التشريعات الإعلامية تحد من حرية الصحفي
- سجلت نسبة 85% لدى المبحوثين أن مفهوم السر المهني هو عدم كشف المصادر والنسبة المتبقية 15% عدم ذكر الوقائع.
- يرى المبحوثين بنسبة 80% ضرورة استقلالية الصحفي لتحقيق الموضوعية والمصداقية ونسبة 20% دور الاستقلالية في تحقيق الموضوعية يكون أحيانا.
- بين الصحفيين ونسبة 70% أن احترام أخلاقيات المهنة ليس في جميع الأوقات وإنما أحيانا ونسبة 20% هذا الاحترام يكون غائبا، أما نسبة 10% أوضحت أنه دائما.
- أكد المبحوثين ونسبة كبيرة 72,5% إطلاعهم على القوانين والتشريعات الإعلامية والنسبة المتبقية 27,5% ليست مطلعة.
- عبرت نسبة 77,5% من المبحوثين أنهم يحتكمون في عملهم إلى الوازع الأخلاقي ونسبة 15% للمؤسسة الصحفية، أما النسبة المتبقية 7,5% إلى القوانين.

- اتضح لنا أن المبحوثين وبنسبة 67,5% أكدوا أن الدولة لا تكفل حرية الصحفي أثناء ممارسة المهنة والنسبة المتبقية 32,5% أوضحت أن هذه الحرية مكفولة.
- من النتائج المسجلة تبين أن نسبة 75% من المبحوثين يتبعون الخط العام للمؤسسة دائما والنسبة المتبقية 25% أنها تخضع لسياسة المؤسسة أحيانا.
- أوضحت النتائج أن 70% من الصحفيين المبحوثين لم تتعرض مؤسساتهم للمشاكل بسبب مقالاتهم والنسبة المتبقية 30% تعرضت للمشاكل.
- جل الصحفيين أكدوا على تأثير السياسة التحريرية على درجة تناولهم للأخبار حسب نوعيتها والشخصيات المستهدفة.
- من النتائج المتوصل إليها اختلفت آراء المبحوثين بخصوص الالتزام بأخلاقيات المهنة وهذا الالتزام يختلف من صحفي لآخر.
- تبين لنا النتائج أن نسبة 80% أكدت أن السلطة تمارس رقابة على وسائل الإعلام ونسبة 10% رأت أنها تشارك في العمل الإعلامي ونسبة 7,5% و 2,5% رأت أنها منظمة لوسائل الإعلام ومسيرة للنشاط الإعلامي على التوالي.
- أكدت نسبة 40% أن السلطة تمارس رقابة نوعا ما على الصحافة ونسبة 32,5% رقابة شديدة و 27,5% لا تمارس رقابة.
- بينت النتائج نسبة 65% أن على الدولة يجب أن تراقب المجال السياسي ونسبة 35% مراقبة المجال الاقتصادي.
- سجل المبحوثين نسبة 45% بوجود مجالات يجب أن تراقبها السلطة و 55% عدم إلزامية الرقابة.
- يرى المبحوثين وجود صعوبة دائمة للوصول إلى مصدر المعلومة بنسبة 32,5% و 45% أحيانا ما يجدون صعوبة و 2,5% نادرا ما يجدون صعوبة.
- من خلال النتائج المتحصل عليها نسبة 55% لم تمنع مقالاتهم من النشر ونسبة 45% من المبحوثين منعت مواضيعهم من النشر.
- أكد الإعلاميين وبنسبة مرتفعة 82,5% عدم تعرضهم للعقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات 2001 ونسبة 17,5% تعرضوا للعقوبات.

- اجتماع معظم الآراء على أن رفع حالة الطوارئ لم يغير شيئاً في الميدان نظراً للعقوبات التي يجدونها أثناء أداء مهامهم.
- تعددت الآراء حول المشروع بين متفائل و مرحب ومتشائم وأجمع معظمهم على أنهم لا يعرفون الشيء الكثير عنه وما هو إلا مشروع والمشكلة ليست في سن القوانين ولكن فيمن يسنها.

خاتمة

## خاتمة:

أصبح هناك إيمان راسخ بأن التطور في العالم رهين مجموعة من العوامل أهمها وأساسها التقدم في صيغ وأشكال الاتصال ، الأمر الذي كرس دورا كبيرا ومهما لوسائل الإعلام الجماهيرية التي أصبحت من الأولويات لكل الأفراد والمجتمعات ، فهي تعكس بالنسبة لهم مظاهر الحياة بمختلف أشكالها وأبعادها ، وهي التي تفقههم في خباياها وأسرارها حتى خلقت لديهم عالما خاصا لا يشبه الواقع لكنه يعوضهم عنه .

والإنسان منذ بداية وجوده على سطح البسيطة يعمل على رقي إنسانية وسموها بالتماسه لأسباب هذا السمو وهذا الرقي في اعتناق الحرية ، هذه التي مرت بمراحل كثيرة حتى وصلت إلى صيغتها الحالية ، فهي ذاك الحق الثابت للفرد في ان يعتقد ما يشاء وأن يحمي اعتقاده وأن يعبر به للآخرين ، ولا يمكن أن توجد الحرية إلا في بيئة يسود فيها الإيمان بالعقل المتحرر والمتسامح والمخالف .

ومفهوم حرية التعبير في صيغته العامة يعني سقوط كل ما يحول دون أن يعبر الفرد عن ذاته وعن المجتمع من حوله ، هذه الحرية وجدت من يدافع عنها خلال الحقب الماضية لتاريخ الإنسانية، فنجد فلاسفة ومفكرين وعلماء اضطهدوا وتعرضوا لظروف شتى من القيود ، وهذا في سبيل أن يعلنوا أفكارهم وينشروها ، لئلا كانت مختلف الأفكار والكتابات حول الحرية في الماضي والأساس الفكري في الحقوق والحريات الأمر الذي انعكس على الثورات التي شهدتها أوروبا مابين سنوات 1776 و 1848، مثل الثورة الفرنسية التي تخللت بإعلان حقوق الإنسان الفرنسي بالإضافة إلى اجتماع الع الم ومصادقته على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 .

وللحد من الممارسة السلبية للحرية في التعبير وضعت أسس ومبادئ هي أخلاقيات العمل الإعلامي.

فأخلاقيات العمل الإعلامي هي تلك المجموعة التي تضم مبادئ أخلاقية من واجب المهني في الإعلام أن يلتزم بها في شكل إرادي، ولما كان التشريع قاصرا عن توضيح واجبات الإعلاميين وحقوقهم، وكذا اختلاف الرؤى حول المبادئ الأساسية لأخلاقيات المهنة ، ثم اللجوء إلى التدوين كبديل بإمكانه أن يوحد الجهود الرامية إلى تطوير المهنة الإعلامية .

ودراستها جاءت لمحاولة فتح الباب الذي يمكن من حل المشكلة الأخلاقية لمهنة الصحافة لأن تجاهلها هو أبشع جريمة في حق المهنة ، وهو ما يدفعنا إلى ضرورة سن قانون خاص بأخلاقيات المهنة الصحافية بمشاركة جميع الأطراف المعنية كأول خطوة أساسية

ولزيادة الوعي بها أكثر لابد من اعتبار معاهد علوم الإعلام والاتصال أو لكون  
للإطارات الصحفية المستقبلية فمن المفيد جدا برمجة وحدة خاصة بأخلاقيات المهنة  
الصحفية في برامجها السنوية قصد تعريف الصحفي بماله وما عليه من حقوق وواجبات  
على الأساس الذي يجعله يحترم مهنته وجعلها رسالة سامية تفوق وتتجاوز المصالح  
والأغراض الضيقة .

في الأخير إن هذه الدراسة ليست بالدراسة المستفيضة ولا بالدراسة المعقدة بل  
طرحها جاء بسيطا، يدخل في إطار الجهود الرامية إلى الاهتمام بمسألة أخلاقيات المهنة  
في الإعلام الجزائري.



# قائمة المصادر والمراجع

## الكتب:

- 1) أحمد الحصري، الدولة وسياسة الحكم في الفقه الإسلامي ، ج 2، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1988، ص 13.
- 2) أحمد بن مرسل، مناهج البحث في علوم الإعلام و الاتصال، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005
- 3) أحمد كرومي، أخلاقيات المهنة، دراسة بدون بيانات.
- 4) أندريه كارسون، المشكلة الأخلاقية والفلاسفة ، تر عبد الحليم محمود أبو بكر زكري ط2، دار الكتب الحديثة
- 5) جان مورانج، الحريات العامة تر: وجيه البعيني، باريس، بيروت، منشورات عويدت
- 6) جميل منيمة ، مشكلة الحرية في الإسلام، بدون طبعة، بيروت، دار الكتاب اللبناني 1982.
- 7) جودة عزة معطوي، أساليب البحث العلمي، الدار الجامعية، عمان، 2000، ط2
- 8) جون ل هاتلنج، أخلاقيات الصحافة ، تر : كمال عبد الرؤوف، الدار العربية للنشر والتوزيع، 1993.
- 9) جون هوهنبرغ، الصحفي المحترف، تر : محمد عبد الرؤوف كمال، ط 1، القاهرة الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1990، ص 495، ص 526.
- 10) حسن عماد مكاوي أخلاقيات العمل الإعلامي، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية 1994
- 11) خالد مصطفى فهمي، المسؤولية المدنية للصحفي عن أعماله الصحفية ، ط 1 الإسكندرية، دار الجامعة للنشر، 2003
- 12) خليل صابات ، الصحافة رسالة و استعداد و فن و علم ، ط 2، القاهرة، دار المعارف
- 13) روبرت شمول، مسؤوليات الصحافة، تر الفرد عصفور، مركز الكتب الأردني 1990

- (14) سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العمومية - دراسة نظرية تطبيقية-، ط1، الجزائر دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، جوان 1997، ص 11.
- (15) سلامة موسى، حرية الفكر و أبطالها عبر التاريخ، ط 4، القاهرة، دار العلم للملايين 1967.
- (16) سمان فوزي عمر، المسؤولية المدنية للصحفي، دار وائل للنشر، عمان، 2007
- (17) عبد الحميد متولي، الوجيز في النظريات والأنظمة السياسية، ط1، بيروت، دار الفكر 1982.
- (18) عبد الله العروي، مفهوم الحرية، ط5، بيروت، المركز الثقافي العربي، 1993.
- (19) عبد الله عزام، السرطان الأحمر، ط2، قسنطينة، مؤسسة الإسراء للنشر والتوزيع
- (20) عبد المعطي الباسط، البحث الاجتماعي، " محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده " القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 1993
- (21) علي قسايسية، التشريع الإعلامي وطبيعة القواعد المهنية " المجلة الجزائرية للاتصال جامعة الجزائر، قسم علوم الإعلام والاتصال، العدد 08-1994
- (22) عماد عبد الحميد النجار، الوسيط في تشريعات الصحافة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1985
- (23) عواطف عبد الرحمن، هموم الصحافة و الصحفيين، ط 1، القاهرة، دار الفكر 1995،
- (24) فؤاد توفيق العالي، الصحافة الإسلامية ودورها في الدعوة، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1995
- (25) فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والإنسان الأخير، تر مطاع صفدي، بدون طبعة بيروت، مركز الإنماء القومي، 1993
- (26) فريال مهنا، علوم الاتصال والمجتمعات الرقمية، ط 1، (بيروت، دمشق)، دار الفكر المعاصر، 2002.
- (27) فضيل دليو، أسس البحث و تقنياته في العلوم الاجتماعية، الجزائر، ديوان المطبوعة الجامعية، د.ت.ن
- (28) القرآن الكريم

- (29) كارل منهام ريتشارد ريتشي، طرق البحث في العلوم السياسية، تر : السيد عبد المطلب وآخرون، القاهرة، مركز البحوث والدراسات، 1996
- (30) كوسولابوف وماركوف، الحرية والمسؤولية
- (31) ليلي عبد المجيد، التشريعات الإعلامية، القاهرة، مركز جام عة القاهرة للتعليم المفتوح 2000.
- (32) ليلي عبد المجيد، الصحافة في الوطن العربي، ط 1، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع بدون سنة
- (33) مابوت، مقدمة في الأخلاق، تر. ماهر عبد القادر، بيروت، دار النهضة العربية 1985
- (34) ماكس سكيدمور، كيف تحكم أمريكا، ترنظمي لوفاء، ط 3، الدار الدولية للنشر والتوزيع 1988
- (35) محمد الغزالي، جدد حياتك، ط1، الجزائر، دار الرحاب، 2002
- (36) محمد سيد محمد، المسؤولية الإعلامية في الإسلام، ط 2، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.
- (37) محمد عبد الله الخزعان، ملكية وسائل الإعلام وعلاقتها بالوظائف الإعلامية في ضوء الإسلام، ط1، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996
- (38) محمد يعقوبي، مجموعة من الأساتذة، الفلسفة لطلاب البكالوريا، ج 1، الجزائر المعهد التربوي الوطني، 1989
- (39) محمود يعقوبي، الوجيز في الفلسفة، ط 3، الجزائر، مكتبة الشركة الجزائرية 1973.
- (40) المرصد الوطني لحقوق الإنسان، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 1998
- (41) مصطفى حسن، عبد المجيد بدوي، قاموس الصحافة والإعلام، لبنان، المجلس الدولي للغة الفرنسية، 1991
- (42) نور الدين بليل، مفاهيم إعلامية، سلسلة الثقافة الإعلامية، ج1، قسنطينة ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.

(43) نور الدين تواتي، الصحافة المكتوبة و السمعية البصرية في الجزائر ، ط2، دار  
الخلدونية، 2009

(44) هشام دداش ، قانون الإعلام 1990، بتاريخ 2008/05/23 ، على الموقع

<http://www.7aninelwatan.com>

#### المدونات :

(1) ج ج د ش ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 14 ، الصادر بتاريخ  
1990 /02/03

(2) ج.ج.د.ش، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، الصادر في  
1982/02/06.

(3) مرسوم جديد لتنظيم مهنة الصحافة بالجزائر، بتاريخ 2008/05/20 على الموقع  
<http://www.bbc.net>

#### القواميس:

غيث محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، ط1، القاهرة، الهيئة المصرية للكتاب 1979

#### المعاجم:

(1) كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية، إنجليزي، عربي، ط 1، القاهرة، دار  
الشروق 1989

(2) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات الإعلام، بيروت، دار الكتاب اللبناني، 1985  
73.

## الموسوعات :

1) المعلم بطرس البستاني، دائرة المعارف، المجلد السابع، بيروت، مطبعة المعارف 1982.

2) موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تر، بوزيد صحراوي وآخرون، الجزائر، دار القصة، 2006 .

## المجلدات والأطروحات الجامعية :

1 محبر نبيلة، لبلى فريدة، الممارسة الإعلامية و أخلاقيات المهنة في الجزائر، (مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس )، جامعة الجزائر قسم علوم الإعلام و الاتصال، دورة سبتمبر 1998.

## المطبوعات الجامعية:

1 المجلة الجزائرية للاتصال : جامعة الجزائر ، معهد علوم الإعلام والاتصال ، العدد 08 1992 .

## المراجع باللغة الأجنبية :

1. Article sans signature: déontologie des journalistes, horizons, 14 février 1993,.
2. libois Boi Ethique de l'informationn Bruxelles, édition de Bruxelles, 1993
3. Clements Jones, **Déontologie de l'information**, une SCO, Pari 1980,.
4. Encyclopédia universales septimeme publication, volume v. paris, éditeur à Paris 1996,.
5. Holsinger, Ralphe, **media law**, n.y: Random house 1987,.
6. Jean Walil, **Traite de métaphysique**, Paris payot, 1969.

7. M.I. Defleur S.J. Ball-Rockeach, **theories of Mass communication**. 5 Ed longman publishing group new York, 1989,  
Warner et al et Autres: **Media**, Bruxelles, édition book university  
1983, P120.

دخلاء حق



جامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة

كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علوم الاتصال

بيانات الاستمارة الخاصة لنيل شهادة الليسانس

في علوم الاتصال

الموضوع:

## حرية التعبير و أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر

من أجل إنجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة ليسانس غي علوم الإعلام و الإتصال

تحت عنوان: "حرية التعبير و أخلاقيات العمل الصحفي في الجزائر "

نرجو من سيادتكم ملاً هذه الاستمارة الإستبائية بعناية علماً أن المعلومات التي تدلون بها من خلال إجابتكم تبقى في كنف السري و الكتمان و لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فلا تترددوا في المساهمة فيه. و شكرا

تحت إشراف الأستاذة:

زهرة بعليا

من إعداد الطالبين:

مصطفى فوقة

حمزة شلغوم

السنة الجامعية: 2010-2011

ضع علامة × في الخانة المناسبة:

**المحور الأول :** البيانات الشخصية .

- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐ .
- المستوى العلمي: ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐
- الرتبة المهنية: صحفي ☐ ، رئيس قسم ☐ ، رئيس تحرير ☐
- الأقدمية في العمل الصحفي.....سنة.

**المحور الثاني:** عناصر السلوك المهني و العوامل المؤثرة فيه:

1 – ماذا يعني لك مفهوم أخلاقيات المهنة الصحفية؟

- ☐ مجموعة مبادئ قانونية و معايير أخلاقية تنظم مهنة الصحفي
- ☐ مجموعة الواجبات التي يلتزم بها الصحفي قانونيا
- ☐ مجموعة الحقوق التي تكفل ممارسة الصحفي لمهنته قانونيا
- ☐ مجموعة الحقوق و الواجبات القانونية التي يلتزم بها الصحفي

2 – هل التزام الصحفي الجزائي بالتشريعات الإعلامية يحد من حريته الإعلامية باعتبارها عنصر مهني أساسي؟

- نعم ☐ لا ☐

3 – يعني لك مفهوم السر المهني في المجال الإعلامي ؟

- عدم ذكر الوقائع ☐ عدم كشف المصادر ☐ .

4 – هل لاستقلالية الصحفي دور في تحقيق الموضوعية و المصداقية في العمل الصحفي ؟

- نعم ☐ ، لا ☐ أحيانا ☐ .

5 – هل يلتزم الصحفي في الجزائر باحترام ميثاق الواجبات الذي وضعه المجلس الأعلى لأخلاقيات المهنة الصحفية ؟

- دائما ☐ غالبا ☐ أحيانا ☐

**المحور الثالث :** الممارسة المهنية للصحفي :

1 – هل أنت مطلع على قوانين و تشريعات العمل الصحفي؟

- نعم ☐ لا ☐

2 – هل تخضع في ممارستك المهنية إلى:

- الوازع الأخلاقي ☐ القانون ☐ المؤسسة الصحفية ☐

3 - هل تجد في هذه الممارسة اليومية حرية كاملة يكفلها القانون ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة لا ، لماذا؟ .....

4 هل يلزم الصحفي بالخط العام للمؤسسة الصحفية ؟

دائما ☐ أحيانا ☐

كيف

ذلك؟ .....

5 - هل سبق و أن تعرضت مؤسستك للمشاكل بسبب مقالاتك ؟

نعم ☐ لا ☐

6 - هل السياسة التحريرية للمؤسسة الصحفية التي تعمل بها تؤثر على درجة تناولك للأخبار ؟

.....

7 - ما تقييمك لموضوع أخلاقيات ممارسة الصحافة في الجزائر انطلاقا من المؤسسة التي تعمل بها؟

.....

#### المحور الرابع: السلطة والصحافة:

1- حدد طبيعة العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام في الجزائر:

السلطة أداة رقابة على وسائل الإعلام ☐

أداة منظمة لوسائل الإعلام ☐

مسيرة للنشاط الإعلامي ☐

مشاركة في العمل الإعلامي ☐

2- هل تعتقد أن السلطة تمارس رقابة شديدة على مؤسستك؟

نعم ☐ لا ☐ نوعا ما ☐

3- ما هي المجالات التي ترى أن السلطة تراقبها في مؤسستك أكثر؟

المجال الاقتصادي ☐ السياسي ☐ الاجتماعي ☐ الرياضي ☐ الثقافي ☐

4- هل هناك مجالات يجب أن تراقبها السلطة في نظرك؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب نعم فما هي ولماذا؟ .....

5- هل تجد صعوبة في الوصول إلى مصدر المعلومة؟

- دائماً ☐ أحياناً ☐ نادراً ☐
- هل سبب ذلك يعود إلى: سيطرة الدولة على مصادر المعلومة ☐
- طبيعة التشريعات الإعلامية ☐
- احتكار المعلومة من طرف مصدر واحد ☐

6- هل كنت إحدى مواضيعك من النشر بسبب الرقابة ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كانت الإجابة نعم ما نوعها ؟ .....

7- هل تعرضت أثناء أداء مهامك لإحدى العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات 2001 ؟

نعم ☐ لا ☐

ما هي ؟ .....

8- ما تعليقك على رفع حالة الطوارئ ؟ .....

9- ما هو موقفك من مشروع قانون الإعلام

الجديد ؟ .....

# فہرست الجداول

## فهرس الجداول :

### • دراسة تحليلية لعينة البحث :

الصفحة	العنوان
110	الجدول رقم 01 : الجنس
110	الجدول رقم 02 : المستوى التعليمي
110	الجدول رقم 03 :الرتبة المهنية
110	الجدول رقم 04 : الأقدمية في العمل

### • عناصر السلوك المهني والعوامل المؤثرة فيه :

الصفحة	العنوان
111	الجدول رقم 01 : يوضح مفهوم أخلاقيات المهنة الصحفية لدى المبحوثين
112	الجدول رقم 02 : يوضح إذا التزم الصحفي الجزائري بالتشريعات الإعلامية سيحد ذلك من حريته الإعلامية
114	الجدول رقم 03 :يوضح مفهوم السر المهني في المجال
116	الجدول 04 : يوضح دور استقلالية الصحف لتحقيق الموضوعية والمصداقية
118	الجدول 05 : يوضح التزام الصحفي الجزائري لاحترام ميثاق الأخلاقيات

### • الممارسة المهنية للصحفي :

الصفحة	العنوان
120	الجدول رقم 01 : يوضح إطلاع الصحفي على قوانين وتشريعات العمل
122	الجدول رقم 02 : يوضح إلى مبدأ يخضع الصحفي في ممارسته
124	الجدول رقم 03 :يوضح مدى تكفل الدولة بضمان الحرية للصحفي أثناء أداء المهنة
126	الجدول 04 : يوضح التزام الصحفي بالخط العام للمؤسسة الإعلامية
128	الجدول 05 : يوضح مدى تعرض المؤسسة للمشاكل بسبب المقالات

• السلطة و الصحافة:

الصفحة	العنوان
131	الجدول رقم 01 : يوضح طبيعة العلاقة بين السلطة ووسائل الإعلام في الجزائر
133	الجدول رقم 02 : يوضح مدى ممارسة السلطة للرقابة على المؤسسات
135	الجدول رقم 03 : يوضح المجالات التي يراها الصحفيون مراقبة أكثر من السلطة
137	الجدول 04 : يوضح المجالات التي يجب أن تراقبها السلطة في نظر المبحوثين
139	الجدول 05 : يوضح مدى صعوبة الوصول إلى مصدر المعلومة
141	الجدول 06 : يوضح المواضيع التي منعت من النشر بسبب الرقابة
143	الجدول 07 : يوضح العقوبات التي تعرض لها المبحوثين أثناء أداء مهامهم

الفهرس العام



## الفهرس العام:

الصفحة	العنوان
أ .....	مقدمة عامة

### الإطار المنهجي

02 .....	الإشكالية
04 .....	أهمية الدراسة
05 .....	أسباب اختيار الموضوع
06 .....	أهداف الدراسة
07 .....	الدراسات السابقة
10 .....	المنهج المستخدم وأدوات الدراسة
13 .....	مجتمع البحث وعينة الدراسة:
14 .....	مصطلحات ومفاهيم الدراسة
16 .....	صعوبات الدراسة

### الإطار النظري

#### الفصل الأول: ماهية حرية التعبير

19 .....	تمهيد
20 .....	المبحث الأول: حرية التعبير من وجهة النظر الفلسفية
24 .....	المبحث الثاني: مفهوم حرية التعبير وشروط ممارستها
27 .....	المبحث الثالث: نظرية المسؤولية الاجتماعية
31 .....	المبحث الرابع: حرية التعبير في العصور الوسطى
37 .....	المبحث الخامس : حرية التعبير في ظل النهضة الأوروبية والعصر الحديث

## الفصل الثاني: النظريات الفكرية السياسية في الإعلام وإشكالية حرية التعبير

47	.....	تمهيد
49	.....	المبحث الأول: النظرية التسلطية ( الاستبدادية )
53	.....	المبحث الثاني: النظرية الليبرالية ( الحرة )
57	.....	المبحث الثالث: نظرية المسؤولية الاجتماعية
61	.....	المبحث الرابع: النظرية الشيوعية
		<b>الفصل الثالث : أخلاقيات المهنة الإعلامية، المفهوم والمبادئ</b>
67	.....	تمهيد
68	.....	المبحث الأول: تعريف أخلاقيات المهنة الإعلامية
72	.....	المبحث الثاني: التجارب العالمية الأولى حول أخلاقيات المهنة الإعلامية
84	.....	المبحث الثالث: أخلاقيات المهنة من خلال المواثيق والتنظيمات الدولية
91	.....	المبحث الرابع: أخلاقيات المهنة الإعلامية من خلال قانون 1982
98	.....	المبحث الخامس: أخلاقيات المهنة الإعلامية من خلال قانون 07/90 والمرسوم الرئاسي 2008

## الإطار التطبيقي

### الفصل الرابع : الصحافة بين الأخلاقيات والممارسة

109	.....	تمهيد
111	.....	المبحث الأول: عناصر السلوك المهني والعوامل المؤثرة فيه
120	.....	المبحث الثاني: الممارسة المهنية للصحفي في الجزائر
131	.....	المبحث الثالث: السلطة والصحافة في الجزائر
146	.....	نتائج الدراسة
150	.....	خاتمة

المراجع

الملاحق

قائمة الجداول

الفهرس العام